كتب قومية

لكى تسقط البيروقراطية

تأليف أحمد جمال الدين الكاشف
تقديم الدكتور سليمان الطماوى







كتب قومية

لكي تسقط البيروقراطية

تأليف
أحمد جمال الدين الكاشف
الدكتور سليمان الطماوى

إهـــــداء

الى أعظم وأحب من يهدى اليه عمل وطنى ....

الى ابن الشعب ، وأبيه ، ومعلمه ....

الى من تبلورت فى كيانه ارادة الأمة واهدافها ، وتركزت فى وجدانه آلام الجماهير وآمالها ....

الى من أوتى من ارهاف الحس الوطنى ، وشمبية العقل الجمعى ، ما جعله أصدق تعبير لأعرق شعب ....

الى من حوى من كمال الادراك وصفائه ، وقوة الالهام ونقائه،ماصيره ضمير العروبة وخواطرها ....

الى من تفرد بشخصية قيادية ، نادرة العبقرية ، اهلته ليكون روحا لارادة مصر وتعبيرا عن سيادة شعبها .

الى من حصر مواطن القيود والأغلال المادية والفكرية فحطمها .وفطن الى محاسن الأيدولوجيات العربية فابقظها ونبهها . وقبض على محابس الشحنات المبدعة الخلاقة فحركها ووجهها نحو بناء المجتمع الجديد .

الى منقذنا من دكتاتورية الفرد العربيد ، ومخلصنا من تهـــريج الحزبية البغيض ومحررنا من الاستعمار والاحتكار .

الى رائد الديمقراطية السليمة ، والاشتراكية الرحيمة .

الى باعث القومية العربية ، رسول التعاون الدولى .

الى قائد الحملة الشعبية ضد البيروقراطية ....

الى .... جمال عبد الناصر

من

جمال الدين الكاشف

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى ، تحل خلال التعقيدات المكتبية والادارية . ان هذه التعقيدات تضع اعباء جديدة على العمل الوطنى دون ان تساعده .

انها قادرة لو تركت لخطأ وهمها ، ان تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجمد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت ان اجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وبنفس المقدار ، فان التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العامة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة امام جهود الأخرى تجمد عملها وتلغى آثاره ، كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى ايد قليلة يؤدى دون جدال ، الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالعمل امام الشعب .

« من الميثاق »

مقدمة

لتسقط البيروقراطية قال الرئيس جمال : « اذا لم نصل الى حل يجعل الشعب فوق الجهاز الحكومى ، ورقيبا على الجهاز الحكومى ، سنظل باستمرار نلف فى دائرة .... الطريقة الوحيدة أن يوضع الجهاز الحكومى فى وضع لا يحس فيه أنه الطبقة السائدة ، أو الطبقة الحاكمة ، وانما يحس أنه طبقة تخدم هذا الشعب ، وتؤدى مصالحه ، وتأخذ اجرها على هذا .. وذلك يحتاج الى اجراء ثورى ويحتاج الى هز الجهاز الحكومى . »

ولتسقط البيروقراطية ، جاء فى الميثاق : « ان العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد ، لا يمكن ان يكون سلعة غالية بعيدة المنال على المواطن . ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر . ولابد أن يصل اليه من غير موانع مادية ، او تعقيدات ادارية . »

لذلك فان اللوائح الادارية يجب أن تتغير تغييرا جذريا من الأعماق . لقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة . ولابد بأسرع ما يمكن من تحويلها ، لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله ولتسقط البيروقراطية .

دعا تقرير الميثاق الى الحيلولة دون قيام عقلية بيروقراطية ، تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها ، ثم قال : « ان اخطر مايصيب القطاع الاشتراكى ، ان تقوم عليه هذه العقلية البيروقراطية » . ثم ان اخطر ما يصيب المبادىء الاشتراكية أن تقوم هذه العقلية وتعمل باسم الاشتراكية » .

ولتسقط البيروقراطية ، نصت الفقرة هـ ــ مادة ٩ من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى على : « محاربة الاستغلال بكافة صوره ، محاربة البيروقراطية التى تعرقل حصول المواطنين على فرصهم المتكافئة فى العمل ، او فى الخدمة ، أو فى حق من الحقوق . »

ولتسقط البيروقراطية ، البى نداء الرئيس ، ودعوة الميثاق ،وتعاليم الاتحاد الاشتراكى العربى ، فاطلق هذا السهم المكتوب ، الى جسم

البيروقراطية اهيب بكل رئيس أن يقتدى بالسلف الصالح : يتفقد احوال العمل والعاملين ، ويظل خير قدوة للآخرين ، ويكون على حقوق الشعب ومال الدولة أمينا ..... وأهتف بكل عضو فى الجهاز الحكومى ، أن يبدأ باتقان عمله الوطنى ، لم يكون له بالبحث والدراسة والخبرة رأيا ناضجا متزنا ، لا يضن به ، ولا يخشى بعد ذلك فى الحق لومة لائم .

بهذا يمكن أن ندك آخر معاقل التخلف والفساد والتعويق .

بهذا يمكن أن نقضى على بقايا الاقطاع الادارى ، ذلك العدو المستتر .

بهذا يتضاعف الانتاج،وتزداد سرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بهذا تسقط البيروقراطية .

الواقع انى لم أقصد ــ أصلا ــ أن اكتب عن البيروقراطية ... لم أتعرض لها .... هى التى اعترضت طريقى ، وعارضت مساعى ، وتعرضت لجهودى بالبعثرة والاحباط . كنت أجرى دراسة تحليلية احصائية للمشكلات الاجتماعية التى يعانيها أفراد القطاع الحكومى الذى انتمى اليه ، لانتهى منها باقتراحات العلاج المنبثقة من رغبات الجمهور المتسقة مع الموارد والامكانيات المحلية .

وراعنى بعد ان اجريت الاستفتاء ، وانهيت الاحصاء ، وحصرت المشاكل ، وقدرت الحلول ... راعنى أن افاجأ آخر الأمر،أننى ماوصلت بعد الى أصل الداء ولا وضعت أوفق دواء .... راعنى ان اتبين أن كل ما لمست من أمراض اجتماعية شخصتها ، لم تكن الا اعراضا وشرورا ، منشؤها « البيروقراطية » تلك العلة الخبيثة الكامنة فى أعماق الجهاز الادارى ، والتى تتسبب فى كل ما يبدو من آلام ، وكل ما يصدر من صرخات .

وبالتالى ايقنت ان ما تصورت انها ادوية فيها الشفاء ، لم تكن الا مجرد عقاقير مخدرة لا تنهى البلاء ، فمن العبث اذن ان نبذل جهودا متوالية مضنية فى تقليم اشواك تتجدد بغزارة ، عن أن نجتث شجرة الداء من جذورها ، لنأمن شرورها .

البيروقراطية هى الداء العضال .... الحائط السائق الذى يعترض تحقيق الديمقراطية ويهدد ممارستها ... الخندق الساحق الذى يعطل تطبيق الاشتراكية ويوهن نشاطها .

لذلك كله وجدت ان الحكمة تقضى بأن أوجه العناية اولا الى تجريد جهدى الأول الى مبارزة « البيروقراطية » « لتسقط البيروقراطية » وتتقدم طاقات العمل الوطنى اكثر انطلاقا . والله الموفق .

جمال الدين الكاشف

تقـــديـــم

مؤلف السيد/احمد جمال الدين الكاشف عن موضوع
« لتسقط البيروقراطية »

لقد قال احد الفلاسفة المعاصرين « ان عصرنا الحالى هو عصر الثورة الادارية » وما نظنه جاوز الحقيقة فيما قال ذلك : ان الادارة العامة باعتبارها مظهر نشاط الدولة كانت محدودة ، بل ومندمجة فى الوظيفة العامة للدولة ، بحيث كان الحاكم السياسى يعتمد على استعداده الشخصى وملكاته الذاتية فى أداء مهامه المتعلقة بالادارة العامة . وقد ساعد على ذلك ضآلة وظائف الدولة ، واقتصار تلك الوظائف على مرافق الدفاع والبوليس والقضاء ، مما جعل علاقة الدولة بالمواطنين علاقة استثنائية محضة اذ كان على كل مواطن ان يعتمد على نفسه فى اشباع حاجاته الضرورية وغير الضرورية وكل ما على الدولة قبله من التزامات ينحصر فى ان تهيىء له الأمن الداخلى والخارجى حتى ينصرف الى شئون حياته فى طمأنينة واستقرار .

ولسنا بحاجة الى توكيد ان الدولة الحديثة قد اصبحت لا تكاد تمت بصلة الى اختها القديمة فيما يتعلق بوظائفها ، فقد وضح فى العصر الحديث فساد الاعتبارات التى قامت عليها مبادىء الاقتصاد الحر ، حيث تجلى للعيان ان انتشار الآلات والصناعة الثقيلة ، قد جعل رأس المال خطرا فعلا بالنسبة الى الطبقات الكادحة اذا لم تتدخل الدولة لترويضه ، والحد من ضراوته .

ثم ان الافكار الاشتراكية التى انتشرت عقب الحربين العالميين الأخيرتين ، وقد غيرت من طبقة الحقوق العامة فلم تعد بلدة الخلافة منصورة على الحقوق السياسية ذات الطابع السلبى والتى تتمثل فى حق الافراد فى الا تقيد حريتهم الشخصية كحرية التنقل والتعليم والتعبير عن الراى .. الخ وحرمة المسكن والمساواة أمام القانون وانما نشأت بجوارها طائفة اخرى من الحقوق على اكبر جانب من الأهمية ، هى

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية حتى غدت الدولة تتدخل فى حياة الأفراد من لحظة الميلاد حتى وقت الوفاة .

ولقد بدأت معالم الاتجاه الجدية تتبلور لأول مرة فى دستور جمهورية مصر الصادر سنة ١٩٥٦ ثم تحددت تلك المعالم بصورة كاملة فى ميثاق العمل الوطنى . وهو بالنسبة الى ثورتنا نظريتها السياسية، وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثورى . ولقد أوضح الميثاق ان العامة من الاشتراكية والديمقراطية فى خلق مجتمع الكفاية والعدل ، الذى يحقق آفاقا جديدة لتكافؤ الفرص بين المواطنين .

« .. وتكافؤ الفرص – كما يقول الميثاق فى بابه الرابع – هو التعبير عن الحرية الاجتماعية ويمكن تحديده فى حقوق اساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها :

اولها – حق كل مواطن فى الرعاية الصحية ، بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشترى وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ولابد ان تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة . ولابد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

ثانيها – حق كل مواطن فى العلم بقدر مايتحمل استعداده ومواهبه، ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها .

ثالثها – من حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ، ومع العلم الذى تحصل عليه ان العمل فضلا عن اهميته الاقتصادية فى حياة الانسان – تأكيد للوجود الانسانى ذاته . ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد ادنى للأجور يكفله القانون كما أن هناك بحكم العدل حدا اعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها – أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى ، وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان » .

واعمالا للمبادىء التى وردت فى الميثاق – وهى مبادىء عامة ملزمة – صدر دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ « تأكيدا للميثاق الذى اقره مؤتمر القوى الشعبية » والذى تم استخلاصه من قلب معارك النضال ، ومن ممارسة التغيير الواسع والتحقيق لأوضاع المجتمع المصرى .. وتتويجا لمرحلة التحول العظيم .. وتمكينا من التقدم الى مرحلة الانطلاق العظيم التى بدأ الشعب المصرى فى مصر زحفه عليها . بعد أن تمكن من تحقيق سيطرته على ثروته الوطنية واجتياز مرحلة التحول ، متقدما الى تدعيم انتصاراته السياسية والاجتماعية متجها الى مزيد من الكفاية والعدل ،

تحقيقا لمجتمع الرفاهية الذى تتكافأ فيه الفرص بين الافراد ، وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات « فقرة من مقدمة الدستور » .

وقد وردت مبادىء الدستور فى هذا الخصوص فى بابيه الثانى والثالث : فالمادة السادسة منه تنص صراحة على ان « التضامن الاجتماعى اساس المجتمع المصرى » وبهذا النص وضع المشروع الدستورى حدا للروح الفردية المبنية على الانانية . كما ان المادة التاسعة تنص بان « الاساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى يحظر اى شكل من اشكال الاستغلال ، بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكى بدعامتيه من الكفاية والعدل » ويقتضى اعمال هذا المبدا ان يكون توجيه الاقتصاد القومى كله وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة « مادة ١٠ » .

وأن يسيطر الشعب على كل ادوات الانتاج وأن يوجه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة لزيادة الثروة وللنهوض المستمر بمستوى المعيشة «مادة ١١» ولهذا السبب ايضا ميز المشروع الدستورى بين ثلاثة أنواع من الملكية :

(أ) ملكية الدولة : اى ملكية الشعب ، وذلك بخلق قطاع قوى وقادر يقوم التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

(ب) ملكية تعاونية : اى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية .

(جـ) ملكية خاصة : وهى التى تسمح بها فى نطاق القطاع الخاص ، الذى يشترك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة من غير استغلال على ان تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة مسيطرة عليها كلها . « مادة ١٣ » .

وعلى هذا الأساس فان الدستور حين يسمح بوجود راسمال خاص فانه ينص فى الوقت ذاته على ان يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يجوز ان يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب . « مادة ١٤ » .

وأن الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون « مادة ١٦ » .

اما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى تقررت فى دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ فانها تشمل الحقوق التى ارسى الميثاق أسسها ، واهمها حق العمل « مادة ٢١ » والمعونة فى حالات الشيخوخة والمرض والعجز عن العمل او البطالة « مادة ٢٠ » والتعليم بمختلف مراحله « المادة ٣٨ ، ٣٩ » والرعاية الصحية « مادة ٤٢ » والمعاملة العادلة من

حيث العمل ، وساعاته ، وتقدير الأجور والتامين الاجتماعى ، والتامين الصحى ، والتامين ضد البطالة ، وتنظيم حق الراحة والأجازات « مادة ٤٠ » .

وغنى عن البيان ان المبادىء السابقة من شانها أن تحدث تغييرا جذريا فى وظائف الدولة ، وفى أجهزتها الادارية .

والحقيقة التى لاشك فيها ، ان فترات التغيير فى حياة الشعوب تكون مليئة بالأخطار ، وكل ثورة مهددة دائما بالانتكاس لما تتعرض له من تحديات . ولهذا فانه لا يكفى لنجاح العمل الثورى مجرد وضوح الرؤيا ـ وهى فى ذاته شرط جوهرى للنجاح ـ ولكن يجب أن يصحب وضوح النظرية ، تهيئة الظروف العملية للنجاح . ولهذا فان ميثاق العمل الوطنى وتقريره ـ لم يكتفيا بابراز أسس نظرية العمل الثورى العربية ، وانما اوضحا فى الوقت ذاته أسس النجاح ، وضمانات عدم الانحراف .

وانه لمن الاهمية بمكان ان يدرك كل مسئول عن العمل الوطنى فى مرحلة الانطلاق القادمة ما هى الأسس وان يعى المقصود منها وأن يجعلها دستوره فى العمل وفى علاقاته العامة والخاصة على السواء ونرى من المفيد فى هذا التقديم ان نذكر اهم مبادىء الادارة العامة التى أوردها الميثاق وتقريره فى هذا الخصوص . ذلك أن مجرد ذكر هذه المبادىء معا يصور الى اى مدى يهتم الميثاق ـ الذى هو أسمى وثائقنا ـ بهذا الموضوع الحيوى .

اهم المبادىء التى اوردها الميثاق :

١ ـ تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية : « ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتاكد باستمرار فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب . ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما انه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من ان تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال او الانحراف » .

٢ ـ جماعية القيادة : « ان جماعية القيادة امر لابد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب . وانما هى تاكيد للديمقراطية على اعلى المستويات ، كما انها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد » .

٣ ـ ان تحقيق الاشتراكية يقتضى : « سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » .

٤ ـ التخطيط العلمى : « ان هذا التنظيم لابد ان يعتمد على مركزية فى التخطيط ، وعلى لامركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وافراده » .

٥ ـ العمل على وصول القرية الى المستوى الحضرى .

٦ ـ وضوح خطة العمل الوطنى امام اجهزة الدولة : « ان العمل الوطنى على اساس الخطة لابد ان يكون محددا امام اجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب ان تكون واضحة حتى يستطيع ان يعرف فى اى وقت من الاوقات مكانه فى العمل الوطنى - ان ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون فى متناول اجهزة الانتاج » .

٧ ـ تنظيم الانتاج كما ونوعا : « ... بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة على ان تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة . ان الكم والنوع لا يمكن فصلها عن حساب الزمن وحساب التكلفة والا افلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للاخطار » .

٨ ـ تنمية الوعى لدى جميع المواطنين : « ان ولى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة .. هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها .. هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية .

ان فلسفة العمل يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات ، بل يجب ان تصل اليهم بالطريقة الاكثر ملازمة بالنسبة الى كل منهم » .

٩ ـ بث روح الشجاعة الأدبية : « انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ . كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه » .

١٠ ـ ديمقراطية الإدارة : « ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سليما الى اهدافه الا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من اجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت احكام تكامل المسئولية . كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق اجهزة الادارة المحلية » .

١١ ـ أعداد القيادات وحمايتها ضد الغير وضد نفسها : « القيادات

الجديدة المعنوية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة لابد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بنجاح وفى بعض الأحيان فان هذه القيادات في حاجة الى حمايتها من نفسها » .

١٢ ـ الاحتياط ضد اخطار البيروقراطية : « ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التعقيدات المكتبية الادارية . ان هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون ان تساعده . انها قادرة ـ لو تركت لخطأ توهمها ـ او تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجميد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتاج اليه . ان اجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت ان اجهزتها الكبرى غاية فى ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير » .

١٣ ـ وضوح الاختصاصات وعدم تضاربها : « باد التنازع على السلطة يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى تجمد عملها وتلغى آثاره » .

١٤ ـ منع تركيز السلطات : « ان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين بالفعل امام الشعب . لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقانون الثورى الذى صدر بأن يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد » .

١٥ ـ اعداد القادة ذهنيا وايديولوجيا : « ان القيادات الجديدة لابد لها ان تعى دورها الاجتماعى وان اخطر ما يمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها » .

١٦ ـ محاربة الاسراف : « ان الاسراف حتى ولو لم تتبعه استفادة شخصية للقيادة هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير . ان الاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لابد لها ، كما انه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية ، فى دراسة المشروعات الجديدة ، وتحيد الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل » .

١٧ ـ اتباع الاساليب العملية : « بأن العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا . بأن العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به » .

اهم المبادىء التى أوردها تقرير الميثاق :

١ ـ تعتبر أجهزة الدولة تعبيرا صادقا عن احساس الجماهير ، « تأكيدا للديمقراطية ، كان منطقيا ان يستقر فى فهمها أن القيادة السليمة تقوم على الاحساس الكامل بمطالب جماهير الشعب ، والتعبير الصادق عنها ، والعمل من أجلها .

٢ ـ القدوة الاشتراكية : « ان القدوة الحسنة لها اكبر الاثر فى تنمية الأسلوب الاشتراكى لدى أفراد الشعب . إن هذه الحقيقة البديهية تلقى على كل من يتصدى للقيادة على جميع مستوياتها مسئولية ضخمة ، ان يكون اشتراكيا فى تفكيره ، اشتراكيا فى سلوكه . ان حرص القيادة على المسلك الاشتراكى شرط أساسى لتثبيت ايمان الشعب بالاشتراكية »

٣ ـ العمل فورا على تطوير القطاع العام : وقد اورد التقرير اسسا معينة يجب التزامها عند اجراء هذا التطوير واهمها :

(ا) ازالة ما يكون قائما من تناقض جهازى بين المؤسسات العامة ، واستبعاد التعقيدات المكتبية والادارية ، بحيث لا يصبح الروتين الحكومى طبقة عازلة تحول دون العمل الثورى .

(ب) الحيلولة دون قيام عقلية بيروقراطية تعطل الاجهزة الحكومية وتستغلها . ان اخطر ما يصيب القطاع الاشتراكى ان تقوم هذه العقلية وتعمل باسم الاشتراكية .

(جـ) وضع كل عامل فى العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداده ومع ما حصل عليه من علم وتدريب ، وما يتيسر له من خبرة « اننا فى حاجة الى كل عقل يفكر ، والى كل يد تعمل ، فى حاجة ان يفكر كل عقل فى ميدانه الطبيعى ، وان تعمل كل يد فى حقلها الطبيعى » .

(د) تحديد الأجور والمرتبات وملحقاتها فى الحكومة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أساس قواعد متسقة بحسب نوع العمل وانتاجيته .

(هـ) القضاء على كل اسراف فى القطاع العام ، واعادة النظر فى اجادة منتجات العام والخاص معا ، بما يضمن تيسير حصول الشعب على السلع والخدمات الضرورية بأثمان معقولة ، من غير اخلال بحاجات التوسع الاستعمارى .

٤ ـ مساهمة السلطات المحلية فى عملية التخطيط « فالتخطيط على مستوى الجمهورية لابد بطبيعته أن يكون مركزيا ، وان كان من

الواجب ان يستهدى التخطيط المركزى بدراسات وخطط اولية تقوم بها السلطات المحلية . ان هذه السلطات اقدر على حصر مواردها ، ومعرفة امكانياتها . ويقتضى تحقيق الكفاية فى التنفيذ ان يترك امره للاجهزة اللامركزية ، وخاصة الأجهزة المحلية ـ لأنها بحكم وجودها فى مناطق التنفيذ ـ اقدر على سرعة العمل ومرونة الحركة » .

ان هذه المبادىء والأسس التى أوردها الميثاق وتقريره ـ وهى بعض من كل ـ أصبحت ملزمة ، وواجبة التنفيذ ، ولا يجدى فى تنفيذها الاصلاحات الجزئية ، بل لا يمكن اعمال ما قامت عليه من مبادىء الا بهذا الجهاز الادارى من جذوره ـ كما صرح السيد الرئيس مرارا ـ وهذا التغيير الجذرى لابد ان يكون شاملا ، يتناول الجهاز الادارى من حيث تنظيمية ، ومن حيث عمله . فالامران متلازمان .

ومن اخطر المشاكل التى يتعرض لها التطوير الثورى للجهاز الادارى مشكلة البيروقراطية التى اشار اليها صراحة او ضمنا كل من الميثاق وتقريره .

والبيروقراطية تستعمل عادة بأحد معنيين :

معنى واسع : يكاد يكون مرادفا للدكتاتورية . ومعنى ضيق : هو التعقيدات الادارية والمكتبية التى تعوق العمل الادارى ، وتجعل من اجهزة الادارة غاية فى ذاتها بدلا من أن تكون اجهزة وأدوات لخدمة جماهير الشعب .

ولقد اخذ المؤلف البيروقراطية بمعناها الواسع : واضطره هذا المعنى لأن يطرح للبحث موضوعات سياسية ، وادارية ، واقتصادية ، وتاريخية .. الخ .. فكشف عن سعة اطلاع .

ولما كانت الموضوعات التى تناولها المؤلف من العمق والشمول بحيث تستلقد المطولات فانه لم ينح فيها المنحى الاكاديمى ، وانما سلك فيها سبيل التبسيط المبنى على الجهد والاطلاع الشخصى ، مما اضطره الى استعمال اصطلاحات غير متداولة . واذا كان من يسلك سبيل البحث الاكاديمى قد يختلف مع الباحث فى بعض النقاط او يختلف معه فى بعض ما انتهى عليه من مقترحات ، واذا كانت بعض المقترحات التى نادى بها قد تحققت فعلا لاسيما فى مجال الموظفين او عمال الادارة بصدور قانون العاملين الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان البحث فى مجموعه يكشف عن جهد طيب ، وعن استعداد للتثقيف الذاتى . ولقد شجع

الميثاق على الكلمة المكتوبة ، وحث كل صاحب راى على ابداء رايه ، ولم يقتصر ذلك على اساتذة الجامعات ، أو المتخصصين فى مختلف الفروع بل وجه نداءه ، الى المواطنين جميعا ، لان العمل الثورى بطبيعته هو عمل جماهيرى كامل تقيمه الجماهير بدمائها ، وتحافظ عليه بأرواحها .

ولهذا فقد سعدت بقراءة هذا الصفحات التى تكشف عن روح شباب ثورى ، تفاعل بمبادىء الثورة فى المجال الادارى ، وانطلق يقدم لتجربة الثورية بعض ذات نفسه ، وما ادركه من تجاربه الخاصة .

دكتور سليمان الطماوى
رئيس قسم القانون العام
بحقوق عين شمس

الفصل الأول

الملامح العامة للبيروقراطية

ما هى البيروقراطية

ما كان موضوع البيروقراطية ليطرح للمناقشة ، أو يثار فى الصحف ـ فى مجتمعنا ـ لو لم يقيض الله لنـــا من امرنا ثورة تطيح بالاستعمار والرجعية والرأسمالية والاقطاع . ذلك الحلف المستبد الذى كان يسخر اجهزة الدولة جميعها لخدمة مصالحه الشخصية ومنفعة أذنابه وأشياعه وأتباعه ، من المتقنين لتفريخ المصائب أو المكاسب ، من اللوائح والقوانين والقرارات والتعليمات المتضاربة ، المتراكمة بين رفوف الملفات والاضابير، منذ دنست اقدام نابليون أرض الكنانة حتى وقتنا هذا .

ولقد تركز اهتمام حكومة الثورة فى شن الحملات على البيروقراطية وتعبئة الرأى العام العربى ضدها بشكل اكثر جدية ، بعد صدور قوانين يولية عام ١٩٦١ الاشتراكية .

حقا ان الثورة بدأت عملية تطهير للأداة الحكومية منذ اشرق فجرها فى يوليو عام ١٩٥٢ ، فاقصت آنذاك بعض عتاة البيروقراطيين عن كراسى السلطة التنفيذية بالاقالة او العزل - وقدمت بعضهم الى محكمة الغدر ، واعلنت محاكماتهم للملا عبرة لمن يعتبر . ولكن هذا لم يكن كافيا للقضاء على البيروقراطية ، لأن جـــذورها تمتد بين مستويات الهرم الادارى ، وتنتشر فى القاعدة ، تغذيها مواريث تاريخية وأخرى اجتماعية ، وتثبتها ظروف سياسية فاسدة كان لها أكبر الأثر فى تدعيم وجودها .

ولهذا توالت الجهود المبذولة لهز الجهاز الحكومى . وظلت محاولات التنظيم الادارى قائمة ، لكن بلا فاعلية ، بل ان اغلب هذه المحـاولات نفسها اصيبت بالبيروقراطية . لم تهتم بالهز والتنظيم بقدر ما اهتمت بقصر تشكيل اللجان على أشخاص معينين من ذوى النفـوذ الادارى . ليحصلوا على مرتبات « بدل اللجان » وها هو السيد زكريا محيى الدين بدأ اعمال وزارته بحملة مركزة ضد البيروقراطية ، تتمثل فى مؤتمرات الادارة والانتاج والعماليين .

وسر اهتمام الدولة هذه الأيام بتشديد النكير على البيروقراطية ، أنها الد أعداء الاشتراكية ، وأشر الجراثيم فتكا بها ، واشد المعاول تقويضا لأركانها .

انها ربيبة الحكم المستبد ، وسمة الرأسمالية ، وسدنة الاقطاع ، ومركبة الرجعية ، وملاح الاستعمار . وهى وسيلة هؤلاء جميعا لتفويت الفرص الطبيعية على من يشاءوا متى شاءوا الى أن يشاءوا . وهى أداة اغداق النعم على من يستحسنون ممن لا يستحقون . والقاء النقم على من يستهجنون ممن يستحقون .

انها وسيلة سحرية ذات وجهين . تستطيع فى وقت واحد : المنع والمنح ، التحريم والتحليل ، الغل والبسط ، الوفر والقحط ، الأخذ والعطاء ، التعجيل والابطاء ، القبض والفيض .... حسبما ينسجم مع أهواء ونزوات ومزاج صاحب السلطة ، فى أى مستوى من المستويات الادارية ، كل بنسبة ما يتوفر له من امكانيات الوظيفة وحدود نفوذها.

وغالبا ما تكون الحوافز نفعية او انتقامية ، لكن الأمر الذى لا جدال فيه ؟ هو أن البيروقراطية كالأرضة تماما . تنخر فى جسم الدولة خفية ، وتستنزف قواها المادية سرا ، وتفقدها حصانتها الشعبية تدريجيا ، حتى تسلمها فى النهاية الى التدهور والدمار . ولهذا فانى أومن ايمانا عميقا بأن التربية السياسية العقائدية المقارنة هى أهم عناصر الوقاية من البيروقراطية ، وذلك ما يحدو بى الى الافاضة فيها عند الكلام عن عناصر نشاط الدولة من حيث التخطيط والتنظيم والعمل الوطنى .

تعريف البيروقراطية :

انها الآفة التى تصيب العمل ، فتمتص منه رحيق الفاعلية والوطنية، وتجعله نفاية جافة لا حياة فيها ولا نفع .

أصلها « بيرو ــ كرات » Bureau Cratos لفظ لاتينى من مقطعين الأول يعنى « مكتب » ، والثانى يعنى « سلطة » . ومعناه على الجملة : سلطة المكاتب ... السلطة الادارية ... نفوذ الوظيفة ... التحكم الادارى ... سيطرة الأداة الادارية . وهى فى أبشع معانيها : الاقطاع الوظيفى .

وعلى العموم فهو لفظ يطلق على كل عمل ادارى أو مكتبى يتصف بالتعقيد ، أو الابطاء ، أو الاستغلال ، أو الخروج عن القصد الأصلى من انشاء الوظيفة ، أو الانحراف فى أى صورة من الصور .

فالبيروقراطية اذن ظاهرة ادارية مرضية ، اكثر ما تكون تفشيا فى الأداة الحكومية . ومن هنا كانت خطورتها أشد هولا على مستقبل الدولة الاشتراكية ، حيث تتولى الدولة عن طريق الأجهزة الحكومية المتعددة المتضخمة ــ ادارة شئون الانتاج الرئيسية ، ومختلف انواع الخدمات بعد ضمها الى القطاع العام .

مظـــاهرها الســلبية :

أن للبيروقراطية مظاهر سلبية واخرى ايجابية ، ومن مظـــاهرها السلبية ــ جمود الافراد ، وجمود اللوائح ، والاستعلاء ، والسيطرة .

جمود الافراد : هذا النوع من مظاهر البيروقراطية يبدو أحيانا على شكل جمود يصيب عقلية الموظف ، وتحجر يبلد ســـلوكه الوظيفى ، ويصبغه بصبغة آلية مملة ثقيلة الظل ضعيفة الأداء ، سلحفائية الحركة، عديمة القيمة ، وغالبا ما ترتبط هذه الحالة بانخفاض مستوى الموظف ثقافيا واداريا من حيث التدريب ، أو بضعف مستواه الصحى سواء من ناحيته البــدنية أو النفسية . نتيجة لانخفاض مستواه الاقتصـادى أو افتقاره الى وسائل شغل أوقات فراغه بطرق بناءة ، مما يدفعــه الى مواطن التلف ..... ولهذا كله أو بعضه يبدو على حالة من فقدان الرغبة فى العمل ، وعلى صورة يائسة من التهالك والتراخى أو الحيرة .

جمود اللوائح : وقد تبدو البيروقراطية فى هيئة تأجيل وتسويف ، ومماطلة ، واشارة واحالة ، ثم تعلل ، وتهرب ، وحلقـــة ، ودشت أو حفظ أو اخفاء ، واعادة فحص وعقد لجان ، وتفصيل قواعد ومناقشــة قرارات ..... الى أن ينتهى الأمر بصاحب المصلحة الى الشعور باليأس والاخفاق ثم الانصراف عن حقه أو أن يجأر بالشكوى الى مستويات أعلى ابعد ما تكون اطلاعا على تفاصيل القضايا ، واكثر انشغالا بأمور اكثــر اهمية .

فاذا كان العنصر البشرى فى هذه الحالة براء ، فهو بيروقراطى رغم انفه . بيروقراطى بحكم الغاز اللوائح المتضاربة ، وأحاجى القـــرارات المتناقضة التى لا يبدد ظلام غموضها الا قرار وزارى أو جمهورى ،أو استصدار قانون أو حكم محكمة ... وهيهات .

هواية السيطرة : وقد تظهر البيروقراطية فى هالة من الســـيطرة والنزوع الى السيادة Herrschaft والتشبع بروح التحكم الادارى وتملك السلطة كل السلطة ، وابتلاع كل مظاهر النفوذ . وقد يكـــون الدافع لذلك لا اراديا . وقد يكون هدف الموظف هو زيادة الاختصاصات ليزداد سلطانه ، ويستأثر بمزايا الســـــلطة دون غيره . والنزوع الى الاستئثار بسلطات واسعة يختلف اختلافا بينا عن الميل الى تأدية تفاصيل عملية كثيرة . الحالة الأولى تعكس طاقة تحكمية هى السيطرة . والحالة الثانية تعبر عن طاقة عملية نشطة . وكلاهما لا مجـال له فى المجتمع الاشتراكى الذى يقضى ــ فيما يختص بالأولى ــ بمركزية التخطيـــط ولا مركزية التنفيذ ، ويعتمد ــ فيما يختص بالثانيـــة ــ على مبدأ التخصص وتقسيم العمــل ، كما أن عامل الســيطرة والاذلال ينم عن

استهتار بالقيم واغفال المصلحة الحقيقية والسيادة الحقيقية ، وكلاهما للشعب .

الاستعلاء : واستعلاء بعض المديرين على مرءوسيهم من عباد الله ، يدفعهم الى ادارة الاجهزة الادارية على الورق لا على الطبيعة ، ومن خلف مكاتبهم العاجية لا من واقع الحال ، ومن وحى التقارير الشفهية او التحريرية التى ترفع اليهم . وقد تكون ناقصة او مغرضة ، لا يعتمدون على انطباعاتهم الخاصة ، وملاحظاتهم وتجاربهم الشخصية ، وهى لاشك اصدق واوفى واوجب .

المظاهر الايجابية :

صور الانحراف العامة : وقد تتسم البيروقراطية بذكاء متوقد ، وخبرة ادارية فياضة ، وطاقة عالية من النشاط ، وخفة الحركة. ولكنها مع الاسف لا تعطى من التفكير والخبرة والنشاط الا بمقدار ما تاخذ من المنفعة . وواضح أن الموظف فى هذه الحالة اللااخلاقية يستغل معرفته بمختلف الثغرات بين اكداس اللوائح والقرارات الادارية فى سبيل الحصول على مصالح خاصة ، سواء كانت هذه المصالح رشوة سافرة على صورة نقود أم مقنعة على هيئة هدايا او منافع متبادلة .

بيروقراطية العلاقات : ومن هذا النوع أيضا بيروقراطية العلاقات . واقصد بها علاقة « شيلنى واشيلك » وقد تكون هذه العلاقة بين رئيس ومرءوسه فى مستوى فوق المتوسط بالجهاز الادارى . يؤثر الأول الثانى على غيره وعلى الصالح العام ، بمنحه مزايا وظيفية ليست من حقه ، فى مقابل ان يتفنن الثانى فى التحايل على تطبيق اللوائح ومط القوانين لتحقيق مكاسب غير مشروعة للأول يتحمل مسئوليتها الثانى .

وقد تكون هذه العلاقة بين أفراد يتساوى نفوذهم فى جهاز مختلف من أجهزة الأداة الحكومية ، أو فى فروع مختلفة لجهاز واحد : يتبادلون المنافع والخدمات فى بورصة البيروقراطية على حساب القاعدة التنظيمية. وتتخذ سرقاتهم صورا كثيرة منها التعيين فى الوظائف ، والصرف لغير المستحقين ، وقبول غير المستوفين للشروط ، والشفاعة فى الاعفاء أو التوسط أو التنكيل ، وارساء العطاءات ، وغير ذلك من مظاهر الشذوذ عن القاعدة الادارية الاخلاقية التى يترتب عليها اثقال كاهل الدولة بأعباء مالية وبشرية لا قبل لها بها ، أو تفويت اكبر قسط من الربح على الدولة كما يحدث فى تحصيل الضرائب ، أو اصابتها بمختلف الأضرار كالتواطؤ مع الموردين والمقاولين فى عمليات الفحص والتجربة والاستلام

المختلفة . او غير ذلك من تضييع حقوق الشعب فى فرصهم المتكافئة من الخدمات والمعاملات العادلة .

الرشـــوة : وهى أسفل وادنأ مظاهر البيروقراطية بوصفها خروجا على كل القيم الاجتماعية والدينيـــة والأخلاقيـــة وهى فى المجتمع الاشتراكى اميل الى القابلة بالعقاب المشدد الصارم منهـــا فى المجتمع الراسمالى . ذلك لأن الاشتراكية تعنى ملكية الشعب كله لموارد الانتاج كلها ، والرشوة فى هذه الحالة جريمة موجهة الى كل الشـــعب فهى جديرة بمضاعفة العقاب .

وهذه الظاهرة توجد فى المجتمعات الانسانية منذ القدم : نص عليها قانون حمورابى منذ اربعة آلاف عام . وأصدر بشأنها الفرعون «حارمحب» مرسوما يقضى باعدام كل موظف او كاهن يقترفها اثناء تادية وظيفتـه القضائية . ولجأ اليها « بانيبال » ملك آشور لهزيمة أعدائه ، وقبـــل الميلاد بقرن ونصف قضى « قانون كورنليا » بنفى من يرشو الناخبين . أما قانون « كالبورنيا » فقد قدر لها عقوبة الغرامة والحرمان من الوظائف العامة وعضوية البرلمان .

والملاحظ ان الرشوة فى الغرب تقدم من الحكام الى الجماهير لشراء اصواتهم فى الانتخابات ، وانتقل هذا التقليد الينا مع الاســـتعمار فى عهود الفساد . أما فى الشرق فانها تقدم من الطبقات الأدنى الى الأرقى ذات السلطة والنفوذ بقصد تخفيف حدة التسلط أو تيسير الحصول على الحقوق ...

وتسود ظاهرة الرشوة حيث ينحط المستوى الأخلاقى ، وتتفشى مظاهر التفكك الاجتماعى ، ويضعف الواعز الدينى ، وتقـــوى النزعات المادية والشهوات البدنية .

فالموظف المتدين ، والمتـزوج المحب لأسرته واولاده ، والمتمســـك بالأخلاق ــ الحميدة ــ أكثر حصانة ضد الرشوة من الأعزب ــ المستهتر ، او العربيد السكير المقامر كما ان الموظف المتخلف اقتصاديا أكثر تعرضـــا لمغريات الرشوة من زميله الذى يعيش فى بحبـوحة من مرتب مناسب خصوصـا اذا كان الأول يشعر بظلم او غبن يهيج فى صدره مشاعرالحقد الاجتماعى والرغبة فى الانتقام من المخدم .

والريفيون اكثر صمما لنداء الرشوة من الحضريين بحكم قناعتهم وتطلعاتهم المحدودة وسيطرة تعـاليم الدين عليهم . والأهم من ذلك أن الرشوة من فصيلة الخفافيش تهرب من النور ولا تعيش فيـــه . فهى تمرح حيث الدكتاتورية الفردية او الارستقراطية الطبقية بظلامهاوظلمها.

ولكنها تختفى وتنتهى فلما سمح صحو السماء باشراق الديمقراطيــة . ذلك أن الديمقراطية تسمح بالنقد ، والنقد يكشف بأنواره خفــافيش الرشوة فتهلك او تفر .

الاقطاع الادارى : هذا النوع من البيروقراطية قوامه طبقة من هواة السيطرة والتعالى تعسف ، وتنحـــرف ، وتسرف فى الاســـتئثار بالامتيازات المادية والأدبية . وتكون بالفعل طبقة ارستقراطية انعزاليــة مستبدة مغرورة - تعيش فى المجتمع الادارى فى نفس المستوى الذى كان الاقطاع الاقتصادى يستغله ويشغله فى الريف وفى عالم البنكنوت . فيصبح الشعب كمن ينهض وقد انقذته الثورة من براثن الاقطاع التقليدى وكلابه المسعورة ، ليجثو طائعا تحت مكاتب الاقطاع الادارى بينما هى فى الواقع اداته التنفيذية الأجيرة .

اذا بلغ الاقطاع الادارى حد الاجتراء على القيم الجديدة واغفالهــا فعلى التقدم السلام .

اذا بلغ حد الاستئثار بالتعيين ، ومحاربة المنادين بالاصلاح والتطور، والتحايل على القوانين ، وقصر اطايب المكافآت التشجيعية وســاعات العمل الاضافية وامتيازات المواصلات وغيرها على الفئات المهنية السائدة ومن لف لفهم من الأتباع والأشياع فلا يبقى لعباد الله الا فتات الموائد... فلا تكافؤ فرص . ولا عدالة توزيع . ولا مساواة .

والأدهى والأمر اذا وصلت الى حد تعطيل عمليات التنميـــة عن طريق قبر المواهب ومحاربة الابتكارات ، ودشت الأبحــاث والمشروعات التقدمية أو انتحال شرف تصميمها .

ومشكلة السيارات الحكومية التى استعصى حلها .... انها تمثـل نواحى عدة من البيروقراطية المركبة . انها تمثل تحديا لمبادىء الميثــاق عامة ، فضلا عن انها تعتبر اتلافا لمال الدولة واستغلالا سيئا لســلطة الوظيفة ، وانعزالا عن الشعب احساسا وغاية .

طبقة الحرباوات : وهى طبقة من المتلونين المنافقين الذين سماهم الرئيس جمال بطبقة « الحرباوات » . تلك الطبقة التسلقية التى وصل أغلبهم الى الوظيفة عن طريق المحسوبية او بوسيلة التهريج السياسى فى عهود الفساد .

وقد اتخذت هذه الطائفة من الرياء والملق والمداهنــة والتـلون والتزلف والتمسح والنم والوشاية - أسلوبا دفاعيا يحميهــا : اما من انكشاف جهلها ثم اقصائها عن - مراكزها واما للاحتماء من انتقـــام الأحزاب المتعاقبة على الحكم وعلى تولى الأداة الحكومية .

وتعشت عدواها الخلقية بين غيرهم . وتاثر العمل الحكومى - الخلاق الادارى - بهم اجمالا أيما تاثر . فهى طبقه نفعيه شكلت عنصرا خاصا من عناصر الفساد . عرفت بانها أقدر من يعرف من اين تؤكل الكتف . طبقة زودتها ظروف تنشئتها فى حجر الحزبية والاقطاع والتبعية ، وتحت اقدام الرجعية والراسمالية المحتكرة ... زودتها هذه الظروف بمـا يجوز تسميتها بلاستيدات لا اخلاقية من كل الوان التعامل . ولهذا فهى تمت الى الادمية شكلا والى الحرباء موضـوعا . تعيش فى كل جو . ولديها قدرة عجيبة على التأقلم مع كل اتجاهات المراكز والسـلطات الادارية المتعاقبة على أعلى كراسى الادارة . كل ذلك من أجل المنفعة ، طبقة اشبه ما تكون بمعلمى المقاهى الذين عاصروا عهد الفتونة ، وكانوا يحتفظون لكل فتوة بصورة ، يرفعونها اذا انتصر ، وينكسونها متى انهزم .

وكما ان المصدر الحقيقى السلطة فى دولة الاقطـاع وراس المال المستغل التى زالت - كان خزانة الافراد المسـيطرين على الطـاقة الاقتصادية - كذلك فان المصدر الحقيقى للسـلطة الادارية فى بعض الأجهزة الحكومية ، لا يزال مركزا فى يد هذه الحفنة التى تسـتطيع الحصول على تأشيرات الفصل والنقل والجزاء والترقية والعلاوة . انها بطانة نفعية تجيد الانحناء ، ولباقة الرياء ، وولاء الحذاء .

انها فئة تمرست على أساليب الاقطاع والرجعية . وخدمتهم ضآلة مراكزهم حينما قامت الثورة . كما أفادتهم قدرتهم العجيبة على التلون لتستتروا وتخفوا . وهم بهذه القدرة ، وبحاول دورهم فى التـرقى ، وصلوا الى مراكز حساسة فى الاداة الحكومية ، يتحكمون فى نبضاتها بحيث تنتصر دائما ارادتهم على اى ارادة وبحيث يسـتطيعون طمس المعالم وقلب الحقائق ، ولا يعدمون وسيلة لكسب تأييد كبار المسئولين .

الطبقـات التـكنوقراطية :

تعريفهـا : لفـظ التـكنوقراطية مشتق اصـلا من اللفظ اللاتينى Techno-crat بمعنى سلطة الفن او المهنة ، او سـيادة الخبرة المهنية فى الدولة Government by technical experts ونحن نستحدث هذا اللفظ مجازا للتعبير عن ظاهرة خطرة تسـود مختلف قطاعات الاجهزة الحكومية الكبرى ، ذات اثر بالغ الضرر على التطبيقين الديمقراطى والاشتراكى فى مجتمعنا . كما تعتبر أصلب حواجز تنفيذ المبادىء الميثاقية واكثرها ارتفاعا بشكل يصعب تخطيه .

نبذة تاريخية : والتكنوقراطية فى أوضح صورها تتضح فى مدينة افلاطون الفاضلة حيث ارى أن يختص الحكماء والفلاسـفة دون غيرهم

باسمى المراكز السياسية فى الدولة . وفى عالم الواقع نهجت المانيا النازية نهج الحكم التكنوقراطى . وبوصفها دولة ذات اهداف عسكرية بذلت عناية فائقة للعسكريين ورجال الجستابو ، فكانت تكنوقراطية عسكرية . ومن الطبيعى ان تحدث تكنوقراطية عسكرية مؤقتة ـ تطول مدتها أو تقصر ـ فى الدول جميعا حينما تتعرض للعدوان أو تتوقعه ، وحينما تنتهج سياسة الحرب ، فيتحتم عليها ان تولى العسكريين والشئون العسكرية اوفر قسط من العناية فى سبيل أمن الدولة الخارجى وحماية الأرواح والأموال من أهوال الغزو وبطش الأعداء .

غير ان الامر يختلف عن ذلك فى مصر . تخلصت مصر من قبضة تكنوقراطية المماليك لتقع فى شرك تكنوقراطية الألبان والأتراك . وكلا الطائفتين من محترفى القتال الذين كانوا يستأثرون بالسيادة وبالأموال والأقوات .

وبدات تكنوقراطية تشريعية جديدة بعد عام ١٩٢٣ تزعمها خريجو الحقوق من المحامين . ذلك أن ظروف تشكيل اللجنة التأسيسية لحزب الوفد من « سعد زغلول واغلبية من الاعضاء المحامين » كان عاملا هاما فى جعل اغلب المراكز الوزارية وما يليها من وظائف كبرى ميراثا لطبقة الحقوقيين . ولقد ساعد على سيادة هذه الطبقة المهنية عدة عوامل منها أن حاجة البلاد الى دستور وقوانين كانت تستلزم ـ التوسع فى استخدام هذه الطائفة ، كما أن الحجر على التعليم القانونى لم يكن بنفس النسبة التى يتشدد بها الاستعمار على فروع التعليم الأخرى خصوصا التعليم العسكرى ، خشية ان يشتد عود الأمة فينفض عنها أعداؤها . وكان لقدرة المحامين الخطابية كذلك دخل كبير فى تشكيلهم نسبة برلمانية نامية اذا ضوهيت بغيرهم من الطوائف ـ بغض النظر عن التبعية أو الانحراف السياسى اللذين كانا الصفة السائدة للبرلمانات عموما . ويضاف الى هذه العوامل أن الاعتبارات الحزبية والسياسية اتخذت من الوظيفة الحكومية مادة لحشد الأنصار وتكوين البطانات او اقصاء المعارضين وعزل الخصوم ، خصوصا وأن مجلس الوزراء كان يملك من السلطات الاستثنائية فى شئون الموظفين ، ما مكن الوزارات المتعاقبة ـ من أساءة استعمال هذه السلطة ـ واستخدام هذا السلاح فى تحقيق أغراض حزبية مختلفة لا تراعى فيها سلامة البنيان الحكومى مطلقا . والغريب أن هذا الاستثناء قد قررته اصلا لائحة الموظفين فى ديكريتو يونية ١٩٠١ ليتحكم به المفتشون الانجليز فى تسيير دفة الحكم والادارة طبقا للاهداف الاستعمارية . فاستغله الوزراء للأهداف الحزبية ، ومن ثم أسفر عن تكنوقراطية طائفة القانونيين وكانت الفترة ما بين عام ١٩٢٣ حتى نشوب الحرب العالمية الأخيرة تعتبر العصر الذهبى لهم نظرا لما كانوا يتمتعون به من امتيازات لا تتوفر لغيرهم من الطوائف المهنية .

عوامل انتشارها : فلما اقبلت الحرب العالمية الثانية بغلائها ،اخذت الطوائف الاخرى تنتهز فرص الانتخابات والهزات السياسية فتجأر بالشكوى طالبة الانصاف والمساواة ، ولم تعدم كل طائفة مبرراتها المعقولة فى عدالة مطالبها : فكما ان للقضاء قدسيته ، فان للهندسة أهميتها ، وللطب فضلا عن ذلك طول مدة دراسته ، واعتبر المعلمون أنفسهم بناة العقول .... وهكذا . وكانت النتيجة أن ميزت الحكومة هذه الطوائف الفنية العالية فى الكادر العام الموحد الملحق بالقانون الخاص بنظام موظفى الدولة الصادر فى اكتوبر عام ١٩٥١ ، واخذت بمبدا تقييم الشهادات وتسعيرها دون تقييم الخدمات والوظائف . وصار لكل فئة مرتبات البدلات وغيرها من الفوارق التى نمت فيها روح التعالى . ولا غرو فقد كانت حدة الفوارق هى طابع المجتمع فى ذلك العصر .

وبدأت التكنوقراطية تتوزع على القطاعات الحكومية الكبرى قسمة بين مختلف الطوائف المهنية النقابية العليا . واستاثرت كل مهنة بوزارة تركزت فيها بحكم طبيعة العمل ، وتقلدت سلطاتها جميعا ، وهيمنت على المراكز الادارية العليا الى جانب الفنية . وخصت أفرادها زبد المميزات والتسهيلات والخدمات والاستثناءات ، التى لا يتمتع بمثلها غيرهم من الفئات الأخرى فى نفس القطاع ، مهما تعادلت الدرجات العلمية أو العملية . والعجيب أن نفس الفرد من نفس الفئة المهنية لا يحصل على نفس القدر من المنافع أو التقدير الادبى والمعنوى لو نقل الى قطاع حكومى آخر تهيمن عليه طائفة تكنوقراطية اخرى .

آثارها : ونتيجة لذلك تركزت السيادة الفعلية فى افراد الطوائف المهنية كل فى قطاعها الخاص ، كالأطباء فى وزارة الصحة ، والقانونيين فى وزارة العدل والمهندسين فى وزارة الرى ، والمعلمين فى وزارة التربية والتعليم ... الخ . واختفت بالتالى الارادة الشعبية الغالبة فى الأبنية الادارية . كما انقرضت فكرة المساواة والعدالة الاجتماعية بين جموع الموظفين والعمال . وصارت الأداة الحكومية مسرحا لمهازل الكسب ومآسى التظلمات . وصار ما يبذل من اجراءات للمطالبة بمنفعة او التماس الانصاف ورد الحقوق المهضومة – اكثر مما يبذل فى صميم العمل نفسه . وساءت الحالة الاقتصادية والنفسية فى محيط الموظفين من غير التكنوقراطيين مما ساهم فى خمود جذوة نشاطهم بوجه عام .

وبين هؤلاء وهؤلاء ضاعت سيادة الشعب مصدر كل سيادة . لان التكنوقراطية الادارية ركزت السلطة عند اطراف أقلام فئتين من الموظفين : احداهما تسلطنت وتعالت فى وهمها الى شاهق لم تعد ترى منه المصالح العامة الا بقعا تافهة غير مميزة التفاصيل ، والثانية مقهورة

تحت الأرض مقصــورة بالتراب ، تشغلها متاعبها وآلامهــا عن واجب الوظيفة ، وتطغى صرخاتها ذاتها على صياح الجماهير .

وهكذا تعثرت الأقلام وتشابكت ، فنامت مصالح الشعب واهــدافا لأمة على ســيمفونية كســـل الموظفين وخمولهم . وما أكثر ما تتعالى وتتعسف الأقلام تصاعديا حسب درجات الكادر ، واخضرار الأبواب ، وســعة الحجرات ، وكبر حجم المــدافىء والمكاتب والمكيفات ، وتزايد العلاوات والبدلات وفخامة العربات وضخامة الامتيازات .

ان التكنوقراطية تمثل مشاهـــد مؤسفة للاثرة والتعصب المهنى ، وسيطرة الوظيفة ، وتجاهل القيم الاشتراكية . كما انها تفرز ســموما تخدر العمل الوطنى وتثير الفرقة ، وتوجد تمييزا مهنيا اشبه ما يــكون بالتمييز العنصرى . من حيث المعاملة والاثرة ، فى بعض القطاعات . انها تتضمن استخفافا بمبادىء العدل والمساواة والتضـــامن والشورى بين العاملين لكل بقدر عمله وتخصصه .

ان ابناء الطائفة المهنية الســائدة فى جهاز تنفيذى ما ، أو فى أجهزة مختلفة لا يقتصر نشاطهم على الاستئثار بمزايا ذاتية أو فرص شخصية، بحرم غيرهم منها وتذوب حيالها مصالح الآخرين — بل لقد بلغ الغــرور ببعض افرادهم ان يجاهر بأن الفرد منهم « هو القــانون » وان يصرح آخرون « ان الوزارة وزارتنا » وان يقول غيرهم منهم « **ان كل الفئات الاخرى فى هذه الوزارة قد وجدت لخدمتنا** » **وفى هذا الغرور يقول** « برتراند راسل : **لن تكون الديمقراطية حقيقة نفسية طالما كانت الادارة معتبرة كهيئة يشار اليها بقولهم « هؤلاء السادة » ـ هيئــة ـ تمضى قدما فى ارستقراطيتها وجبروتها .... هيئة من الطبيعى ان تثير فى النفس الضغينة والعداء . ولكنه العداء المتخاذل العاجز . »**»(١)

وهذه الحالة من بين الحالات التى تدعو البعض الى قصر الاتهــام بالبيروقراطية على المستويات الادارية والفنية العليا وحدها ،والى حصر شبهتها فى القيادات التى تتولاها الفئات المهنية الفنية الرئيســية سالفة الذكر .

انك لا تجد لجنة مشكلة لأى غرض الا وللتكنوقراطيين فيها أغلبية، مهما كانت مهمة اللجنة خارجة عن اختصاصاتهم وبعيدة كل البعد عن خبراتهم ودرايتهم الفنية . لا لشىء الا للاستيلاء على مرتبات اللجــان وضمان صدور قراراتها بما ينسجم مع المصالح التكنوقراطية . ولهــذا كانت أغلب قرارات اللجان غير الفنية البحتة هزيلة ، لم تؤت ثمــارها

---

(١) برتراند راسل ـ كتــاب الســلطة والفــرد

المرجوة ، مثل لجان التنظيم الادارى فى الوزارات ولجان توزيع المكافآت التشجيعية التى لا تراعى المبادىء الاشتراكية . واخشى ما نخشاه ان تتأثر عملية تقييم الوظائف محليا بهذه الظاهرة ، وكذا عملية تقييم الموظفين وتسكينهم ، فتهب عاصفة جديدة من الشكاوى .

لقد نسى الفرد التكنوقراطى : انه اذا جاز للأرستقراطيين التعالى بأنهم من مالهم تعلموا ، فان العلم قد اضحى بالثورة الاشتراكية مجانا . الدولة صرفت عليه من مال الشعب ، ليخدم الشعب ، لا ليتعالى عليه ويستأثر بالفرص وتتشكل منه ومن اخوانه فئة ذات مصالح ومنافع خاصة . ان احسان الشعب بالصرف عليه وعلى اخوانه لا يمكن ان يقابل بالاساءة والنكران .

وفى زحمة التعصب التكنوقراطى تخمد انفاس دعاة الاصلاح اذ تقابل اشاراتهم بالاصلاح ، بوابل لا ينقطع من قذائف الاضطهاد والتنكيل . ولديهم من النفوذ ما يجعلهم الغالبين لو ارتفع الداعية بجولته الى مستويات أعلى . ذلك أن أبناء المستوى المهنى الواحد يتحالفون عند الشدائد حتى يصيروا عصبة عزيزة الجانب . وفى أحوال أخرى يتيسر لهم أن يضموا الى جانبهم ذمم من فى ركابهم من الآخرين .

فهم يتحالفون ضد الاتهامات أو النقد الذى يوجه اليهم أو الى أحدهم باعتباره موجها الى طائفتهم عامة . فالتحيز المهنى أمر واقعى ، ناتج عن ظاهرة نفسية ، هى تقمص روح الجماعة ، ناجم عن غلبة الشعور بالانتماء لفئة خاصة — على الشعور بالانتماء الى المجتمع الكبير ، الذى هو الدولة وترجع هذه الظاهرة التعصبية الى كوامن بدائية تأخرية فى بعض النفوس البشرية التى ترتد الى القبلية .

وهذا مايناقض اتجاه الاشتراكية الى تبديد اى مظهر من مظاهر الشعور الطائفى الجزئى ، لانه يضعف من وحدة الشعور بالمواطنة العامة ويفتت وحدة الدولة بقدر ماتتفشى هذه الظاهرة الانقسامية العدوانية .

وعليه يجب القضاء على هذا التعصب بمختلف الوسائل . والا فاننا سنفقد المواطن الغدائى الجرىء — الذى يمارس النقد التقدمى — مستهينا بالاضطهاد معرضا مصالحه للضياع ، مقدما مستقبله قربانا على مذبح التضحية من اجل النقد البناء — فلا نجد له اثرا بين ظهرانينا . كذلك ينبغى ان تتشبع النقابات المهنية بالوعى السياسى الذى يقضى على التعصب او يجعل ولاءها للشعب ممثلا فى التنظيم السياسى اكثر من ولائها للجماعة الصغيرة ..

أثر التكنوقراطية على النقد :

حقا ان اقرار الميثاق لحرية الكلمة والنقد الذاتي ، ورقابة المجالس الشعبية على الأجهزة التنفيذية ، تعتبر صمامات الأمان من شطط قد يتردى فيه بعض من يحملوه عبء المسئولية . فضلا عن أنها تعطى الشعب القدرة على ممارسة السيادة والسلطة والديمقراطية السليمة ، كل فى محاله ، لمقاومة اى اسراف ، او انحراف أو جور ، يقع من ارادة ذاتية أو طبقية فى أى مستوى ، كما أن هذه الصمامات ، ضمانات ، تحقق التعاون والمساواة والانسجام بين الادارات المختلفة ، مما يحفظ التوازن الديمقراطى ثم هى ايضا تسد الطريق أمام التنافر الاجتماعى الذى تولده أحقاد مصدرها : أن ارادة نامية قوية ذات سلطة فعلية ، توفرت لها بحكم مركزها امكانيات وفرص استغلتها فى الحصول على منافع شخصية ــ هذه الارادة لابد وأن تتغلب بامكانياتها وجاهها وسطوتها ، على ارادة ضامرة ضعيفة ذات سلطة اسمية أو لا سلطة اطلاقا ، لأنها لا تتكافأ مع الأولى فى الامكانيات ولا الفرص ولا الشخصية .

وينبنى على مطالبة الثانية للأولى بالتنازل عن بعض مالديها ــ تطبيقا للاشتراكية الحقة ــ أن تسوء العلاقات ، وتتولد التعارض ، وتبدو الفجوة الاقتصادية بينها أكثر وضوحا ، فتتحول الى فجوة اجتماعية ، ثم ينقسم المجتمع الى قسمين لكل منهما تفسيره السياسى وتفكيره الاجتماعى .. فيصبحان بهذا الوضع طبقتين ، يتفاعل بينهما صراع جديد ، تستعمل فيه وسائل منها ماهو غير اخلاقى . وبتعدد هذه الحالات تتفكك أركان العمل الوطنى ، وتصير الدولة مجتمعا تسوده البغضاء ، ويفتقر الى التجانس. لذلك فان تحقيق رقابة المجالس الشعبية على الأجهزة التنفيذية وتدعيم سلطتها قانونيا ــ هو أهم أسلحة القضاء على البيروقراطية الواجب توفيرها .

التكنوقراطية ضد التجانس

والتجانس من أهم ضروريات المجتمع الاشتراكى الديمقراطى . فمن البديهى أن تكون السيادات المتجانسة ، والارادات المنسجمة هى مادة الدولة حكومة وشعبا .

والعناصر التكنوقراطية وغيرها من العناصر البيروقراطية الاخرى ، حين تعمل لذاتها ، وتبخل على مستقبل الدولة ومجدها ورخائها بجزء مما حصلت عليه فى الماضى بغير وجه حق ــ وما تعودت عليه من أساليب النفعية .. فانها فى هذه الحالة تعوق تيار التعاون والتعاطف والتآزر،

عن الانتشار فى كل جزئيات الامة لشحنها بطاقة روحية لاحد لها . من العمل الثورى الايجابى المنتج .

وهى فى هذه الحالة مادة عازلة تضعف مقومات التماسك أمام مايواجه الدولة من مشاكل عمرانية انشائية واجتماعية فى الداخل ، وأهداف سياسية وعسكرية فى الخارج .

ان تماسك لبنات الدولة يشتد بقدر مايشعر كل فرد بأنه الدولة وانه الثورة . وهذا الشعور ينجم أصلا عن تمتعه الكامل بالمساواة والمساهمة الفعالة فى حكم بلده بقدر ما أوتى من علم او خبرة تتناسب ما يؤديه من نقد وما يقدمه من رأى . ان الفرد حينئذ اذا انتفض للدفاع عن حدوده ونظامه السياسى والاقتصادى ، انما يدافع عن نفسه وسلطاته وخبراته ويومه وغده . واذا نهض ليزرع فانما عن يقين بأنه سيحصد وله فى أردب الشعب قدح عادل . واذا هب ليعمل ويتعب فانما عن ايمان بأن له فى ربح المصنع مكسبا .

وتفسير ذلك من وجهة نظر علم النفس الحديث : أن درجة تقمص المواطن لشخصية الدولة ، وتحمسه لها ، تتضاعف بقدر ماتهيئه الحكومة له من امكانيات الاشباع البيولوجى من غذاء وكساء ورواء ودواء : وبقدر ماتوفره له من وسائل اقرار الذات ، وتكامل الشخصية بعيدا عن عوامل الضغط والكبت والاحباط .

وعلى ذلك فالشعور بالمساواة والتجانس يعطى الفرد قوة ودأبا على العمل والانتاج كيفا وكما ، ويزوده بالجلد ، وبذل التضحيات المادية والذهنية والعضلية فى سبيل تحقيق مشروعات الانعاش والتنمية . ومن ناحية اخرى فان التجانس والانسجام يطهران المجتمع من آفة السلبية واللامبالاه ، وكل ماتحمله عبارات « مافيش فايدة » و « يا شيخ سيبك » و « الية ماتجريش فى العالى » — من معان وآثار هدامة .

والتجانس فى مجال الجماعة العامة ، يؤدى الى الايمان بوحدة الغرض — والتفكير والجهد ، ووحدة الحاضر والمستقبل ولذلك فان المجالات الادارية ذات الانتاج غير المتطور ، والأجهزة التى تملك التأثير الأكبر فى توجيه اقتصاديات البلاد بشكل — مباشر أو غير مباشر كالوزارات ومصالحها . . . أحوج ما تكون الى تعبيد طرقها وتطهيرها من عراقيل التكنوقراطية ، ليحل التجانس والتوافق والانسجام ، محل التباين والتعارض والتمايز .

وانى لأعتقد ان اقصر السبل الى تحقيق الفضائل الادارية هو ان تطلق هذه الأجهزة لجان الاتحاد الاشتراكى من كل قيد خاصة قيود

الخوف . وان تتيح للافراد الايجابيين المتزنين ان يمارسوا من فوق منبر الاتحاد الاشتراكى فى المؤسسات الجماهيرية بالكلمة المكتوبة والمسموعة ــ فنون النقد الحر النزيه لينظهر المجتمع الجديد من رواسب الفساد ويتحصن من عودة الحكم المطلق فرديا كان او طبقيا .

وكلما أتيحت لتنظيمات الاتحاد الاشتراكى سلطات جدية فعالة ، بعد تزويد ــ اعضائها بدراسات منهجية منظمة ــ كلما زادت احتمالات تجريد غلاة التكنوقراطيين والبيروقراطيين من اسلحتهم المسلطة على رقاب العباد وأيديهم المدمنة على خزانة الدولة .

وكلما زاد عدد المواطنين الصالحين الذين لا يخشون أن يقولوا « كلمة الحق » كلما اختفت صور المحاباة ، وتفويت الفرص ، وتعـويق الترقى والعلاوات على البعض ، وتعقيد اجراءات الخدمات على البعض الآخـر وغيرها من العمليات التى تهدم الطاقة الانتاجية .

وكلما زودت الفئران الواعية بشحنات من الحرية والشجاعة لوضع الأجراس فى رقاب القطط المنحرفة ، دون أدنى تآمر أو همس ، ولاخوف على غدها ــ كلما اضمحلت سحب الرشوة ، واستغلال النفوذ ،والاسراف وتبديد مال الدولة . ولخفت حينئذ مظاهر تضـــخم الانفاق الادارى والانتاجى وأسعار التكلفة .

ان التكنوقراطية علاوة على تحطيمها للعناصر النفسية ، واضعافها للعلاقات الاجتماعية البناءة الواجب توافرها بين المجموعة البشرية ــتهبط درجة التعـــاون ــ اللازمة لجودة الانتـــاج وسرعته . ومن هنا كانت بيروقراطيتها . انها تثير الخلافات والأحقاد الجوهرية الشخصية والمهنية . ولكن الانتاج والمصلحة العامة يصبح فى كل حالة هو الضحية ، فضـلا عن ان المغلوب على امره يتخذ موقفا سلبيا لاشعوريا من العمـــل ، اذا ما أصاب الاحباط كل مساعيه للحصول على حقه .أما اذا لم يتمكن منه اليأس فانه لايلبث أن يعدل موقفه ، ويبذل محاولاته الى اتخاذ مـوقف توافقى ينسجم مع لا اخلاقية الجو الادارى المحيط به . فيتأقلم ،ويقتدى بالقالب المنحرف وفى كلتا الحالتين يضاف واحد الى رصيد البيروقراطية السلبية او الايجابية .

وهكذا يتضخم عدد البيروقراطيين ، كل بنسبة الســـلطة الادارية المسندة اليه . وتتحول الأجزاء الأساسية المكونة للبناء الادارى عن تحقيق الصالح العام الى تحقيق المصالح الذاتية . فتفقدالارادة الشعبية مصالحها وتصبح الديمقراطية والاشتراكية بما يتضمنانه من مســـاواة وعدالة اجتماعية ورخاء شعبى ــ مجرد شعارات .

حتى الآن ، ومنذ صفعت الثورة طغاة البيروقراطيين فى محكمة القدر – لا توجد طبقة بيروقراطية متميزة متماسكة تربطها علاقة « **خذ وهات** » أو علاقة « **يا بخت من نفع واستنفع** » فيما عدا الطوائف التكنوقراطية سالفة الذكر .

أقول هذا ، رغم أن بعض قادة الرأى ، يتجهون الى اعتبار كبار الموظفين طبقة بيروقراطية (١) استنادا الى ما سبق ايضاحه ، واستدلالا بأنهم يستحوذون على قيادات وسلطات ادارية واسعة عليا ، وبأنهم يشغلون مراكز اجتماعية متعادلة ، ويحصلون على دخول متقاربة .

وجميع هذه العناصر اذا التقت فى مجموعة من الأفراد كونت منهم من وجهة نظر علم الاجتماع ما يسمى طبقة اجتماعية . فهذه الخصائص تؤدى بمرور الزمن الى تحقيق التوافق والانسجام بين أفرادها ، وتوطد علاقات الصداقة والتعاون بينهم على مر الأيام . ولكن الهدف الأساسى من هذه العلاقات هو تبادل المصالح وتداول المنافع . والاحتفاظ بأولويات الخدمات لبعضهم البعض كل فى دائرته . وتكون النتيجة ان تتغلب « الخواطر » « والمحسوبية » Favouratism على القيم الاخلاقية . وتصير التعيينات والترقيات ، وصفقات المشتريات والمقاولات وغيرها سلعة متبادلة فيما بينهم بالمقايضة أو بالعملة السائلة ، أو هدايا فى المناسبات السعيدة . وتصبح هذه المخلوقات التى تحركها المنافع الذاتية بمضى الوقت – طبقة متكتلة متضامنة – لها من المال والأتباع النفعيين ، ما يجعل لارادتهم قيمة ما ذات اثر فى تنفيذ سياسة الدولة ، بوصفهم القابضين على زمام – القيادات الادارية ، والذين يعتمد عليهم صانعو السياسة .

وهناك من يذهب الى أن طبقة بيروقراطية جديدة قد ولدت فعلا . وترابط افرادها نشاطهم الملحوظ على مستويات مختلفة(٢) حددها بسبعين فى المائة من مؤسسات القطاع العام ، حتى بدا الأمر ملموسا ، على حد قول الراوى الذى قرر أن هذه الطبقة تتكون من بعض كبار الموظفين وبعض قيادات فى مجال الانتاج ورؤساء المؤسسات والشركات ، الذين تحولوا الى البحث عن مصالحهم الشخصية بالاستغلال المباشر لنفوذهم ، بعد وصولهم الى مستوى السلطة .

---

(١) الدكتور عبد الملك عودة – ندوة روز اليوسف

(٢) محمد فهمى – ندوة روز اليوسف

اذا صح هذا ، فان هذه الطبقة البيروقراطية تكون أخطر على مكاسب الثورة وآمال الشعب ، من أعدائها التقليديين .

ان هذه « **الكتاكيت** » يتوفر لها تدريجيا من عوامل التماسك ،والتكتل والحراك ، والانتشار ، وغير ذلك من مقومات الطبقية ــ مالم تتوفر للطبقات الاقتصادية الاقطاعية والراسمالية ، ولا للطبقات الاجتماعية الرجعية والاستقراطية ، ولا للطبقات السياسية الانتهازية والتسلقية .

لقد توفر لهذه الطبقة منعوامل التجمعالخفى ما يجعل نهمهم وأنانيتهم مصدر قلق ، خصوصا وانهم يسيرون فى اتجاه مضاد للقافلة الاشتراكية .

الكتاكيت والتكنوقراطيون أعداء الاشتراكية :

اذا صدقت نظرية الديالكتيكية القائلة بأن كل نظام يحمل بذور فنائه فى طياته (١) فان الكتاكيت والتكنوقراطيين هم بذرة الفناء التى تحملها الاشتراكية فى طياتها ، مثلهم فى مجتمعنا الاشتراكى كمثل البرجوازية التى تحرزها الاشتراكيات المتطرفة .

وتفسير ذلك ان التطبيق الاشتراكى يمر بعدة تحركات وعمليات ادارية ومهنية تتلخص فيما يلى :ــ

١ ــ لم يكن من المنطق ان تتنازل القلة ــ آكلو لحوم العمال والمتجرون بأقوات الشعب ــ طواعية ــ عن ملكيتهم لمراكز الانتاج . فكان من الطبيعى أن تضطر الدولة لاصدار تشريعات يوليو عام ١٩٦١ الاشتراكية التى تقضى بضم ٨٠٪ من المؤسسات الخاصة الى القطاع العام ، لرفع كابوس ــ الرأسمالية المستغلة عن صدر الشعب ، وانهاء الاحتكار والاستغلال ، والقضاء على آخر مظاهر التحكم والاستعباد والاستئثار بالسيادة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وما يهمنا فى هذا المقام أنه قد حدث نتيجة لهذا فراغ فى الأجهزة الادارية لهذه المؤسسات المؤممة بعد اقصاء العناصر التى تأكد للمسئولين أنهم عاجزون عن مسايرة التطور الاشتراكى ، أو أنهم لا يؤتمنون على سلامة الانتاج .

٢ ــ لم يكن فى جعبة الثورة قيادات مدربة خصيصا لادارة كل هذه المؤسسات فاضطرت الى أن تنتقل اليها قادة من الأجهزة الحكومية ، وغنى عن البيان ان هؤلاء نقلوا معهم عدوى النظم العقيمة السائدة فى الأداة

---

(١) نظريات ومذاهب سياسية ــ الدكتور مصطفى الخشاب

الحكومية ـ وطبقوها ـ كلها أو بعضها ـ لا اراديا فى المؤسسات مما كان له آثار ضارة .

٣ ـ الأهم من ذلك كله أن اضطلاع الدولة بمهام الانتاج الهائلة ، يدعوها الى حشد جيش جرار من المهنيين على اختـــلاف طوائفهم ، والى اعداد قوافل ضخمة من الاداريين والفنيين ، والى التوسع فى البعثـــات العلمية والى تشجيع البحوث الدقيقة المتخصصة التى تحتمها سيادة ظاهرة التخصص وتقسيم العمل ، التى هى أبرز مظاهر التطبيق الاشتراكى .

وهذا كله أدى الى توسيع الطبقات الأفقية فى المجتمع الذى يبنى على تفاوت الخبرات والمهن ، لا التفاوت فى الأرزاق والثروات الذى كانت تقوم عليه الطبقات الرأسية . واذا وضعنا فى الحسبان أن الجو الاجتماعى قد خلا من ضباب الطبقات الرأسية التى كانت قائمة على المراكز الماليـة أو العقارية أو الرتب أو الأحساب والأنساب فانه يخشى احتمال اتجاه بعض الطبقات الأفقية التكنوقراطية أو الادارية ـ الكتاكيتية ـ الى التسلط ـ اعتمادا على أن الاشتراكية تعطى العمل قدرا كبيرا من التقدير باعتبـــار العمل يتبوع الحياة الاشتراكية وقلبها النابض فالجهد والاتقان هما سبيل الترقى ومفتاح بروز طبقة متميزة من الخبراء فى مختلف القطاعات وهـذا يؤدى الى أن تتوهم طبقة متميزة من الخبراء التكنوقراطيين فى أى قطـاع أنها قادرة على ملء فراغ الطبقية الارستقراطية المندثرة .

ومن المخيف أن يتمدد اعتزاز هذه الطبقة بمواهبها حتى يصير غرورا وانحرافا فتفقد الاتجاه الاشتراكى ، ثم تشكل اقطاعا تكنوقراطيا فنيا ، أو اقطاعا اداريا بيروقراطيا ، يحل محل الرأسمالية والاقطاع الزراعى .

واذا ما تكونت بالفعل مثل هذه الطبقة فمن الهول أن تشتد وطأتها وضغطها على دفة الحكم ولو محليا ، توجهه حسب هواها ، وفى ذلك قال الميثاق :

« ان هذه القيادات ... قادرة لو تركت خطأ وهمها أن تصبح طبقـة عازلة ، تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجمد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الادارى ، ترتكب غلطة العمر ، اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخـــدمة العامة ، وضمان وصولها على نحـــو سليم الى الجماهير » .

ان بروز الطبقـــات الأفقية ، واضمحلال الطبقات الرأسية وتهـــالك حواجزها يجعل فى مقدور الأولى أن تغزو حياض الثانية بسهولة فيحدث التداخل والاتحاد الذى هو من أهم مقومات الحفاظ على الاشتراكية ، لأن

التقارب بين الطبقات يزداد حيث الحرية الاجتماعية ـ والتقارب مدعاة الى التعاون بين الطبقات وعدم تعالى احداها على الأخـــرى ، أو تسخيرها ، وبالتالى تتطور موارد الثروة القومية قدما ويرتفع مستوى دخل الفرد .

لهذا فان الثورة وقد صقلتها التجارب ، قد عملت لهذا الخطر حسابه. لقد كان لها فيما ترددت فيه الاشتراكيات التقليدية عبرة . لقد أدركت هذا الخطر فنص الميثاق على وجوب تشكيل تنظيم سياسى شعبى هو الاتحاد الاشتراكى ، يكون للشعب فيه سلطة رقابة وتوجيه الأجهزة التنفيذية حتى تتجنب مصيبة الاستئثار بالسلطة من جديد ، وحتى تتوفر لهذه الأجهزة قوة دفع شعبية .

ان مثل هذه الرقابة تحمى المجتمـــع من ظهور طبقـــة ينمو لها ريش السلطان الســـياسى ، يجعلها تستبد وتعيدنا الى سابق عهـــدنا بانعدام المساواة وخيبة الأمل الاجتماعى وانحطاط الدوافع النفسية بعد ان اكتسبنا خلال سنى الثورة مهارات وخبرات وقدرات جبارة فى مجالات الزراعـــة والصناعة والجيش والتعليم والسياسة .

ولنفس السبب دعا الميثاق وقانون الاتحـــاد الاشتراكى الى محـــاربة البيروقراطية بل ان دواعى تشكيل الاتحاد الاشتراكى نفسه ، ومنحه سلطة رقابة وتوجيه الأجهزة التنفيذية ليتضمن الحذر من ظهور كارثة الاستئثار بالسلطة ـ أى سلطة ـ من جديد .

ان القصد الأول من هذه الرقابة هو الحيلولة دون طغيان واستبداد واستغلال طبقة الكتاكيت والتكنوقراطيين لنفوذهم وانشغالهم بمصالحهم الخاصة عن المضى بالعمل الوطنى فى خطه السليم الى نهاية الاشتراكية ، وبداية رأسمالية رضيعة تحبو ولا تلبث ان تنمو سرطانيا وتلتهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب .

خلاصة القول ان البيروقراطية والتكنوقراطيـــة مرض ادارى يصيب الأداء الادارى المنظـــور وغير المنظور بالعجز والقبح والاسراف والاستهتار بالقيم الأخلاقية ، واستغلال سلطة الوظيفة ، وتحويلها من خدمة الشعب الى خدمة النفس .

والى البيروقراطية يعزى المثل الشعبى الساخر « **يوم الحكومة بسنة** » باعتبـــار صغار الموظفين مســـئولين عن تأخير المصالح الشعبية ، بقـــدر احتكاكهم المبـــاشر باصحاب المصـــالح من الشعب ، وبوصفهم المنفـــذين الحقيقيين للخدمات .

والحقيقة الخطـــيرة التى لا مراء فيها ، تحتم علينا أن ندق ناقـــوس الخطـــر بعنف لنعلن أن توالى الليـــالى ، يحول زغب أفراخ الـــكتاكيت

والتكنوقراطيين الى ريش بورجوازى فاذا بالهدائل جوارح تنمو وتتكاثر وتتوالد وتتجمع ويشتد عودها ، ويصبح لها من عناصر القوة والكثرة والانتشار والمال ــ ما يجعلها تستهين بالقيم السياسية جهارا بعد تستر ، وتزيح الستار عن نواياها الراسمالية النامية علنا بعد تخف . هذا الخطر البرجوازى النامى يحتاج الى عناية فائقة وحرص بالغ من المخططين السياسيين .

ان أكبر النار من مستصغر الشرر . وان لنا فى التاريخ لعبرة . وكم من دولة وطيدة الأركان تسربت البيروقراطية الى نظامها الادارى ، فأسلمتها آخر الأمر الى الضعف والانحدار ، وذهبت أمجادها العظيمة فى ذمة التاريخ .

ونحن اذ نتصفح بعض هذه الأمثلة ، انما نتزود بالعبرة ونتحسس بعض الجذور البيروقراطية فى مجتمعنا وغيره من المجتمعات المشابهة .

الفصل الثانى
البيروقراطية فى التاريخ

البيروقراطية فى التاريخ

من الآن وحتى نتعرض لأبعاد العمل الوطنى بالتفصيل فى الفصل القادم ـ أرجو أن نتذكر أن البيروقراطية تعنى انحراف العمل الوطنى اجمالا عن الهدف الأصلى وهو تحقيق مصالح الشعب وخدمة أهدافه ـ حتى تصل الحكومة الى موقف تنعزل فيه عن القاعدة الشعبية بمشاعرها ورغباتها واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وحينئذ تفقد الدولة أهم عناصر كفايتها الانتاجية ، وقوتها الدفاعية ، وتتعرض لهزات عنيفة فى الداخل ، ومن الخارج ، قد تودى بها . ولهذا فان أعداء الحكومات يعتمدون على الافساد الادارى كسلاح هدام لاسقاطها بعد عزلها عن الجماهير .

فالتفوق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والحربى لأى دولة ، يعتمد أساسا على سلامة البناء الادارى ، وفاعليته ، ومدى تجاوبه مع الشعب ، وتفاعله المباشر مع احتياجاته ، واجابته لأكبر قسط من الخدمات فى يسر وسرعة ، وبأقل تكاليف .

ولهذا نرى أن دولا متقدمة كالولايات المتحدة مثلا ، قد سارعت الى التخلص من البيروقراطية التى حاقت بأجهزتها الادارية ، عقب استقلالها عام ١٧٨٩ ، ولم تفطن الى استفحال أمرها الا حينما توالت فى أجهزة الادارة سلسلة من الفضائح المشينة عام ١٩٠٠(١) وكانت وسيلتها فى ذلك تعتمد على استفتاء الشعب ـ عن طريق ممثليهم المنتخبين ـ فى وضع القرارات واللوائح الادارية السليمة .

ونرى اليابان قد مارست أفظع أنواع العقوبات الادارية ضد الموظفين المفسدين خلال العصر المسمى « طوكيو جاوا » . ومن هذه الجزاءات ـ الرجم ، والكى ، وقطع الأيدى ، والتشويه بالجلد .

ومن ناحية أخرى نرى هاتين الدولتين وغيرهما ، قد شعروا بتفشى الفساد فى الأجهزة الحكومية عامة بنسب متفاوتة ، بعد الحرب العالمية الثانية . بل ان الحرب العالمية الثانية قد أبرزت للبحث حقائق جديدة

---

(١) المجلة المصرية للعلوم السياسية ـ دكتور مصطفى فهمى .

كانت من العوامل الهامة التى أدت الى انهيار بعض الدول التى كانت تبدو على أعظم جانب من القوة . من هذه الدول فرنسا التى عجل بهزيمتها أمام جيوش النازى ــ فسادها الادارى الذى وصل الى حد تفريط « جنرال بيتان » لجاسوسة المانية ، فى أسرار خط سيجفريد .

والمانيا نفسها التى واجهت الولايات المتحدة واوربا باسرها ، يعزو البعض هزيمتها الى النظام الادارى المركزى الذى كان سائدا بها والذى هو من طبيعة الحكم الدكتاتورى .

فلا غـــرابة اذا ما طرقت مسامعنا صيحات عالية تنادى بســقوط البيروقراطية فى كل مكان .. وحتى خروشوف ضاق بها ذرعا . فسمعناه أخيرا يهيب بالعلماء ان يخترعوا عقارا يقضى على البيروقراطية . وغنى عن البيان ما فى هذه الدعوة من مرارة .

وللمجتمع العربى مع البيروقراطية ذكريات ، وتاريخ منفصل الحلقات. ويحضرنى فى هذا المقام بعض الأمثلة التاريخية :

فى مصر الفرعونية

ان مصر قد عرفت النظام الادارى منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبـل الميلاد ، ولم يتعثر هذا النظام الا بعد الأسرة الثالثـــة ، فما جاءت الأسرة السادسة ، الا وكان خطر البيروقراطية قد استفحل فادى الى فقدان الدولة لكل عناصر الهيبة والمقاومة ، فلانت قناتها لغزو الهكسوس .

فنظام الحكم آنذاك ، كان قائما على أساس ان الملك اله ، يطلق عليه « حورس » وكان يعتبر الواسطة الوحيدة بين الرعية والآلهـــة . وكانت الادارة تبعا لذلك مركزية مطلقة ، تستند فى كل شىء الى الملك الاله . أما حقوق الشعب فلم تكن مكفولة بالقدر الذى تسمح به ارادة الملك صالحا كان او طالحا .

ولكى يستطيع « الحورس » ادارة مملكته الشاسعة ، ويسيطر عليها ــ خلق طبقة من وزراء ، منحهم سلطات كبيرة لحكم الأقاليم البعيدة عن مركز الحكم . وتبع هؤلاء رؤساء للمدن ، وشيخ بلد لكل قرية . كل ذلك فى نظام هرمى طبقى جامد ، يئن الشعب فى أسفله تحت ثقل الحكم المطلق لمشايخ البلاد .

ولم يقتصر التنظيم الادارى عند هذا الحد . وانما توسع الفرعـــون توسعا فاحشا فى استخدام الموظفين والمشرفين ، منهم الكثير من الموظفين الفخريين الذين لا عمل لهم .

وهذا أدى الى اشاعة روح النفعية والتراخى بين الآخرين فضلا عن أنه حمل ميزانية الدولة تكاليف باهظة . والجدير بالذكر أن الموظفين وحكام الأقاليم ومشايخ البلاد ، أساءوا ـ على الأغلب ـ حرية التصرف فى السلطات الكبيرة التى منحت لهم ، خصوصا حينما كانت قمة الدولة منشغلة فى بناء الأهرامات واقامة المعابد واعتمدت على هؤلاء فى تزويد هذه الانشاءات الجبارة بوقودها البشرى المسخر .

وهكذا ظهر النموذج الاول للتنظيم الادارى فى العالم ، ولما انحرف ، شكل أول مظهر للبيروقراطية عرفه التاريخ .

هذه البيروقراطية عجلت بانهيار الأسرة السادسة ، لعدم تمكنها من الصمود امام الغزاة . ذلك أنها فصلت الهيئة الحاكمة عن القاعدة الشعبية فاضعفت من الأولى روح الاثارة ومن الثانية عوامل الهمة . اندثرت عقيدة المصريين آنذاك فى حكامهم ، وفى قيمهم ، وفى مبادئهم التى جاءت ـ أخيرا ـ مبادىء العدل ـ والحق ، والمساواة ، والنظام ، التى كانت شعار «الماعت» المقدس الذى تعارفت عليه كل من الدولة والرعية كأسلوب للحكم .

فالوظيفة العمومية تحولت من وسيلة الى غاية ، ينشدها كل من ينزع الى الطغيان أو الثراء على حساب الشعب ، لم تعد وسيلة لتصريف أمور الناس . وتدبير احتياجاتهم وتنظيم العلاقات بينهم وصيانة أمنهم فى الداخل والخارج . أصبحت أنبوبة لامتصاص أكبر قدر ممكن من الخيرات، ولو عن طريق الاعفاء من السخرة فى بناء المعابد الشاهقة والأهرامات السامقة ، أصبحت الوظيفة كأسا مترعة بعرق الكادحين يكرعها أصحاب المطامع .

وقد وجدت ورقة من البردى ، ترجع الى الأسرة الثالثة ينصح فيها الحكيم « بتاح حتب » ابنه يقول :

« لا تكن كاهنا ، ولا فلاحا ، ولا جنديا ، بل كن موظفا يحترمك الجميع ويمتلىء بيتك بالخير ، وبالخدم والحشم » .

وفى نفس الوصية ما يلقى الضوء على الجذور التاريخية لبعض صور التعامل بين المرءوسين والرؤساء فى المجال الادارى ،[2] اذ يقول :

« انحن أمام من فوقك ، وأمام رئيسك فى شئون الادارة الملكية حتى يستمر بيتك مفتوحا ، ويستمر رزقك ومرتبك جاريا ، ولا تعص فان عصيان من بيده السلطة شر مستطير » .

وبهذه المناسبة فان لطبيعة الشعب المصرى العريق ، ولبيئته الجغرافية ولتراثه التاريخى والاجتماعى ، ولحضارته المختلفة ، ولمعتقداته ، أثرا كبيرا

لا يستهان به ، فى نوع التنظيم الادارى ، الذى يفضله الشعب عن غيره من النظم الادارية ويتجاوب معه أكثر ما يتوافق مع غيره(١)

فالشعب المصرى يتميز بالطيبة والكرم والهدوء والاحترام ، والكرامة والعزة والشهامة ، كخصائص طبيعية لنفسيته البشرية . ويرجع هذا الى أن اغلب مكونات نفسيته مزيج من العناصر الفرعونية والعربية ، ولذا فان أسلم طرق الادارة ، وأكثرها احتمالا للنجاح ، هى التى تنبثق من هذه الطبيعة الأساسية ، وتتسق مع هذه الخصائص دون أى تعارض .

فاذا لاحظنا أن هناك اتجاها من بعض الموظفين الى نظام الرئاسةالواحدة المركزة ، تبدو فى الميل الى الالتجاء للرئيس الأعلى القائم ـ أيا كان ـ فى قضاء أمورهم . واذا لاحظنا نزوعا من أحد الرؤساء الى الاستئثار بسلطة مركزة ، فذلك مبعثه عنصر فرعونى يكمن فى أغوار العقل الباطن ، يرجع فى الحالة الأولى الى تقديس النيل باعتباره المصدر الأول لقوى الطبيعة .ولنفس العنصر ترجع مظاهر الاسراف الشديد فى تبجيل واحترام الرؤساء ، بشكل لا يحظى به الرؤساء فى أى بقعة من بقاع العالم ، اللهم الا فى شرق آسيا ، وبشكل لا يتبع الا ازاء الكهنة ورجال الدين .

واذا لاحظنـا من آخرين اعتزازا بالكرامة ، واعتدادا فائقا بالذات ، ومبالغة فى الاعتماد على النفس ، وميلا شديدا للنقـد الصريح فى مجال الادارة ـ فمرده الى عناصر الأخلاق العربية الموروثة ، تلك الطبيعة الفياضة بحب الحرية وبغض المهانة .

وانه وان كانت هذه الخصائص ممـتزجة فى نفسية الشـعب المصرى بدرجة يصعب فصلها ، فان لدينا فى السودان مثلا حيا يمكن أن نلحظ فيه الحد الجغرافى الفاصل بين الطبيعتين ، الفرعونية والعربية . .

فطبيعة التبجيل والهدوء والطيبة والطاعة البالغة تظهر بأجلى معانيها فى الحوض الأدنى من النيل النوبى فى مديرية دنقلا حتى مدينة مروى . والمعروف لعلماء الآثار والانتروبولوجيا أن هذه المنطقة وما يليها من النوبة الداخـلة فى حدود مصر تعتبر أنقى النماذج الباقيـة للجنس المصرى الفرعونى . ولقد أدت خصائصهم النفسية المذكورة التى تتفق مع مستلزمات الضبط والربط ، الى استخدامهم فى خدمة الجيش منذ عهد محمد على حتى تطور الأمر الى قصر خدمتهم على سلاح الحدود .

أما فى وسط وشرق وغرب السـودان ، فنلاحظ نزعة ديمقراطيـة بحتة . . . طبيعة تتأفف من أبسط مظاهر السيطرة ، تأبى وتنزع الى النقد

(١) مذكرات فى علم الادارة ـ دكتور محمد توفيق رمزى .

العلنى السافر ، وتضييق بأتفه أنواع البيروقراطية ، رغم أنهم على نقس النيل • ومرجع ذلك أن أصولهم عربية ، وأنهم من أصلاب هاجرت الى السودان : اما عن طريق الحبشة فى صدر الاسلام ، واما عن طريق مصر فى نهاية الدولة العباسية •

ونخرج من هذه العجالة • بأن المنظم الادارى فى الحقل المصرى أمامه مهمة ضخمة معقدة ، وعليه فى سبيل الوصول الى حلول ناجحة لمشكلة البيروقراطية أن يضع فى اعتباره هذه الخصائص النفسية ، على الا يلهيه هذا ، عن مراعاة اثر التنشئة ، وفاعلية الخبرات المكتسبة ، ومقتضيات التطور •

كما أن الرئيس الحصيف ، هو الذى يميز بين النزعات ، فى معاملة مرءوسيه فان استخدام المقاييس الأنتروبولوجية التى يعبر عنها مجازا بالفراسة ـ وسيلة فعالة فى توجيه الموظف •

فى أواخر عهد الخلفاء الراشدين

ان خير ما تستهل به هذه الفترة هو نص من حديث « للبانديت جواهر لال نهرو » فى كتابه « لمحات من تاريخ العالم » عن اشراقة من أسمى أنوار الانسانية ، وأعمقها اثرا فى التطور البشرى ••• قال :

« كان الدين الذى بشر به محمد ، بما فيه من سهولة وصراحة واخاء ومساواة تجاوبت لدى الناس فى البلدان المجاورة • لأنهم ذاقوا الظلم على يد الملوك الاتوقراطيين ، فكان الاسلام فرصتهم الذهبية ، لانه أصلح الكثير من احوالهم ، ورفع عنهم كابوس الضيم والظلم ، وخفف وطأة الاستغلال ، وجعل الناس يشعرون أنهم جزء من أخوة كبيرة •

وسار العرب من فتح الى فتح ، وكثيرا ما ربحوا الحروب بدون قتال ، وفى غضون ٢٥ عاما من وفاة الرسول ، فتح العرب جميع بلاد فارس وسوريا وارمينيا وجزءا من اواسط آسيا الشرقية ومصر وجزءا من شمال افريقيا »

« توفى محمد بعد ان جعل من القبائل العربية المتنافرة أمة واحدة تتقد غيرة وحماسا •

وخلفه أبو بكر ••• ومات بعد عامين فبويع عمر ••• كان أبو بكر وعمر رجلين عظيمين • وقد وضعا الأساس الذى بنيت عليه عظمة العرب والمسلمين ، كانا خليفتين يجمعان فى يدهما السلطتين الزمنية والدينية ، ولكنهما ، بالرغم من عظمة المنصب وقوة الدولة ، زهدا فى متاع الحياة الدنيا بما فيها من ابهة وعظمة • وهذه هى الحياة الديمقراطية الاسلامية

الحقيقية التى وضعها الخليفتان موضع العمل وان كان بعض الولاة والأمراء قد فتنوا بحياة النعيم والترف والحرير . وقد رويت قصص عن قيام أبى بكر وعمر بتانيب الولاة على تبذيرهم وترفهم . لقد أدرك الخليفتان أن قوتهما تكمن فى الحياة الخشنة الساذجة - وأن الانغماس فى اللهو والترف ... سيفسد العرب ويزيل ملكهم .

وبعد . فان بوادر البيروقراطية عند بعض العمال العرب ، بدأت تظهر فى أواخر عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بدأوا ينحرفون عن جادة العمل .. تراخى بعضهم عن تلبيـــة احتياجات الناس وفض مظالمهم وتفـــريج كربتهم .

العزل بعضهم عن الشعب . مما جعل الناس يلجأون الى الخليفة نفسه شاكين بعد أن عز عليهم توصيل شكاياتهم الى الولاة الذين انطوى بعضهم على الدعة والترف .

وفى ذلك أمر « ابن الخطاب » عامل الكوفة ان يهدم حائطا كان قد بناه أمام مدخل بيته . وافهمه ان هذا الحائط يحجبه عن أصـــحاب الحاجات والتظلمات .

وتناسى بعضهم المبـــادىء الديمقراطية التى تجلت فى خطبـــة أبى بكر حينما تولى أمر المسلمين : « **لقد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان احسنت فاعينونى ، وان أسأت فقوموني** » .

وعاش عمر سنوات الخلافة العشر ، يحذر عمـــال الاقاليم ، المرة تلو المرة من خطر البيروقراطية ، الممثلة فى منع الناس حقوقهم وقطع حوائجهم، والاساءة اليهم ..

واستبد به القلق على مستقبل الدولة الاسلامية من سوء تصرف بعض الولاة ، فتمنى وهو على فراش الموت ، لو يخفف المرض عنه الوطأة ، وتمهله المنية ، الى أن يتجول فى أنحـــاء الامبراطورية الاسلامية ، ويتفقد شـــئون الرعية . وبرر هذه الأمنية التى لم تتحقق بقوله : « **انى أعلم ان للنـــاس حوائج تقطع دونى** » .

ومن وصـــاياه الحكيمة المأثورة قوله للولاة : « **لا تمنعوهم حقـــوقهم فتكفروهم** » . وانتقل الخليفة العادل الى جوار ربه وقد ورث العالم عنـــه كنوزا من الحكمة، وسطر على صفحة الدهر آيات بينات من حسن السياسة، وعفة اليد ، لا زالت وستظل مضرب الأمثال .

فهو القائل : **رحم الله أبا بكر . لقد سن فى حياته وفى مماته ســـنة لكل من يتولى أمور المسلمين بعده .**

قالها حينما سلمته عائشة ـ بنت ابى بكر ـ حبلا وحشية وثوبا من القطيفة كانت كل ما زاد على مال أبيها خلال توليه الخلافة ، وكان رضوان الله عليه ، قد أوصى قبيل وفاته بأن ترد الى بيت المال .

هذا ما كان من أمر الخليفتين الراشدين ... عدل ورحمة وزهد وتقبل للنقد ، وتحريم لمال المسلمين على أنفسهم لقاء ما يبذلان من جهد . ورغم ما فى هذه الأسس من بساطة ، الا أنها تحمل كل المقومات الصالحة لأعلى مثل الادارة العقائدية السليمة التى تحقق الخير العام لجميع المواطنين .

وبعدهما أتى « عثمان بن عفان » وكان وديعا متسامحا الى درجة الضعف . وكانت الادارة الاسلامية كما أوضحنا تعتمد على دعامتين متكاملتين لا غنى عن احداهما للأخرى : القدوة الفاضلة . والتنظيم والمراقبة . غير أن « عثمان » بالغ فى الاتكال على الأمراء ، وأفرط فى الثقة فيهم ، وأكثر من تعيين اقاربه فى أهم وظائف الدولة ، فاقطعوا أنفسهم الأرض بالامصار ، وانغمسوا فى حياة الترف والنعيم وآثروا اتباعهم والمقربين اليهم على باقى المسلمين . وترددوا فى وهدة استغلال النفوذ .

فقامت ثورة الصحابة فى مصر والكوفة والبصرة ، وندد أبو ذر الغفارى بفساد النظام الادارى وانحرافه آنذاك عن شريعة الله وسنة رسوله ، وهاجم علانية تبذير الولاة فى رصيد بيت المال من أموال المسلمين ، وتفويتهم لحقوق الناس . فاشتد أوار الثورة ، وذهب عثمان ضحية بيروقراطية أقربائه الذين ولاهم أمور المسلمين ولم يرعوا للولاية واجبها ، ولا للأمانة حقها ، وكانت مأساة ثالث الخلفاء الراشدين ، التى مهدت لمأساة كربلاء وما تلاها .

فى مملكة قرطبة وغرناطة

كانت الامبراطورية العربية تمتد من منغوليا الى افريقيا ثم عبر جبل طارق الى اسبانيا وجنوب فرنسا . وكانت مملكة قرطبة العربية تشمل هذا الجزء الأخير من أوربا وكانت هذه المملكة بمثابة الشعلة التى أضاء بها العرب ارجاء أوربا بالعلوم والحضارة الزاهرة ، فبددت ظلمات العالم الغربى الذى كان مغمورا فى الجهل والوحشية يوم أخضع طارق بن زياد اسبانيا والبرتغال واقتحم حدود فرنسا عام ٧١١ م . وأجمع المؤرخون على أن مملكة قرطبة كانت تنتهج نظما سياسية وادارية على مستوى رفيع ، فى ذلك العصر الأوربى الموغل فى التأخر والهمجية ، وأنها اشتهرت بدقة الادارة وحسن التنظيم ، مما مكنها من أعمال انشائية معجزة فى ذلك التاريخ وفى تلك البيئة المتخلفة آنذاك .

فيحكى انها كانت تحوى ٦٠ الف قصر ، ٢٠٠ الف بيت ، ٨٠٠ الف متجر ، ٣٨٠٠ مسجد ، ٧٠٠ الف حمام عام ومكتبة الأمير المشـهورة التى ضمت ٤٠ الف مجلد ، وعددا هائلا من المدارس الابتدائية المجانية للفقراء، وجامعة طبقت شهرتها الآفاق ، أمها الطلاب من جميع أنحاء الدنيا ،واليها يرجع فضل اشعاع الفلسفة العربية ، كما كانت المصدر الذى اغترفت منه جامعات أوربا الكبرى كثيرا من العلوم والمعارف ، كجامعة باريس واكسفورد وشمال ايطاليا ـ وكان من أساتذتها فى القرن الثانى عشر « ابن رشد » ٠

هذا فى الوقت الذى كان أهل أوربا يغطون فى ثبات الجهل المطبق ، حتى ابناء أعلى الطبقات ٠

كيف اندحرت مثل هذه الدولة العظيمة عام ١٢٣٦ م ؟

كيف لانت قناتها أمام ملك قشتالة الافرنجى ؟

كيف دب فيهـــا الوهن واعتراها الضمور ، فانكمشت حدودها حتى انطوت على غرناطة أمام الفرنجة ؟

كيف انهارت قوة أمراء العـــرب ، هؤلاء الذين تكسرت عند اقدامهم جيوش شرلمان وغيره من الغزاة ، كما تتكسر الأمواج على سفوح الجبـال الشماء فترتد خائرة محسورة ؟

كيف تفككت الامبراطورية العربية الاسبانية وتدهورت ؟

انها البيروقراطية دائما ٠

بدأت بظهور طبقة من النبلاء أرسوا نظام الاقطاع ، والدولة كالأحيـاء تماما لها مراحل نمو : طفولة وشباب ورجولة وشيخوخة ، ولكل من مراحل العمر هذه ظواهر وعلامات ، فالاقطاع ، واستغلال سلطة الوظيفة واهدار حقوق الأفراد ، واحلالها محل مبادىء الشورى والاشتراكية الاســلامية الأصـيلة المبنية على زهد الحاكـمين ، وتوخى العاملين مبـادىء الأمانة والشهامة ، والجد فى خـــدمة رسالة الاسلام ونشره باعتبـار أنهم قدوة عقائدية بالخلق العملى والعمل الخلقى معا ٠٠٠ هذا الاحـلال والابدال فى مبادىء الحكم بمثابة ابيضاض الشعر وانحناء الهامة والاسراف فى القول ، والتعثر فى الفعل ، الذى يسلكه بعض الكهول ٠ وهذا ما حدث فى آخر أيام قرطبة ٠

اضمحلت القيم فتعرضت المملكة العظيمة الى قلاقل وهزات قام بهـــا المحرومون من أبناء الشعب ٠ تطورت الى حرب أهلية ، جعلت الدولة فيما بعد لقمة سائغة للعدو المتربص ٠

وحتى غرناطة التى انكمش العرب فيها بعد الهزيمة سقطت أيضا فى يد «فردينانده و «ايزابيلا» عام ١٤٦٩ بعد أن نخر فيها سوس البيروقراطية والقلب أعزة أمرائها العرب أذلة . وأكرهت « خير أمة أخرجت للناس » على ترك لغتها وتقاليدها ومراسمها وطقوسها وملابسها وحتى أسماء أهلها العربية ، أجبروا على استبدالها جميعا بما يقابلها فى الاسبانية(١) .

وقد بلغ الاضطهاد حد اصدار مرسوم يحرم على العرب بعد سقوط دولتهم أن يغتسلوا او يستحموا ، سواء فى بيوتهم أو فى غيرها ، كما صدر مرسوم بهدم كل الحمامات العامة التى بناها العرب لأنفسهم وللشعب الأوربى ليعلموه النظافة وينشروها بينهم بصفتها احدى مبادىء الاسلام .

وكان هذا كله رد فعل للتورط البيروقراطى .

بيروقراطية العثمانيين

كان الحكم العثمانى شكلا من اقبح أشكال البيروقراطيـــة فى مصر والشام والعراق . وكان له اثر مباشر على بيروقراطية الادارة فى الأمصار المستبعدة ومنها مصر . ذلك ان الاستعمار العثمانى كان يسلب البلاد عنصرين من اهم عناصر الانتاج وهما المال والقوى البشرية المدربة . وكلنا نذكر كيف ان « السلطان سليم » كان مولعا بجمع أمهر الصناع والأدباء والشعراء والفنانين والخطاطين وغيرهم من فئات العمال والاداريين وترحيلهم الى الاستانة مما أدى الى انعدام القدرة الانتاجية الاقتصادية العمرانية والفنية والادارية .

ومن ناحية أخرى فان العثمانيين اعتبروا الأراضى كلها ملكا لتركيا وقام الخلفاء والولاة باقطاعها الى المقربين والموالى وكبار رجال الدولة والجيش والبارزين من الموظفين وعيونهم من الوشاة . فكانت هذه بداية الاقطاع الزراعى فى عصرنا الحديث ، الذى نهج عليه « محمد على » وذريته فيما بعد .

وكانت الأداة الحكومية فى العصر العثمـــانى – علاوة على ضعفها – لا تنشط الا لتنفيـــذ مآرب الباب العالى أو السادة الاقطاعيين ، كما كان التخلف الادارى والفنى والعمرانى سمة ذلك العهد الأســـود ، ولم تكن للشعب اى حقوق الا حق دفع الجزية ، التى كان الولاة وأذنابهم يتفننون فى

---

(١) لمحات من تاريخ العالم – الباندين جواهر لال نهرو

مبررات وهمية لتكرير جبايتها حتى تزداد حصتهم منها ٠ وهم يلوحون بين الحين والحين ببطشهم وسطوتهم فى تسخير الفلاحين ٠

وكان الأغوات والسراكيل يعتبرون الفلاحين رقيق أرض ، يزرعون الأبعديات غصبا نظير حصة ضئيلة من المحصول لا تغنى ولا تسمن من جوع ٠ فلا غرو اذا خلت المزارع من زراعها ، يفرون بجلدهم منها فتظل بورا ، ولا يمتد الاصلاح الزراعى أو تتمشى زيادة الرقعة المنزرعة مع قاعدة النمو ٠

وهذا أدى الى أن تصبح خزائن الولايات خاوية على عروشها ، بينما تمتلىء قلوب الناس بالحقد على الظلمة الغاصبين ، فتوفرت للحكم العثمانى أهم دواعى انحلاله ٠

وكانت هذه البيروقراطية أكبر حوافز الشعب على مساندة الحركات التى قامت للاطاحة بالحكم العثمانى ، مهما كانت طبيعة هذه الحركات وظروفها ٠

بيروقراطية ماقبل الثورة

فى خدمة الرجعية :

على نفس الدرب العثمانى سار « محمد على » وأسرته مستهينين بالشعب ٠ كل منهم يجاهر بانه ورث الأرض وما عليها ٠ واقتصر عمل الجهاز الحكومى على أعمال السكرتارية للقصر والبلاط والحاشية والمقربين من الاقطاعيين والرأسماليين ثم الاستعمار بعد أن تم الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ كانت الأداة الحكومية اجمالا أشبه بادارة احدى الدوائر الزراعية الكبرى ٠

وبدلا من أن يكون الجهاز الحكومى خادما لمصالح الشعب كان هذا الجهاز يسخر الشعب ومصالحه لخدمته وخدمة سادته آنفى الذكر ، ويعرقل كل الحركات الرامية الى تقدم الشعب وانعاشه ، بينما يعجل بكل الاجراءات التى تؤدى الى ترف الحكام ، وتضخم الاقطاع ، ونمو الرأسمالية ، وتمكين الاستعمار ٠

عمد « محمد على » الى حشو الأداة الحكومية بالأتراك والأجانب ٠ وجعل الوظائف قاصرة عليهم حتى بلغت نسبتهم ٩٩٪ ٠ وما بقى كان من المصريين المقربين اليه ٠ وظلت هذه النسبة ترتفع بمرور الزمن فى عهود ابنائه وأحفاده ، غير أن تعيين المصريين ظل قاصرا على أبناء خدام القصر

وذنابهم ، الا فى حالات نادرة • وكانت الوظيفة أشبه ما تكون بالميراث ، كما كان كبار الموظفين يتمتعون بمميزات كثيرة أهمها ملكية الأرض ،وهذا هو سر اقتران بعض الملكيات الكبيرة بأسماء كبار الموظفين السابقين •

فى خدمة الاقطاع :

قلنا ان محمد على صادر كل الأرض وكل الحريات • فلما ساءت أحوال المحصول الزراعى تبعا لذلك ـ عمد خلفاؤه الى القاء عظام جرداء من الأرض الزراعية الى الشعب ، فى الوقت الذى أجزلوا فيه العطاء والهبات العقارية الى الأجانب والغوانى وسماسرة الملذات ، ومن الأمثلة المخجلة على ذلك ، أن الهبات التى منحها الخديوى اسماعيل وحده لأمثال هؤلاء بلغت ٨٧٦٨٦٣ فدانا ، بقى له بعدها تركة قدرت عند تصفيـــة أملاكه بستين مليونا من الجنيهات(١) •

وهذا يوضح لنا السر فى أن مليونين وستمائة الف مالك كانوا ـ قبل الاصلاح الزراعى ـ يملكون ٣٥٪ فقط من الرقعـــة المنزرعة ، فى حين أن عددا قليلا كانوا يملكون ٦٥٪ الباقية ، منهم ١٧٦٢ اقطاعيا يملكون ٢٠٪ على الأقل من كل الأرض الزراعية •

ولا شك ان الأداة الحكومية هى التى نفذت هذه الحالة بحكم العنصر القانونى الذى يحدد تصرفاتهـا ، والعنصر اللاأخلاقى الذى كان يسـود الموظفين وأغلبهم من الأجانب أو الأتباع •

لقد بلغ اسراف اسماعيل حدا عجز معه عن سداد فوائد ديونه ممـا أدى الى التدخل الأجنبى ، ثم الى الامتيازات الأجنبية التى جعلت من الشعب المصرى مواطنين غرباء فى بيوتهم يعانون التمييز العنصرى فى عقر ديارهم • وفى ملفات قضايا المحاكم المختلطة مآسى تحكى كيف كان الأجنبى يهدر دم المصرى فيخلى سبيله ، وكيف أن القوانين كانت تحمى المرابين فى عمليات الربا الفاحش والمحتالين والشواذ الأفاقين من مختلف الأجناس •

والواقع ان أصواتا شعبية ، بل وجهودا بطولية كثيرة ، وقفت فى وجه القصر بصفته البؤرة الرئيسية التى تنبعث منها مظاهر الطغيان والانحراف والبيروقراطية • ولم ينقطع هذا السيل من المحاولات الشعبية المصلحة منذ وقف « أحمد عرابى » فى وجه « توفيق » وقاوم قوات الاحتلال فى كفـر الدوار والتل الكبير ، وكوفىء على بطولته بالنفى ، وحوكم الشيخ «العدوى»

---

(١) رسالة المجتمع الاشتراكى ـ مصلحة الاستعلامات

لانه أفتى بالحق ويحكم الدين فى أن « توفيق » مارق خائن لأنه دعا أعداء البلاد لاحتلالها ٠

فى خدمة الرأسمالية :

وفى ميدان الرأسمالية المستغلة ، وضعت الأداة الحكومية نفسها فى خدمة أصحاب الملايين ، يسرت لهم الاحتكار وقمع العمال لاستنزاف عرقهم٠ وتركتهم يتلاعبون بالأسعار والأجور وساعات العمل ، وحرية الفصل ، والتهرب شبه القانونى من ضرائب التصدير والاستيراد والانتاج ٠

ونتيجة لهذا بلغت ثروة « عبود » ٤٣ مليون جنيـــه ، وبلغت ثروة سباهى عشرة ملايين ، وفرنسوا تاجر ستة ملايين ، وهكذا الشأن بالنسبة لالياس آندراوس وحافظ عفيفى وكثيرين غيرهم ٠

وكلنا نعرف كيف امتصت هذه الملايين من دم العمال والمستهلكين على السواء وكيف كانت الأجهزة الحكومية أداة طيعة تنحنى لأصحاب الملايين وتنصاع لأوامرهم ٠

كلنا نتذكر ان « سباهى » سجن سبعة آلاف من العمال داخل مصانعه فى الاسكندرية لمدة ثلاثة أيام ، حينما تجاسروا وطالبوا بحقوقهم المهضومة ٠٠ سجنهم هذه المدة بلا غذاء حتى اضطروا الى أكل النشا الذى يستعملونه فى عمليـــات النسيج ٠ ومنع عنهم الماء والكهرباء تحت سمع الحـــكومة وبصرها ٠ واستخدم جنود الحكومة فى حصارهم عند خروجهم من المصنع، ثم القائهم فى الترعة القريبة حتى قتل منهم العشرات ٠

ومثل هذا حدث بمصانع شبرا الخيمة ، حيث حصدت المدافع الرشاشة والدبابات أرواح العمال البريئـــة ، بايعاز من « عباس حليم » الذى كان يلقب نفسه احتيالا « بزعيم العمال » مثلما كان الملك الفاسق يسمى نفسه بالعامل الأول ٠

ولم يكن الفلاحون أحسن حالا من اخوانهم العمال ٠ اذ كان الاقطاع يسومهم سوء العذاب ، وما حوادث « البدراوى عاشور » وغيره بغائبة عن الأذهان ٠

وهنا يدور فى الأذهان سؤال :

كيف وصلت الأداة الحكومية الى هذا الدرك من الانحطاط ؟

كيف تحولت عن مهمتها الأساسية ، وهى خدمة الشعب ، الى خدمة أعدائه وجلاديه ؟

كيف تحولت من سند له ونعمة الى حرب عليه ونقمة ؟

بصمات الاحتلال :

ترجع فوضى الأداة الحكومية ، وضعف انتاجها ، وانحرافهـــا عن خطهـــا السليم الأساسى – الى عام ١٨٨٣ وهو العـــام التالى للاحتـــلال البريطانى ٠

فى هذا العام ، وبايعاز من الانجليز ، صدر أمر عال يشـــترط النجاح فى امتحان قبول للتعيين فى الوظائف الحكومية Pass examination

وأمكن لزبانية الاحتلال أن يجعلوا من هذا الامر عنق زجاجة لا يمـــر منه الا المفتشون الانجليز أو أصدقاء الاستعمار من المصريين شكلا ٠

وما جاء عام ١٨٩٢ الا وكان الأمر العالى السابق قد استنفد أغراضه ، بعد أن قبض المفتشون الانجليز على ناصية الأداة الحكومية جميعها باحكام، بدرجة أن الوزراء أنفسهم كانوا أقزام الارادة بالنسبة لهم ٠ ولم تكن لهم من قدرة على التخطيط او التنفيذ الا فى الحدود التى يرسمها لهم المفتشـــون الانجليز ، وبالرجوع اليهم ٠

ولم يكن الوزراء وحدهم الأقزام ، بل كان الخـــديوى نفسه أول قزم يلهو به المندوب السامى البريطانى ٠ فقد حدث مرة أن صاح « كتشنر » فى وجه « عباس » يذكره بأن مهمته تقتصر على مجرد ارتداء ثوب الحكم ، أما الحكم نفسه فلبريطانيا وأذعن عبـــاس ٠ وتفرغ للتجارة فى أقـــوات الشعب والسمسرة والتفنن فى ابتزاز مال الدولة لينفقـــه على ملذاته ٠ وحتى حرفة صيد السمك وتجارتها لم تسلم من طمع عباس ٠

ومن الواضح أن ارادة المفتشـــين والمستشارين الانجليـــز فى مختلف الأجهـــزة لم تكن الا تعويق كل تقدم وطنى ، وتسخير كل موارد الانتـــاج المصرى لصالح بريطانيا ٠

وفى خلال السنوات التسع السابقة لعام ١٨٩٢ كانت قد أعدت فئة من أبناء العائلات الاقطاعية والراسمالية الموالية لها وللقصر ، خصوهم بالتعليم، وخرجوهم ليحتلوا وظائف الحكومة ، وليكونوا الخـــدم الحكوميين الأمناء للطبقة الحاكمة المتعاونة مع الاستعمار ٠

وعقب هذا الاعداد صدر الأمر العالى الثانى ، الذى اشترط للتوظف – الحصول على شهادة دراسية – وترتب على هذا الأمر العالى ما يأتى :

١ – حرمان قوى الشعب الحقيقية العـــاملة من الوظائف كنتيجـــة لحرمانها من التعليم وانعدمت أى فرص متكافئة بين الشعب ٠

٢ - تسيير دفة الأداة الحكومية حسب تيار مصالح الرجعية والاقطاع والرأسمالية والاستعمار ، وضد المصلحة العامة ، اعتمادا على قصر الوظائف على أبناء الاقطاعيين والأذناب .

٣ - ارتباط المرتب والدرجة بالمؤهل الدراسي ، لا بنوع العمل وكميته .

٤ - دخول الفئات المهنية في سباق من أجل تسعير الشهادات المختلفة ، ومطالبة كل منها بكادر يميزها وكانت هذه بداية التكنوقراطية.

والجدير بالذكر انهم لجأوا في سبيل احتكار المناصب العليا - الى احتكار التعليم العالي . ولذلك وضعوا قيودا مشددة على التعليم والتوظيف تضمن قصر الوظائف على أبناء الاتراك والاقطاعيين والراسماليين . ولم يكن يتخطى هذه القيود الا النذر اليسير من العباقرة والموهوبين - وحتى الكلية الحربية لم تتح فرصة التحاق أبناء الطبقة الوسطى بها الا عام ١٩٣٦ حينما رات بريطانيا انها في حاجة الى وقود بشرى لحربها ضد ايطاليا في الحبشة .

وقبل ان يصدر دستور ١٩٢٣ كان الحلف غير المقدس وعلى رأسه الاستعمار ، قد ثبت جذور البيروقراطية باصدار مئات من القرارات واللوائح والأحكام التشريعية والتنظيمية الادارية المتضاربة ، امعانا في تعقيد العمل الادارى ، وجعله في مرتبة الاحاجي والألغاز . فلما صدر الدستور عجز على ان يصلح ما أفسده العتاة ، ولم يستطع الا ان يزيد الطين بله بتمليك مجلس الوزراء سلطات استثنائية في شئون الموظفين اساءت الوزارات المتتالية استعمالها ، فاصبحت عمليات التعيين ، والفصل ، والترقيات والنقل - ترتبط اساسا بمصلحة الحزب الحاكم واغراضه ، ولا تعطى لمصلحة العمل أو مقتضيات المصلحة العامة اى اعتبار .

الاحزاب مكاتب تخديم :

وترتب على ذلك اسناد اغلب الوظائف ، في مختلف المستويات الى افراد غير اكفاء ، وترتب على ذلك ايضا ان الشباب الغض المفعم بالأمل والطموح والتطلع الى مستقبل زاهر - قد ادرك ان الحصول على درجة علمية عالية ، لا قيمة له بدون الحصول على رضاء حزب من الاحزاب التى تمارس لعبة الكراسي الموسيقية على مقعد واحد هو كرسي الحكم .

لذلك تهافت الالاف من الشباب على مراكز الاحزاب يرضعون لبانها ويسيرون فى قطعانها ، ويتدربون على أساليبها ، ويلحنون شعاراتها فلا يلبثوا أن ينشغلوا بصراع بعضهم البعض عن مصـــارعة الرجعية والاستعمار . وينفذون بلا وعى منهم الخطة التى وضعها الاستعمار ليستهلك قواهم ، ويستنفد طاقاتهم فى منازعاتهم الداخلية .

وكان للتوظيف مواسم معينة ينشط فيها التعيين ، تلك هى مواسم الانتخابات وما بعدها ، فلا غرابة ان اشتد صراع فئات الشباب خلال الانتخابات ، واتخذ هذا التناحر طابع الحدة والعنف ، فهم وقود الأحزاب السياسية .

حينئذ كان الوصوليون والنفعيون منهم يلقون بكل ثقلهم فى المعركة يهيئون لأنفسهم من الاغراء اكتـــافا تحملهم ، ليستعرضوا عضـــلات حناجرهم ، ويعرضوا تفانين هتافهم ، وتناميق مديحهم ، وقـدراتهم على حشد السذج ، والتصدى بالعضلات المفتولة لامثالهم من مناصرى الاحزاب الأخرى .

وبهذه الوسيلة كانت الوظيفة مضمونة .. الدرجة من جنس العمل الحزبى ، والمرتب والسلطة بقدر المؤهل الانتخابى والكفاءة فى مساندة الحزب وزعيم الحزب ، ووزراء الحزب .

ومثار للشقاق الادارى :

وكان الصراع ينتقل بالتالى الى داخل الأجهزة الحكومية ، وتستخدم البغضاء فيه وسائل الوشاية والدس والفتنة « والمقالب » واتخذت مادة العمل نفسه جسما لتلفيق التهم للمغضوب عليهم او لاحراج مراكزهم بغض النظر عما يترتب على ذلك من تعطيل لمصالح الدولة او تفويت الفرص المادية والادبية عليها ، او تبديد الاموال وتضييق الحقوق وانعدم التعاون بين زملاء الصف فى الجهاز الواحد طالما هذا وفدى أو سعدى أو شعبى ، وذاك دستورى أو وطنى أو كتلى .

فتجمد العمل واختفى عنصر الشعور بالاستقرار والاطمئنان للغد وصار الموظف الحزبى يعمل لمصلحته كأنه سيفصل غدا .. يستغل ويختلس وينتفع ويرتشى ويتاجر فيما توفر له من سلطة الوظيفة ، لانه يتوقع ان الفصل او النقل آت لا ريب فيـــه يوم تنزل وزارة حزبه عن صهوة جواد الحكم ، ويمتطيه الحزب المنافس ويكون لكز ورفس انصار الخصوم هو اول الاعمـــال الجليلة التى يهتم بها مجلس الوزراء الجديد .

وهكذا جاوز الرجعيون والانجليز والحزبيون وأذنابهم كل مدى فى افساد الأداة الحكومية .

ابتلاع محاولة اصلاح :

ومن الطريف ان وزارة « محمد محمود » قد شمرت عن سواعدها واعلنت فى عام ١٩٣٧ انها سوف تبرز للرأى العام حجم الوظائف الحكومية القائمة على الوساطة والمحسوبية والاستثناء ، وأقدمت بالفعل على حصر تلك الوظائف توطئة لالغائها ، ولكنها سرعان ما أحجمت وابتلعت مشروعها بعد أن انحسرت عملية احصاء هذه الوظائف الاستثنائية عن ان كل الاحزاب مشتركة فى فضيحة تلطخ الأداة الحكومية بادران محاسيبها ، والحزب الحاكم نفسه صاحب المشروع من بين هذه الأحزاب(١) .

محاسيب صاحب المعالى :

ولم يكن الاستثناء قاصرا على فئة المداحين واصحاب المناكب العريضة ، وابطال الهتاف العالى والتصفيق المتواصل . كان كل وزير بمجرد ان يتربع على عرش وزارته يفتح ابواب ادارتها لقافلة ضخمة من اقاربه ، ومعارفه وجيرانه واصهاره وخدامه وحاشيته وبلدياته وسماره ويكفى ان يكون المتقدم للوظيفة من هؤلاء حتى يعين فوراً دون ادنى قيد او شرط ودون ما حاجة الى شهادة او خبرة .

وتحت اقدام هؤلاء تتحطم القواعد المالية والنظم الادارية خصوصا الاصهار . ان النسب والمصاهرة كانا يغنيان عن التأهيل العلمى ويصعدان ببعض الحاملين الى القمة ويحرمان النابغين والمجدين(٢) . وفى هذا قال الخبير الادارى البريطانى « سنكر » فى تقريره :

« فقدت الحكومة ميزة الانتفاع بخدمات نفر من اقدر الرجال وذلك لأن غيرهم ممن لم يكن لهم سوى النفوذ السياسى او الشخصى ، قد حلوا محلهم وقد هبط ذلك أيضا من عزيمة الموظفين الموجودين بالخدمة عن تادية واجبهم ، لأن سبيل التقدم لم يكن وقفا على جهودهم وكفايتهم فى عملهم بل كان يستند الى فرص المحاباة السياسية الشخصية ، ولم

---

(١) دراسات فى الادارة العامة ــ دكتور احمد عبد القادر الجمال

(٢) الادارة الحكومية ــ دكتور ابراهيم مدكور ــ وميريت غالى

تستطع الأداة الحكومية تزويد الحكومات المتعاقبة بالخبرة المتواصلة فى الأعمال ، لأن شاغلى الوظائف الرئيسية كانوا يتغيرون بتغير الوزارات كما زاد عدد الموظفين اكثر مما هو لازم للعمل نتيجة خلق وظائف للمقربين من الوزراء والرؤساء .

وسنكر A.P. Sinker خبير فى شئون الموظفين استدعته الحكومة المصرية عام ١٩٥٠ لعلاج الانهيار الادارى .

حصاد البيروقراطية :

ماذا يكون حصاد اداة حكومية تتجه اعمال موظفيها الى خدمة الطبقة ذات المصلحة صاحبة النفوذ والسلطة ؟

- اعفاء او تخفيف الضرائب المفروضة على الاقطاع والراسمالية .
- تمكين بريطانيا من الحصول على المحاصيل بابخس الاسعار خاصة القطن .
- تيسير اثراء الملك الفاسد والأمراء وسماسرتهم على حساب جوع الشعب ومرضه وجهله . بل وعلى حساب موت جيشه كما حدث فى صفقة الأسلحة الفاسدة عام ١٩٤٨ .
- استرقاق العمال واستمراء عرقهم ، حتى أن أجورهم جميعا لم تكن تتجاوز أكثر من ٢٥ ٪ (١) من الارباح بينما تدخل ٧٥ ٪ منها الى كروش الرأسماليين أو تسيل فى كئوسهم وتتبعثر على موائد القمار ، وتلقى فى حجور الغوانى .

ان الأداة الحكومية تحت تأثير هذه الظروف الشاذة ، قد فقدت الاتجاه السليم الذى هو خدمة الشعب ، وآثرت عن عمد وتدبير أن تخدم المتحكمين ، ونجحت فى ذلك نجاحا منقطع النظير ، وبدلا من أن تحقق الرخاء والرفاهية والانتعاش للعامة ، حققت لسبعة آلاف من افراد ثروة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه ، بينما عاش اغلب الـ ٢٧ مليون مصرى على الكفاف .

- ملكت ٣٤٢ اقطاعا ٥٠٠,٠٠٠ فدان ثمنها ٢٠٠ مليون جنيه .
- اتاحت لفرنسا وشركائها سرقة ما يربو على ٥٠ مليون جنيه سنويا من ايراد قنال السويس التى تضم اعماقها رفات حفرتها من اجدادنا .

---

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد النصر عام ١٩٦١

اى ان اجهزة الحكومة المصرية كانت تخدم ١٠٠ ٪ من شعب بريطانيا وفرنسا وغيرها من اصحاب الامتيازات الأجنبية و ١/٤ ٪ من تعداد الشعب المصرى ، على حساب جهل وفقر ومرض وذل ٩٩ ٣/٤ ٪ منا .

ذلك لان الجهاز الادارى وضع فى خدمة العالم الاقطاعى ، ذلك العالم الذى تقوم فيه المصالح الخاصة على انقاض مصالح العامة كما قال « لاسكى » .

ذلك لان البيروقراطية ـ تلك الحالة الادارية اللا اخلاقية ـ أكثر قدرة على العمل لمصلحتها ومصلحة سادتها الحكام ، واكثر تغليبا للباطل على حق الشعب ، خصوصا وقد بلغ عملاؤها من الجامعيين الذين كانوا يعملون بالحكومة قبل الثورة ٨٨ ٪ .

ذلك لان الهيئة التى كانت تزاول الأعمال اليومية فى الدولة كان لها النفوذ الرئيسى بلا ادنى رقابة شعبية مما جعلها تنحرف وهذا ما حتم الحد من خطورتها بفرض القيود على سلطة الهيئات التنفيذية ومراقبتها بواسطة التنظيمات الشعبية واجهزة الرقابة والمتابعة والمحاسبة الأخرى.

وهكذا انفصل الحكم بأجهزته انفصالا تاما عن القاعدة الشعبية واصبحت الحكومة بادواتها فى وادى المفاتن والملذات ، ومصالح الجماهير فى وادى البؤس والآنات تجاهلت المطالب الانسانية وتناسب حاجات الشعب الحقيقية ، وعجزت عن مسايرة الركب الدولى لان رقادها كان لا يمكن الا ان يؤدى لنتيجة واحدة هى التخلف فى كل نواحى الدولة العسكرية والعلمية والفنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية عامة

ميراث الثورة البيروقراطية :

ولكل هذا انفجر بركان الشعب عن ثورة يولية ١٩٥٢ فبدأ الزحف المقدس فى كل مجالات التعمير والتنمية والتقدم . ولم يكن يستطيع ان ينفذ عملا عظيما ، فى توقيت مناسب ، على وجه أكمل ـ الا بالعمل الثورى الذى يتجاهل الروتين الحكومى ، ويتخطى اللوائح الادارية المعمول بها حتى لقد اصبحت العلامة المميزة لكل المشروعات التقدمية المجيدة الهائلة هى تطاقتها من عقدة الاداة الحكومية وبصمات موظفيها التقليديين.

وقد ظلت دواوين الحكومة بمحتوياتها عاجزة تماما عن مسايرة الخطوات التقدمية القفازة التى تقوم بها الثورة فى كل ميادين الانتاج والخدمات .

واعطت الدليل تلو الدليل على ان بيروقراطيتهـــا تعطل التطبيق الاشتراكى وتسيء الى الديمقراطية .

عوامل الوجود البيروقراطى :

ومن العرض التـاريخى الســـابق يمكن ان تجمل عوامل وجـود البيروقراطية وانتشارها فيما يلى :

١ ـ قيـــام مبادىء اختيـــار الموظفين على اسس لا تستهدف الا تسخير الجهاز الحكومى لصالح الفئة الحاكمة . وخضوع هذا الاختيار للدرجة العلمية دون الخبرة أو التدريب العملى . كما ان المحسوبية قد ادت الى ازدحام المكاتب بمن هم دون المتوسط علما وخبرة . ولهذا اثره فى احجام الموظفين عن التفكير فى حسم المشـــاكل والبت فيها . ومن ناحية اخرى فان الرؤساء من غير المؤهلين قد انطبعوا بعدم الثقة فى العلم ولا فى القدرات المختلفة وكرد فعل للشعور بالنقص قبعوا خلف مكاتبهم واكتفوا باصدار الأوامر والقرارات وتوقيع الجزاءات .

٢ ـ قيام الاداء الحكومى على اساس لوائح وقرارات ادارية متعارضة صدر بعضها بفرمانات عثمانية ، والبعض الآخر بتدبير ممثلى الاحتلال بغية تعويق العمل الوطنى لاشـــاعة التخلف وتجميد نشـــاط الدولة وحاجات الشعب . فضلا عن اتجاه الموظفين نحو تنفيذ هـذه القوانين بروح البطش والتمسك بمبناها دون معناها ، وتجاهلهم للهدف الأصلى من وجود الوظيفة العامة ، وتفشى الرغبة فى الاستعلاء بين رؤســائهم مما جعلهم ينفصلون عن مرؤوسيهم ولا يسـعون الى عقـد اجتماعات يناقشون فيها مشاكل العمل ويمارسون فيها أساليب التوعية الادارية والسياسية التى تكفل اخراج الموظفين من جمودهم الفكرى ـ وتثير فيهم الحماس لمباشرة العمل الوطنى .

٣ ـ انتشار أزمة الأخلاق وازمة القدوة الصالحة فى محيط العمل وتأقلم الموظفين الجدد بالجو القديم مما يجعلهم يسايرونهم فترتفع أسهم البيروقراطية .

٤ ـ سوء حالة الموظفين اقتصاديا وصـحيا ونفسيا واجتماعيا من جراء انخفـــاض الأجور والمرتبات للغالبية العظمى ووضـــوح الشعور الطبقى ومظاهر التعالى وعوامل الاحباط ـ والافتقار الى سائل الرعاية الصحية وأنواع الخدمات التى يتمتع بها اقرانهم بالمؤسسات .

٥ ـ عدم كفاية خريجى الكليات العمليـــة لمشروعات التنمية حال بين الثورة وبين استخدام نفس الوسائل التى قضت بها على الرجعيـــة

والحزبيـــة والراسـالية والاقطاع الزراعى ـ فى القضـــاء على الاقطاع الادارى ، مما جعلها تتبع معه الوسائل السلمية .

٦ ـ لجوء الثورة الى الاستعانة بنفس قيادات الأجهزة الحكوميـة ولوائحها العتيقة للعمل بها فى المؤسسات المنشـأة للقطاع العـام وفى الوزارات المســتحدثة .

٧ ـ تعدد الجهـات الادارية التى تتصرف فى مسائل واحدة مما يؤدى الى ازدواج ـ العمل والمصروفات .

٨ ـ ضحالة الوعى السـياسى فى محيط الموظفين وسطحية ادراكهم لفلسـفة المبـادىء الثورية ، ومقتضيات التطبيق الاشتراكى وفلسـفة العمل الوطنى وفوائده . يقابل ذلك عمق الآثار التاريخية والاجتماعية والنفسـية والمترسـبة فى اغوار شخصياتهم وانطبـاعاتهم الواضحة بظروف العمل .

٩ ـ انعدام الرقابة الشعبية الحقيقية الفعالة على أجهزة الخدمات ومؤسـسات الانتاج .

١٠ ـ الفوضى المـالية وعدم الدقة فى تقدير الميزانية والاسراف فى صرفها .

ابواب العلاج :

وفى اعتقادى ان تعميق الوعى السـياسى فى محيط الموظفين خاصة هو اهم مراحل القضاء على البيروقراطية .

ومما لا شك فيه ان معركتنا مع البيروقراطية ذات جبهـات كثيرة منهـا :

١ ـ هز الجهاز الحكومى بعملية تنظيم حديثة للبناء الادارى أساسها لا مركزية الادارة .

٢ ـ رفع مستوى الموظفين ماديا وصحيـا ونفســيا لمقاومة دوافع الجمود والانحراف .

٣ ـ القضاء على سيطرة الروتين بتغيير اللوائح والقوانين الادارية العتيقة التى تجمد العمل وتعطل الاجراءات وتتسع ثغراتها للانحراف

٤ ـ رفع مستوى التخصص وتقسيم العمل والتدريب المهنى .

٥ ـ تعميق القيم الأخلاقية والدينية والسياسية والقومية .

والفقرة الأخيرة كما ذكرت على جانب عظيم من الأهمية ، ذلك أن داء البيروقراطية الوبيل ينتشر فى كل المستويات ويزداد تفشيا من حيث العدد كلما هبطنا على السلم الادارى حتى اذا ما وصلنا الى القاعدة حيث صغار الموظفين والمستخدمين والعمال ، وجدناه اكثر ما يكون انتشارا بصوره ومظاهره المختلفة وان لم يكن ابرز وضوحا .

والدليل على ذلك أن سرعة الاجراءات المكتبية والادارية تتضاعف طرديا كلما انتقلنا من موظف الى رئيسه .. وهكذا صعودا على السلم الادارى باعتبار ان التفاصيل الادارية العملية التى تحتاج الى جهد وبحث فعليين تتم فى القاعدة على المكتب الصغير ، وما على الرؤساء المتتاليين الا المراجعة والاعتماد على مسئولية واحد من القابعين فى القاعدة. أو أقربائهم نحو صاحب الامضاء من المباشرين .

ودليل آخر هو أن احصائيات جرائم الرشوة تشير الى أن عدد مرتكبيها فى المستويات الدنيا اكثر منهم فى المستويات العليا ، وفى المستويات الوسطى ، اكثر نسبة من الطرفين وهذا لا يعنى الا أن هذه الجريمة البيروقراطية يتناسب عددها مع الكثرة الهائلة لمن هم بالمستوى الادنى ، وتزداد فى المستوى الأوسط حيث يملكون التأثير على الطرفين المتناقضين ــ احدهما بالحيلة والآخر بالأمر .

وعلى نفس النمط لكن بطريقة عكسية يتضخم حجم الرشوة تبعا لتضخم السلطات وفاعلية نفوذ الوظيفة أو الوسيط ــ هذا من ناحية البيروقراطية النشطة من اجل المنفعة والمكسب غير المشروع .

اما تكوم بيروقراطية الجمود وتراكمها فى المستويات الدنيا ــ فجولة بين المكاتب تثبت ان اكداس الملفات تتناقص كلما انتقلنا من مكتب مرءوس الى رئيسه المباشر ، الى رئيس القسم ، الى مدير الادارة ، الى المدير العام ... وهكذا .

حقا ان الاعباء المكتبية تتناقص تدريجيا كلما ارتفعنا على درجات الهرم الادارى من التنفيذيين الى الموجهين ثم المشرفين فالمخططين ولكن لا يمكن الاكتفاء بهذا المبرر فى تفسير ظاهرة تكدس الملفات وتثاقلها واغفائها زمنا اطول نسبيا كلما كانت على مكتب اقل درجة فى الجهاز .

ان الأسباب قد فصلناها حينما شرحنا عوامل انتشار البيروقراطية ولكن اهم هذه الاسباب هو افتقار الموظف الى التربية العقائدية التى تنسجم مع وضعه الجديد فى المجتمع الجديد الذى صار فيه مالكا وحاكما وساهما فى كل مقدرات ارضه ومصنعه وحكومته ، بعد أن كان اجيرا مسلوب الحق والارادة والكرامة .

لذلك فان الدراسة الدقيقــة لطبيعة العمل الوطنى فى المجتمع الاشــتراكى الديمقراطى تأتى فى المرتبــة الأولى لتنبيه الأفراد واثارة حماسهم للعمل وتقديرهم ـ لمسئولية الانحراف واضراره ـ كما تزودهم بالقواعد التى توضح العمل الثورى واسلوب الادارة والقيادة الجماعية ووســائل التطوير ، وتثبت الايمان بالقيم الجديدة فيكتسب العمل والسلوك مهارة صادقة ودقة وامانة وفاعليــة تنسق مع خطة الدولة وميثاق الشعب .

لهذا رأيت أن اتعرض للعمل الوطنى وارتباطه بالسياسة والادارة

الفصل الثالث
فلسفة العمل الوطني

« ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة ، كذلك ادراكه المحـــدد لحقوقه المؤكدة فى نجاحها ، فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية فى نطـاق الامة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف هو فى الوقت ذاته عمليـــة انتقال ثورية ، بمعنى العمـــل الوطنى ، من العموميات الشائعة المبهمة الغامضة الى وضوح ذهنى وعملى ، يربط الانسان الفرد ، فى نضاله اليومى ، بحركة المجتمع كلهـــا ، ويشـــده فى اتجاه التاريخ . كمـــا انه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة » .

« من الميثاق »

ابعاد العمل الوطنى

البيروقراطية مرض ادارى يصيب العمل الوطنى .

وما دمنا بصدد استئصال شأفته ، فان طبيعة الحال تقضى بمعاينة العمل الوطنى ، ومعرفة ابعاده فى مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى ، وبأسلوب مقارن استاتيكى وديناميكى ، ذلك أن ادراك الفرد لابعادالعمل الذى يزاوله .. ابعاده المحلية والقومية والدولية والانسانية .. وابعاده التاريخية فى الماضى والحاضر وما تهدف اليه مستقبلا .. هذه المعرفة تعزز الجهد ، وتضفى على السلوك الوظيفى طابع التوافق والانسجام مع الخطوط الرئيسية للغايات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تسير الدولة نحو تحقيقها ، وتبذل كل الجهود لتطبيقها .

ومن هنا كان عرض شرح خاطف لعلاقة العمل الوطنى بسياستنا الديمقراطية الاشتراكية من جهة ، وموقف هؤلاء جميعا من غيرها من النظم التقليدية من جهة اخرى ــ كان هذا أمرا ضروريا ، حتى يقف المواطن منا على حقيقته ، وما توفر له من عزة ، وما استعاده من سيادة، فيزداد حرصه على ثورته ، ويزداد ايمانه فى عمله الوطنى ، ويقدر بدقة موقفه من عجلة الانتاج فى هذه الامة الناهضة ، ويتزود بالشحنات العلمية والعملية والنفسية والخلقية الكافية لرحلة المجد ، متسلحا بكل هذا لمواجهة البيروقراطية فى نفسه . وفى محيطه الرسمى ، وفى بيئتـــــه .

لا جــدال فى أن سلامة بنيان الاداة الحكومية ، كشرط أساسى للحصول على كفاية انتاجية عالية ـ فى المجالين الداخلى والخارجى هى أوضح الحقائق الادارية . وهذا يعنى سلامة البنيان الادارى بكل مكوناته البشرية والمالية والقانونية .

تعنى صحة البدن والنفس والخلق وارتفاع المستوى العلمى والاقتصادى والاجتماعى والعقائدى والفنى بالنسبة لأفراد الجهاز الادارى .

وتعنى صحة الصرف والتحصيل بالنسبة لميزانية الدولة فى كل خلاياها من الرأس الى القدم .. دقة فى تقدير الارقام ، وأمانة فى التعامل بالأموال والممتلكات والمهمات العامة أيا كان نوعها .

وتعنى سلامة القوانين واللوائح المنظمة لحركة العمل ، وخلوها من التضارب ، والتناقض والازدواج ، وبراءتها من السلحفائية والتعقيد ، ونزاهتها من ثغرات النفعية وصحتها من كل الحالات المرضية التى تقضى بالجمود على حيوية العمل الوطنى ، وتشل حركة الجهود المخلصة الرامية للاصلاح ، وتمحق قسطا كبيرا من حرية الافراد ، وتشيع ضروبا من الاسراف والانحراف ، وغير ذلك من الاثواب التنكرية ، التى ترتديها البيروقراطية لتتسلل الى كل عمل تتفسد جلاله ورونقه .

لا جدال فى ذلك ، ولكنى أومن بأن وعى كل مواطن بأبعاد العمل الذى يزاوله وفائدة هذا العمل بالنسبة للدولة وله ، وتبصيره بأهميته شخصيا كصاحب دور هام فى معركة الانتاج ، معركة الحياة — هذا الادراك الناجم عن وسائل التوعية القائمة على اقرار الذات — تأتى فى المرتبة الأولى ، فيكون لها أروع الأثر فى القضاء على البيروقراطية السلبية ، بيروقراطية الجمود والتراخى والتثاؤب ، بل والبيروقراطية الايجابية ايضا باعتبارها طعنة ترتد الى صدر غامدها .

وأسطع برهان على ذلك هو ما يحدث فى ميدان القتال . ذلك أن شعور كل جندى بأهمية سلاحه وموقعه ودوره فى المعركة ، بالنسبة لوطنه ومواطنيه وأسرته ونفسه يجعله يستميت فى اداء واجبه الشريف . والمعروف أن نظام القتال الحديث يعتمد على شرح أبعاد المعركة وظروفها واحتمالاتها ، لكل القائمين بها ، سواء من الناحية القومية أو الفنية

وعلى سبيل المثال ايضا اقص احدى تجاربى فى هذا المجال فى منطقة الشلال الرابع :

كان ذلك عام ١٩٥٠ فى جنوب وادى النيل حيث تعتمد وزارة الرى على جيش من قراء المقاييس من سكان القرى والمحلات المنتشرة على شطآن النيل ، لوافاتها يوما بيوم عن تدريج مناسيب الميـاه . عرفت أحدهم وكان يقطن على بعد عدة كيلومترات من المقياس المنوط به . والمفروض ان ينتقل اليه يوميا على دابة فى قيظ السودان الملهب وعلى ارض وعرة . ولاحظت بسبيل الصدفة انه لا ينتقل يوميا الى المقياس ليسجل القراءة الصحيحة ، وأنه يكتفى بوضع حجر على مستوى مياه النهربجوار المصلى بالقرب من منزله ولا يكلف نفسه عناء زيارة المقياس الا اذا لاحظ أن ماء النهر قد انحسر عن الحجر أو غمره ، وفيما عدا ذلك فانه يسجل نفس القراءة الماضية . وكان لزاما على ان انبهه الى أن هذه الحيلة وهذا التراخى قد يتسببان فى هلاك ملايين البشر ، ودمار آلاف المنشآت ، وتلف محاصيل لا تقدر بثمن ، لو أن أحد المصلين أو الصبية

مثـلا ـ دفع الحجر من مكانه أو ان دابة وطئته ، وشرحت له خطورة الفيضان ، ومدى مسئوليته عن ذلك أمام الله والضمير بغض النظر عن القانون واللوائح والتعليمات .

وكانت النتيجة بالطبع أن اقتنع الرجـل بخطئه ، وارتاع وندم ، وعول على أن ـ يأخذ على عاتقه أن يقنع بعض زملائه الذين يزاولون نفس الحيلة ـ بالعدول عنها وكان صادقا فى وعده عن تبصر وادراك .

وعلى هذه الوتيرة ، يجب ان يستقر بطريقة ما ، وباستمرار ـ فى ذاكرة كل فرد أن الدولة فى مجموعها أشبه بجسم الانسان بما فيه من خلايا ، تخدمها جميعا ، وتحافظ على حيويتها وتعمل على نموها عدة أجهـزة مختلفة الوظائف ، ما بين دفاع وتغذية وتفكير وتنفس وهضم واحساس .. الخ . وأن الفرد العامل احد هذه الخلايا الحيوية الهامة المتساوية القدر والقيمة مهما اختلفت الاختصاصات والدرجات والظروف والمواقع . اذا تضخمت احدى هذه الخلايا اصبحت سرطانا اداريا ، واذا ضمرت أو خملت صارت أنيميا ادارية . وفى كلتا الحالتين يمثل خطـرا وألما يصيب الجسم كله .

وبنفس الطريقة يجب أن يلم الفرد ، الماما تاما كافيا مناسبا بمستواه العلمى والثقافى ـ بالخطوط العريضة البارزة . التى تحدد له بوضوح طبيعة معركتنا ضد ـ التخلف ، وتبين له مدى ما قطعه الزحف المقـدس من مراحل ، وما ينتظرنا من أعمال فى الداخل والخارج ، وفى محيط الأمة العربية ، وفى معترك السياسة الدولية .

اننا فى حرب فعلا مع تضخم النسل الذى استفحل خطره وبعد أن كان تعدادنا عام ١٩٠٧ حوالى ١١ مليونا اذا به اليوم ٢٧ مليونا تقريبا أى بنسبة ٢٤٥٪ بينما لم تتزايد الرقعة الزراعية الا بنسبة ١٣٪ وسلاحنا فى هذه الحرب ضد الجوع والعطش والعدم هو العمل الدائم الدائب الجيد .

● العمل على انهاء السد العالى ليتسع لمقدار ١٣٠ مليار متر مكعب من الماء تمكننا من التوسع الزراعى فى مليونين من الأفدنة فضـلا عن استنباط طاقة كهربائية هائلة للتصنيع والاضاءة .

● العمل على حفر الترع والمصارف وتعميقها استعدادا للنهضـة الزراعية العظيمة المترتبة على السد العالى .

● العمل على استصلاح ٢,٣ مليون فدان من الأراضى الصحراوية

القابلة للزراعة وتجفيف نصف مليون فدان من بحيرات شمال الدلتا لزراعتها .

● العمل على زيادة الانتاج الزراعى بانتخاب البذور وانتاج السماد وتجديد الاساليب الزراعية ، وتحسين الدورات الزراعية ، وتصنيع المخلفات ، ورعاية الثروة الحيوانية .

ونحن فى صراع فعلا مع التخلف الصحى الذى أورثنا اياه الاستعمار والرجعية والاقطاع .. صراع ضد المرض الذى طاب له المقام بين ظهرانينا ، ومن فرط ما لاقى من خمول العهود البائدة وتقاعسها فى مطاردته اتخذ من ارضنا موطنا مختارا ، حتى لقد أسفرت الاحصائيات الطبية عن ان ثلثى سكان الجمهورية مصابون بواحد أو أكثر من الأمراض المتوطنة أو الطفيلية .

● صراع ضد البلهارسيا بعثات الأطنان من مبيدات القواقع والمذنبات ، ورفع عدد معامل الفحص من ١٧ معملا عام ١٩٥٢ الى ٧٠ معملا عام ١٩٦٢ ، واجراء البحوث التطبيقية ، فضلا عن تعميم العلاج والتوسع فى انشاء الوحدات الصحية حتى يبلغ عددها ٢٥٠٠ وحدة تشيد منها حتى الآن ٩٥٠ وحدة جديدة تقريبا وكانت عام ٥٢ لا تتجاوز ٤٣٨ .

● صراع مع الملاريه رصدنا له ١٧ مليون جنيه تصرف فى عشر سنوات لمكافحتها بأدوية العلاج ومبيدات البعوض الكيماوية والآلية من سيارات ورشاشات .

● صراع من الدرن الذى يفتك بمقدار ١٪ من السكان ، حقا .. لقد امكننا ان نجرد على هذا العدو الوبيل ٢٥ فرقة للتحصين ضده ، طعمت عام ١٩٦١ حوالى ١٨٫٦ مليون نسمة ، وأننا انشأنا ٢٦ وحدة للفحص الجماعى بالأشعة . وأننا شيدنا ٤٣ مستوصفا فصار لدينا ٦٨ منها بعد ان كانت ٢٥ فقط عام ١٩٥٢ . وأننا رفعنا عدد مراكز جراحة الصدر الى ٥ بعد أن كانت مركزا واحدا ، وعدد الأسرة بلغ ٨٥٨٣ بعد ان كان ٢٥٦٢ عام ١٩٥٢ ، كل هذه الانتصارات بفضل العمل الثورى ، رغم ما يعيب الأجهزة الحكومية من بيروقراطية تسىء الى السياسة الصحية التى اختطتها الدولة لمكافحة الأمراض المختلفة من أرماد تعمى ٢٧ فى الألف من السكان كل عام ومتاعب الأسنان التى تصيب الغالبية العظمى ، والأمراض العقلية والنفسية التى تنتشر طرديا بانتشار المدنية .... الخ .

ان الصراع ضد المرض يعتمد على تحديد المشاكل الصحية واستكمال الخدمات وتوفير الفنيين والاداريين الاكفاء ، ورفع مستوى الخدمة

وتشجيع البحوث ، وتحقيق اشتراكية العلاج . وهذا ما يدعونا لمضاعفة الجهد والاخلاص فى العمل وتوفير الوقت والمال من أجل الملايين التى ينتابها الألم ولا تملك الا الأنين والصراخ ، ودعاء الى الله ان يطهر قلوبنا من البيروقراطية لتصل اليهم الخدمة الصحية كاملة سريعة خالصه .

ان الموظف بوزارة الصحة كبيرا كان او صغيرا ، يجب ان يدرك أن اخلاصه فى عمله يؤدى الى مزيد من قوة الجندى فى الدفاع عن حــدودنا ومزيد من قدرة ـ العلاج على تنمية المحصول الذى نفقات عليه . ومزيد من استطاعة الطالب تحصيل العلم ، وتخفيف الآلام وتجفيف للدموع ، واشاعة للسعادة والرخاء فى مجتمع يوفر له الأمن والقوت وكافة الحقوق الانسانية . فهو عنصر الوقاية والعلاج فى جسم الأمة .

كذلك الموظف بوزارة الرى ـ مثلا ـ من المفيد جدا أن يدرك انه عضو فى جهاز ، هو فى الدولة ، بمثابة الجهاز الدورى بالنسـبة للبدن ، بل لا أعدو الحقيقة اذا قلت انه خلية فى قلب الأمة . فكما أن القلب يتحكم فى حركة دفع الدم خلال الشرايين والأوردة والشعيرات الدموية لتغذى كل الخلايا ، ثم لتتخلص من الافرازات الضارة بوسائل رئويـة وجلدية وكلوية ، فان وزارة الأشغال أيضا ، تتحكم بالتقدير والتـدبير فى منسوب مياه النيل وروافده ورياحاته وغدرانه ومساقيه اينما كانت فى كل حقل يمثل الحياة بزرعها وضرعها داخل الجمهورية وخارجها حيثما تفرغ سائل الوجود .

وهو تنظيم نبض المياه بما لديها وما تستحدثه من سدود وقنــاطر وخزانات ، تعتبر صمامات الجهاز الدورى فى جسم الأمة . ثم هى أيضا تعمل على تخليص التربة من افرازاتها للمحافظة على خصوبتها ، بمختلف الوسائل الرامية الى خفض مستوى الماء الجوفى فى الأرض ، ســواء بانشاء المصارف المغطاة ، أو بتعميق مجرى المصارف وانشاء الكثير منها ، او باستنزاف المياه الجوفية بمضخات ماصة ، وذلك لتخليص التربة من ـ الأمراض التى تضعف خصوبتها . وترفع من درجة ملوحتها ، وتقلل بالتالى من انتاجها بنسبة ٣٠٪ على الأقل .

ومن المهم جدا أن يعرف الموظف أيضا ان هذا النوع من العمل الذى تقوم به وزارته يعتبر المقدمة التى لابد منها ، والتى لا تستطيع بدونهـا أن تقوم كل من وزارات السد العالى ، والاصلاح الزراعى ، والزراعة ـ بمهمتها على الوجه المطلوب . ومن ناحية أخرى ، يجب ان يعلم هذا الموظف ـ كما يعلم وزيرها تماما ـ ان وزارتى التموين والخزانة تضمنان فى التقدير حسن تدبير وزارة الرى للمياه اللازمة لرى مزيد من الأرض فى

سبيل الحصول على مزيد من المحاصيل كالأرز والقطن مثلا ، وبالتالى توفير مزيد من الدخل القومى ، أو استيراد مزيد من المحاصيل الغذائية اللازمة للاستهلاك الشعبى .

ومن المفيد كذلك أن يعلم موظف الرى أنه لا يساهم فقط فى عملية التوسع الزراعى الأفقى بزيادة رقعة الأراضى المزروعة ، أو التوسع الرأسى بتحسين طرق الرى والصرف لزيادة غلة الفدان — وانما هو يشارك بنصيب ما فى تحمل مسئولية تدبير الطاقة الكهربائية بأجر زهيد من مساقط المياه ومن المحطات الحرارية ، لا لمشروعات الانارة وحدها ، بل لمضاعفة الانتاج الصناعى والزراعى ، بتدبير الطاقات المحركة الرخيصة اللازمة للانتاج بنوعيه .

ولما كان تقدم الدول يقاس بمقدار نصيب الفرد الواحد فيها من التيار الكهربائى والذى يبلغ متوسطه العالمى ٦٠٠ كيلوات ساعة فى السنة . فان لهذا الموظف ان يفخر بأنه استطاع ان يرفع بهذا المعدل من ٤٥ كيلووات ساعة عام ١٩٥٢ الى ١٧٥ عام ١٩٦٢ أى الى ٣٩٠٪ مما كان عليه . ولكن عليه أن يتذكر أن الخطة الخمسية تلزمه بأن يعمل فى جد ونشاط كى يبلغ المعدل ٢٧٠ كيلووات ساعة عام ١٩٦٥ ، ثم الى ٥٠٠ كيلووات بعد انهاء مشروع كهربة السد العالى . أى بنسبة ١١١١٪ مما كان عليه قبل الثورة .

بذلك يعرف الفرد قيمة ذاته ، وقيمة عمله ، ويرى خطورة العمل الحيوى الذى يساهم فيه .. العمل على توفير الماء والضياء والقوة المحركة لدواليب الانتاج الصناعى ، والعمل على علاج التربة ببذل ما يثقلها من مياه الصرف .. كل ذلك ليتضاعف الدخل القومى ، ويعم الرخاء والانتعاش عليه وعلى اخوانه فى الوطن .

بذلك يدرك قيمة الدراسات والبحوث العلمية التى تجرى ، والخطط والسياسات المائية التى ترسى .. بذلك يفهم أسرار الانشاء والتوسيع والتعديل والتعلية والتعميق . بذلك يتحول من انسان ميكانيكى تحركه آلية العمل بلا وعى ، الى مؤمن بعمله : يتحمس فى توعية الزارعين ، ويهب لمكافحة الفيضان ، ويسارع بإجراءات نزع الملكية ، ويخلص فى مراقبة تنفيذ التوسع فى انتاج نوع مناسب من المحاصيل الزراعية لمخزون المياه . بذلك يشتعل الحماس فى الورش حيث تصان الآلات والحفارات — والجرارات والناقلات . وعلى النهر حيث تنشأ الكبارى وتحفر الأخوار وتعزز الجسور وفى صوامع الوحى حيث تجرى دراسات وبحوث لتحسين خطوط الملاحة النهرية حتى تصبح وسيلة فعالة فى النقل الزراعى

والصناعى لتساير التقدم العمرانى الحديث ، أو حيث تقام دراسات نووية وأخرى هيدرولوجية ، وأخيرة لقياس سرعة التيار ودرجة البحر والامتصاص والتشرب .

ان الموظف الذى يمثل هذا القدر من العلم ، يصل الى درجة من اقرار الذات ، تجعله يدرك أنه صاحب دور فعال فى توسيع وتوفير امكانيات الحياة لملايين السكان المتزايدة . وشريك فى سباق الأمة ضد تكاثر النسل . وضد نبوءة العلامة «مالتس» التى مؤداها أنه سيأتى يوما لايجد الناس فيه ما يشبعهم من جوع، ما لم تختصرهم الأوبئة والكوارث والحروب او يعملون على تحديد النسل بالدرجة التى تتناسب مع الموارد ـ الطبيعية للأرض . باعتبار أن السكان يتكاثرون بنسبة متوالية هندسية « ٢ : ٤ : ٨ : ١٦ : ٣٢ بينما الموارد الغذائية لا تتزايد الا بنسبة متوالية حسابية اى من « ٢ : ٤ : ٦ : ٨ : ١٠ . وهذا من شأنه ان يتحول الى حركة دائبة وطاقة خلاقة فى مشروعات التوسع الزراعى الأفقى والرأسى وتقوية القناطر ، والصرف الحقلى المغطى ، وتحويل الحياض الى رى دائم ، وتعديل طرق الرى وتدبير موارد المياه الاضافية ، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ومن المولدات الحرارية بالوجهين البحرى والقبلى لتحريك الصناعات المختلفة أو الانارة .

ومثل هذا يقال لسائر الموظفين والعمال فى مختلف قطاعات التموين والتعليم والأمن وغيرها .

وغير ذلك يقال لهم جميعا عن اهدافنا العليا من السياسة الخارجية فى المحيط العربى ، وبين دول عدم الانحياز ، وفى باقة الدول الأفريقية والآسيوية . وموقفنا فى معترك الحياة الدولية حيث تتربص بنا الصهيونية العالمية ويكشر الاستعمار عن أنيابه متحينا بادرة ضعف ، متصيدا العملاء من الحاقدين الرجعيين .

بذلك تتضاعف احتمالات القيام بالعمل الوطنى على اكمل وجه ، وعلى أساس من وضوح الرؤيا والايمان بوجوبه وجدواه . والعمل الوطنى من أهم عناصر نشاط الدولة الثلاثة التى هى : الخطة ، والتنظيم ، والعمل . فلا بأس ان نقدمه عليها جميعا فى العرض .

العمـــل الوطـــنى

تعريفه : هو الشرط الفعلى والوسيلة الحركية الايجابية لتنفيذ الخطة العامة كل فى حدود اختصاصه . ونقل المبادىء العامة التى تحتويها تفاصيل الخطة ــ وتقتضيها بلوغ الاهداف . ومطابقة العمل الوطنى لنص وروح الميثاق امر ضرورى فان العمل يكون مجديا ذا فاعلية للنهوض بالأمة بقدر ما يسلم من فوضى الارتجال مهما كان هذا العمل فرعيا بسيطا . ذلك ان قطرات المطر الدقيقة قد كونت النهر العظيم بتجمعها فى حيز واحد ، واتجاهها نحو غاية واحدة . وكذلك حبات الأعمال التفصيلية البسيطة .. اذا انسجمت وتناسقت فى الأسلوب ــ والمنهج والهدف شكلت سيلا متدفقا من النفع العام الذى لا يلبث ان يرتد على الافراد انفسهم بالرفاهية والرخاء والأمن .

وللعمل الوطنى خصائص وقواعد وخطوط مرسومة ، فاذا ما انحرف به الجهاز التنفيذى ــ او بعضه ــ عن هذه القواعد ، أو خرج به عن خطه المستقيم كانت هذه بيروقراطية . واذا جافى أحد العاملين واحدة من خصائص العمل الوطنى عن عجز أو قصد ، كان بيروقراطيا ... كان خارجا على ارادة الامة ومبادئها واهدافها التى حددتها فى ميثاق يمثل عقيدة الشعب وآماله السياسية والاقتصادية والانسانية ، وناقشه المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ثم اقره بعد بحث وروية قبل ان يعلنه فى ٣٠ يونية ١٩٦٢ .

خصائص العمل الوطنى :

ولكى لا يكون العمل الوطنى بيروقراطيا ، لابد ان يكون شعبيا تقدميا ، لابد أن يتصف بالاستمرار والاتقان والتطور والتعاون والشرف والنظام .

ومن ناحية اخرى فان ثورية العمل الوطنى ، هى مقياس الايمان بالثورة ، والاعتراف العملى بحق سائر المواطنين فى حياة اكثر رخاء وازدهار وكرامة ، والدليل الحركى على اهتمام المواطنين اينما اشتغل لتحقيق اهداف المجتمع الجديد الذى تبلورت فى : الحرية والاشتراكية والوحدة . فالايمان وحده بدون عمل ايجابى يعتبر سلبية وعلى الذين آمنوا أن يعملوا الصالحات وعلى هذا فان العمل الوطنى الثورى الايجابى المنزه عن البيروقراطية ، هو وحده الذى يميز المواطن الصالح المؤمن باهداف هذا المجتمع .. والذى يستحق شرف الانتساب لهذا الشعب وهذه الامة .

« العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة ، ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم . ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى » . (١)

وللعمل الوطنى الجاد السليم سمتان :

(أ) **شعبيته** : جماعيته ... جماهيريته ... سواء كان من ناحية الأداء والتنفيذ المبنى على خبرات جماعية ، أو من ناحية فائدة هذا العمل وتحقيقه لأكبر قسط من الخير والرفاهية للشعب .

(ب) **تقدميته** : اى تحقيقه لأعلى امكانيات الكفاية الانتاجية والخدمات فى مجتمع يتطلع بكل طاقاته واقصى سرعاته الى مستوى أرقى ، وحياة افضل ، وخلاص من مخلفات الماضى ورواسبه اللعينة . ولابد لهذا من أن يتصف العمل بالصدق والجراة والجدية والنبل وانكار الذات والاتقان القائم على الدراسة والبحث والاستقصاء العلمى وتبادل المعلومات .

وافضل العاملين الوطنيين ، من تقمص روح الثورة ، ونسى ذاته الخاصة خلال قيامه بالواجبات العامة : ايمانا منه بمبادىء ثورته الفاضلة، واقتناعا علميا بان اخلاصه فى عمله سيرتد اليه شخصيا بالنفع لأنه خلية من بين ملايين ــ الخلايا التى يتكون منها جسم الأمة التى يعمل لها وتعمل له وفى هذا قال البارى سبحانه جلت حكمته « من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها » .

والبيروقراطية حيثما كانت تعمل على ضياع بعض أو كل خصائص العمل الوطنى رغم أن نقص عنصر منها يفقده دعامة من دعائم قيمته ويضيع على الأمة سببا من أسباب قوتها ورخائها معا .

الشعبية : تضمن للأمة وحدتها واستقرارها وتقدمها ومنعتها ، فضلا عن أن الشعب فى المجتمع الاشتراكى هو صاحب العمل ، وأن الأمانة تقضى بأن يؤدى العامل واجبه فى عمله نحو مخدومه بالشكل والدرجة اللتين تحققان له أكبر فائدة ممكنة . فما بالك اذا كانت هذه الفائدة عائدة على العامل نفسه وأسرته الوطنية ؟.

والاستمرار : يعوض ما فات من عطل وتخلف عجلة الانتاج ليطرد نهوض المجتمع من وهدة الفقر والجهل والمرض التى القاه الى اغوارها اعداؤه القدامى .

---

(١) من الميثـاق .

والتعاون : هو عصب العمل .. سر غزارة انتاجه وسرعته وبعد مداه ، عنصر التماسك والألفة والانسجام بين مجموعة العاملين .

والنظام : عامل اختزال الجهد والوقت والمال ، وعقار وقائى من الشذوذ عن القاعدة ، او ازدواج الخدمات بلا مبرر .

والشرف : يحفظ للعمل قيمته الخلقية ويضفى على الافراد صفة العظمة والكرامة والمهابة ، ويكفل للأمم خلودها وللدولة عزتها واستقرارها .

والاتقان : حسبنا فيه قول رسول الله : « ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا أن يتقنه » .

والتطور : يؤدى الى هذه النتائج جميعا ، ويحفظ للانتاج مركزه على المستوى العالمى — على الاقل . وسبيل ذلك هو تطبيق الحقائق العلمية المتجددة فان « العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى ، هو طريق الغد » . (١)

العلم وحده هو الذى يحدد للمرء مكانه من عمله ومن الاعمال المشابهة، وموقفه من مجتمعه ومن دولته ومن امته ، ثم من عالمه الذى يعيش فيه .. مشاعل العلم وحدها هى التى تحدد للمواطن دروب انطلاقه نحو غاياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يضاعف الانتاج ، ويختصر التكاليف ، فيتضخم لنا عائد وفير ، هذا العائد هو عمادنا فى رفع مستوى المعيشة عن طريق عدالة نصر عليها — طالما نحن — بمضاعفة الانتاج — جديرون بها .

ان العمل فى المجتمع الاشتراكى اخطر من ان نتوسل اليه بعمل سطحى . لأن ربحه لا يعود الى فرد رأسمالى ، وانما يجنى ثماره ملايين المواطنين الاشتراكيين ، هم أصحابه كل عمل فى الدولة . فالعمل يكون مجديا ، شعبيا ، ذا فاعلية فى النهوض بالامة ، وانعاش المواطنين ، بقدر ما يسلم من الارتجال .

بذلك وحده يتوفر للانتاج عناصر الجودة والسرعة والاقتصاد ، ويرتفع مستوى دخل الفرد من وهدة العدم ... من ٣ جنيهات و ٨٠٠ مليم متوسط دخل الفرد فى مصر تقريبا أى عشر دخل الفرد الامريكى ، وثمن الانجليزى ، ½ الروسى .

---

(١) الميثاق — الباب الثامن .

على أن هناك عدة ضمانات من الضرورى توافرها ليكتب للعمل النجاح والنضج .

ضمانات نجاح العمل :

١ ــ وضوح الخطة وتحديد معالمها أمام كل فرد من مختلف مستويات الإنتاج المنظور وغير المنظور ، حتى تتحدد مسئوليته . وحتى يكون فى كل وقت على مستوى تطورات العمل . ولهذا اكد الرئيس جمال ضرورة مناقشة الخطة الثانية شعبيا على كل المستويات .

٢ ــ نشر الوعى العملى والتدريب المهنى . وتعبئة الكفاءات العاملة على اساس ــ طوعى مبنى على القدرة والايمان وتوجيههم الى ممارسة النقد البناء لتقليل الأخطاء .

٣ ــ تشجيع المجيدين فى مختلف الأجهزة الادارية والانتاجيةبمختلف وسائل التقدير المادية والادبية المناسبة ومداومة ابتكار حوافز جديدة تتناسب مع طبيعة المجتمع الاشتراكى .

٤ ــ متابعة تزويد رواد العمل الوطنى فى كافة المجالات بكل ما يستجد من بيانات وأفكار تتعلق بطبيعة دورهم فى الخطة . سواء كانت هذه البيانات محلية او دولية ، وتستطيع النقابات ــ او نشطت ــ أن تسهم بجهد خلاق فى هذا المضمار . والحق ان منظمة الثقافة العمالية قد وضعت اساسا طيبا لهذه الغاية .

٥ ــ تحديد مراحل العمل بمواعيد زمنية بحيث تسير ضروب العمل والانتاج فى كل قطاعات الدولة فى خطوط متوازية مع الأهداف العامة بترابط وتوافق .

٦ ــ تفضيل الضرورى على الكمالى ، والأهم على المهم ، واحتياجات الأغلبية على رغبات الأقلية من الجماعات الشعبية .

وهكذا تسير اولوية البحث والتخطيط والادارة والعمل بروح من الوعى والادراك والجد والاخلاص .

وهكذا يكون العمل طاهرا نقيا من البيروقراطية . محصنا ضدها .

عمومية العمل الوطنى :

والعمل الوطنى بالصفات التى اوضحناها ــ عام بمعنى انه ليس قاصرا على فئة دون الاخرى ، ولا طبقة معينة فى المجتمع .

انه واجب عام على كل افراد امة لم يعد للعاطلين بالوراثة فيها مقعد وثير . بل لم تعد لهم فيها قيمة تجعلهم قدوة لغيرهم . لقد تغيرت القيم واصبح العمل شرفا بعد أن كان سبة وعارا ، واصبح طريقا الى ممارسة الحكم ، يسلكه اكثر من ٥٠٪ من الفلاحين والعمال الى المراكز القيادية فى الدولة بعد أن كانوا مجرد آلات لصك العملة الذهبية التى تتدفق الى خزائن الحكام .

ان المعلم الذى يتراخى فى توصيل الامكانيات العلمية بشتى وسائل الايضاح الى عقول الاشبال ، ولا يبذل مجهودا ثوريا مضاعفا فى اداء واجبه نحو النشىء ونحو بلده ،. مثل هذا المدرس الذى يمهد بتخاذله لتصيد الدروس الخصوصية — فى نظرى — اداة جهل تضعف سير مركبة العلم فى كرنفال الثورة العلمية ، فهو بيروقراطى .

والطبيب الذى يتحين الفرص لتحويل مرضى المستشفى الحكومى الى عيادته الخاصة — او يشغل اسرة المستشفى بمرضى عيادته ايضا بيروقراطى .

والموظف الذى يتباطأ فى تسهيل الاجراءات وتوصيل الخدمات الى الشعب وتسيير الأداء المكتبى بسرعة الى مداه — بيروقراطى يعطل التطبيق الاشتراكى ويشوه جمال الديمقراطية ، ويعوق انطلاق الدولة نحو اهدافها .

والرئيس — أيا كان — الذى يعرض عن الانغماس فى زحمة مرءوسيه، أو يتهاون فى انصاف المظلومين منهم ؛ او يفرط فى دراسة مشروعاتهم التقدمية أو يجمد اقتراحاتهم البناءة بدافع الجهل الادارى ، وخشية بروزهم عليه ، أو يكتفى بالبصم كافيا نفسه مشقة الاطلاع — مثل هذا الرجل بيروقراطى ؛ يفسد الجهاز الادارى ؛ جدير بأن يكشف ، وان يزاح من عرض طريق الزحف الثورى الى هاوية على جانبه — لأنه حجر عثرة فى سبيل التقدم الاشتراكى .

والفلاح الذى يتقاعس عن التقاط لطعة واحدة من دود القطن سقطت فى مسقاه ، او يستحل لنفسه ثمرة من نتاج المزرعة الجماعية ، او يتهاون فى التسميد .

والصانع الذى يقصر فى اداء عمله او يتراخى فى ساعات العمل الأصلية حتى يجبر رؤساءه على تشغيله ساعات عمل اضافية او يعمل بأسلوب ما ، من شأنه ان يضعف الانتاج أو يسرف فى التكاليف ..

كل منهما بيروقراطى ، منحرف عن أسس العمل الوطنى ، مبدد مبذر مبسط يده كل البسط بالوقت والمال ، يلقى بالدخل الى التهلكة ، يخون امانة الوظيفة ، التى حملها الشعب اياه ، يسرق من كفاية الانتاج ، فلا استحق نصيبا من عدالة التوزيع ، بل لا يستحق أن يكون سيدا فى مجتمع أضحى كل مواطنيه سادة ، فلم يكن غريبا اذن أن ينذر قانون الاتحاد الاشتراكى كل من يدان بالخروج عن مبادىء الميثاق بالعزل من اتحاد السادة ، والضم الى قطيع عبيد أهوائهم ، عبيد سلبيتهم ، عبيد انانيتهم وتعصبهم ، عبيد عدائهم لمصلحة الأمة ورفاهية الشعب .. اولئك هم البيروقراطيون ، حلفاء اعدائنا التقليديين عن قصد أو بغير اتفاق .. ولا سيادة لغير العاملين باخلاص فى مجتمع امامه من العمل الكثير ليعوض ما فاته . فالاخلاص فى العمل ، هو وحده آية الايمان بالحرية والاشتراكية والوحدة .

انك تؤمن بالثورة السياسية والاجتماعية .. تؤمن بالديمقراطية والاشتراكية .. تؤمن بحرية الوطن والمواطن .. تؤمن بهؤلاء جميعا بقدر ما تحمله من أحجار ترصها طبقات ليعلو بها البناء ويرتفع .

انك تؤمن بالديمقراطية ، بقدر ما تفسح صدرك لنقد الغير لتتطور أساليب الادارة ، وبقدر ما تبادر بتنفيذ الصائب من الآراء المقترحة لتينع ثمارها ، ويحصد المجتمع حصادها .

أنت مواطن صالح مثالى ، بقدر اجادتك لعملك ، مستعينا عليه بالعلم والتجربة والصبر والتضحية ، وبقدر عدم ترددك فى عرض وجهة نظرك على أولى الأمر ، وبقدر تبسطك مع من هم دونك فى سلم العمل والادارة .

ان الحرية والاشتراكية والوحدة ، ليست مجرد شعار ، انها شعور . انها الوجود العربى الذى فقدناه قرونا عشناها مجردين من الارادة ، مقيدين عن العمل الوطنى الثورى .

أما اليوم وقد حصلنا على كل مقومات الحركة والتقدم والحياة الحرة الكريمة باسترداد ارادتنا — حريتنا — ديمقراطيتنا — مواردنا فان العمل الأمين الجاد ، هو الحافظ على تلك المكاسب المادية والمعنوية .

لقد حققنا بالعمل المتطور فى خلال أربعة عشر عاما معجزات ، فى مختلف المجالات : انتصارات سياسية وعسكرية فى الداخل والخارج تدعو الى الفخر — والاعجاب . ومشروعات اقتصادية : زراعية وصناعية

وعمرانية مذهلة . واخرى علمية كأنها احلام ، واجتماعية وثقافية يضيق بها المقام ، ولكن الوصول الى مستوى من المعيشة أفضل ، ومستوى من المجد اسمى .. يتطلب مزيداً من ثورية العمل .. شعبيته .. تقدميته ، ويتطلب قبل كل شيء حرباً عواناً لاهوادة فيها ولا رحمة على البيروقراطية ، لتسقط البيروقراطية وتحيا الأمة في رخاء .

ولكن العمل الوطني بصفته أحد عناصر نشاط الدولة ومقومات وجودها لابد له من تخطيط يحدد اتجاهه وأسلوبه . كذلك لابد له من تنظيمات سياسية وادارية تزاوله في تناسق واندماج .

لذلك كان لزاماً علينا أن نتعرض لعنصرى نشاط الدولة الباقيين وهما :

١ ـ الخطة أو الميثاق .

٢ ـ التنظيمات السياسية والادارية .

والجدير بالذكر أن الأداة الحكومية ليست الا مرآة تنعكس عليها ملامح الظروف السياسية السائدة في المجتمع . كذلك فان دراسة تفصيلية لظروفنا السياسية وآثارها الاجتماعية ـ تعتبر القاعدة الأساسية التي لابد منها لتشخيص الحالة الادارية ، ومن ثم علاجها

فلا غرو اذا تعرضنا لفلسفة التخطيط السياسي بشيء من التفصيل في بحثنا التالي . والهدف من ذلك هو ابراز اهمية التحام التنظيمات السياسية مع الأجهزة التنفيذية ، لاحول العمل وحده خطة وتنفيذا ،وانما بالطريقة التي يصبح بها المديرون رجالا سياسيين ، ويصبح السياسيون مديرين ، وهذا هو أفضل ضمان لأن ترتفع القيادات الادارية الىمستوى المبادىء السياسية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية العظيمة ببذلاقصى طاقات الفكر والجهد .

فالواقع أن هناك انفصال تقليدى قائم بين التنظيمات السياسية والاجهزة التنفيذية : الأولى ـ أى التنظيمات السياسية ـ تفتقر غالبا الى الخبرة الفنية التي تمكنها من توجيه العمل لخدمة الشعب علىأسس سليمة لاتتعارض مع الخطة أو مع الاصول العلمية والتكنولوجية . والثانية ـ أى الأجهزة الفنية ـ تفتقر كثيرا الى الحاسة السياسية والشعور بالمسئوليةالجماهيرية ، وهي بهذا أميل الى التقوقع فيعقرالبيروقراطية .(١)

---

(١) نشرة الاشتراكى العدد ٢٠ .

وظاهرة الانفصال هذه تسبب صداعا للأحزاب في كل مكان . وتعاني منها التنظيمات السياسية الاشتراكية بوجه خاص ، لانها تشكل تناقضا واضحا بين طائفتين :

أ — طائفة تجيد اكثر ماتجيد كسب المعارك الانتخابية والوصول الى مقاعد السياسة في مختلف مستوياتها ؛ وليس لها من الدراية الفنية او الادارية القدر الكافي الذى يمكنها من متابعة الأجهزة التنفيذية بفهم وادراك كاملين يحققان مصالح الشعب دون اضرار بالانتاج .

٢ — وطائفة تحترف البيروقراطية والتكنوقراطية عن علم وتخصص، وغالبا مالا تحفل بالخط السياسي العريض الذى يمثل مصالح الشعب في النظام الاشتراكي ، ويمثل مصالح الطبقة في النظام الراسمالي . وانهـا وان كانت أكثر ميلا للاينة الضغط الرأسمالي والانحناء له — الا ان هذه الطائفة — طائفة التكنوقراطيين البيروقراطيين — تمثل قوة طبقية اخرى في النظامين ، وتشكل خطرا برجوازيا تخدم مصالحه وتعمل وفق مخططاته . وتضع العراقيل في طريق التحول الاشتراكي وتطبيق القوانين الاشتراكية عن قصد أو عن فتور في الحماس للاشتراكية لادراكهم أنهم اقل قوى الشعب نصيبا من حصيلتهما وعائدها بحكم مراكزهم وواقعهم الاقتصادي .

هذا التناقض موجود أيضا في النظام الراسمالي ، حيث تتمثل السلطة السياسية في وزير الحزب ، وتتمثل السلطة التنفيذية في الوكيل الدائم للوزارة . الأول يريد للجماهير ، والثاني لايعدم — اذا اراد الاعتذار — ان يسوق الحجج من صلب الخطة ومن قواعد العمل الفنى ، وما اسهل عليه — اذا تشدد الوزير واصر على تقليب مصلحة الجماهير — أن يعمل الوكيل على اخراج الوزير السياسي بالاساءة الى الانتاج ، وله في ذلك دراية وحنكة فنية تجعله فوق المسئولية . والا فعلى الوزير أن يستسلم لاعذار الوكيل الدائم وللمخططات البرجوازية المتسترة في التكنوقراطية المنعزلة عن العمل السياسي المجردة من الاحساس بمصالح الشعب .

وتلافيا لهذا التناقض وهذا الانفصال اتجه الاتحاد الاشتراكي العربي في خطته الجديدة ، الى العناية بجعل التنظيم السياسي على مستوى مسئولية قيادة العمل الوطني بما يتمشى مع احتياجات الجماهير ، بحيث يصبح — بحق — السلطة العليا فوق جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية (١) . ويقتضى هذا الوصول بالتنظيم السياسي الى المستوى

---

(١) السيد على صبرى — محاضرته في افتتاح الدورة الثانية للمعهد العالي للدراسات الاشتراكية .

الادارى والفنى العالى الذى يستطيع منه أن يفرض ارادة الشعب ومصالحه عن سعة دراية وعمق ادراك . وهذا لا يمكن مالم تتوفر له أجهزة فنية قادرة على دراسة كافة المسائل بعمق ودراية لاتقل عن الأجهزة التنفيذية والتشريعية ، وبذلك وحده تصل الى مستوى القدرة على الالزام المقنع المامون . ولقد اهتم الاتحاد الاشتراكى العربى ايضا بتاكيد أهمية التحام هذه الأجهزة السياسية مع الشعب ، وتفاعلها بمشاكله دواما ، والتحرر من التعقيدات المكتبية والفواصل الادارية والقواعد التقليدية حتى تصير قدوة حقيقية وقيادة اكيدة ، قادرة - بالعلم والمعرفة والتجريب - على دراسة ومناقشة تفاصيل الخطة . وعلى تامين مصالح الشعب وارادته من متاهات التكنوقراطية المعتمدة على احتكار قواعد فنية قد تسىء تأويلها وفق ارادتها ، قادرة ايضا على ان تؤمن الأموال العامة من الانحـــراف السلوكى ومن الانحراف الطبقى فى التخطيط أو التنفيذ .

ولكن تكون الرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية أكثر موضوعية ، كان لابد من تحرير اعضاء الجهاز السياسى من الولاء للجهاز التنفيذى . فكان مبدأ التفرغ للمكاتب التنفيذية السياسية(١) .

وفى رأيى ايجاد هذه المكاتب التنفيذية السياسية ليس الا بداية الشوط فى عملية القضاء على البيروقراطية ، وأن هذه المكاتب يجب أن تتحول ايضا الى مولدات لطاقات سياسية تشحن بها طائفة التكنوقراطيين اينما وجدوا فتحولهم الى قيادات ادارية ذات مضمون سياسى اشتراكى ينعكس على اشكال سلوكهم الادارى ، فتقل احتمالات الصراع المكشوف أو المستتر ، ويتطهر العمل الوطنى من شوائب التعصب أو الانحـراف أو الجمود . فتتوفر ضمانات الانطلاق وسرعة التنمية ونجاحها .

وهذا يقتضى ان يجمع الجهاز السياسى بين واجب مناقشة الخطة ومتابعة تنفيذها وقيادة العمل الوطنى نحو تحقيقها - وبين تحويل المكاتب التنفيذية الى مراكز اشعاع سياسى وتعبئة عقائدية وتجنيد فكرى حـول المبادىء الادارية الاشتراكية .

---

(١) راجع حديث السيد على صبرى العدد ١٩ نشرة الاشـــتراكى

الفصل الرابع
التخطيط السياسي
وعلاقته بالإدارة

فلسفة التخطيط السياسي

تزداد سرعة الدولة تقدما نحو الرخاء والمنعة والكرامة والمجد ، بقدر تمتعها بثلاثة عناصر هي :

١ ـ توفيقا في وضع خطط سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية منسجمة محكمة تناسب أهدافها ، وتنبثق من ظروفها دليلا للعمل الوطني والعمل في الدولة يكون أكثر تعرضا للاصابة بالبيروقراطية كلما كان دليل الأمة مستوردا ، أو مقلدا ، أو مرتجلا ، أو مفروضا على الدولة من متحكم أو محتل لأنه في هذه الحالة لاينسجم مع طبيعة الشعب وعقائده وتراثه الاجتماعي والثقافي .

٢ ـ تحقيقا لتنظيمات وأجهزة سياسية وادارية وانتاجية ، متماسكة متعاونة ، نظيفة اليد والقلب ، مؤمنة بدورها في بناء مجد الامة ورفاهية الشعب ، منزهة عن النفعية والاستعلاء ، مزودة بالوعي السليم والخلق القويم حتى تستطيع أن تمارس تفاصيل الخطة بفاعلية ونشاط وأمانة .

٣ ـ تطبيقها مبادىء الخطة نصا وروحا ، في كل مجالات الأجهزة المذكورة تطبيقا يتسم بالجماعية ، والتناسق ، والحرية ، والأمانة ، والشرف ، والوضوح وهي خصائص العمل الوطني السابق شرحها .

اذن لكي تضمن الدولة استقرارها ، وتصل الى غاياتها ، وتمارس أعمالها بما يجسد آمالها ـ لابد أن يتوفر لها عناصر ثلاثة متكاملة ، متلازمة ، نظيفة نزيهة ، فقدان احداها مدعاة للتخلف والاضطراب والتدهور . كما أن اصابة احداها بالبيروقراطية تذير بالوهن . هذه العناصر هي :

الخطة ، والتنظيم ، أما العمل الوطني فيكفي فيه ما اوضحناه .

الخطة او الميثاق

تعريفها : هو مجموعة المبادىء والعقائد العامة التى تعتنقها الأمة ، يرتضيها المواطنون ،ويتعهدون بمراعاة أحكامها ،وتلتزم الحكومة متضامنة بكل أدواتها وأجهزتها وادارتها ، بمزاولة كل اعمالها التشريعية والتنفيذية طبقا لمجموعة القيم والمعايير والأيديولوجيات التى تضمها الخطة ، أو العقد او الميثاق ، فى سبيل الوصول الى الغايات المحددة ، دون أدنى انحراف عن الخطوط والشروط المرسومة ، لتنفيذ المناهج المختلفة ، التى تتركز كلها فى تحقيق رفاهية الشعب ، ورعاية مصالحه ، وصيانة حـــرياته وحقوقه الانسانية .

وفى ذلك قال الرئيس جمال عبد الناصر :

« ما من جدال أنه قد حان الآن ، ان توضع حصيلة التجارب الثـورية التى عاشها شعبنا ، وأن توضع مع هذه الحصيلة آمالها البعيدة وان يضم هذا كله باطار شامل ، يضع منهاجا واضحا للعمل الثورى الوطنى(١) » .

ومن المفيد أن نعرف كيفية وضع هذه النظم ومصادرها .

مصادر النظم :

من الواضح أن أى تنظيم ادارى لا بد وأن يكون متفقا مع التنظـــيم السياسى ومحققا له فنرى مثـــلا أن المركزية الادارية تتفق مع الحـــكم الدكتـــاتورى بينما اللامركزية الادارية هى توأم الحكم الديمقـــراطى ، وهكذا ..

ولقد كان ولا يزال التنظيم السياسى ، وما يشتق منه من نظم ادارية هدف المفكرين والمصلحين ، والحكام والمحكومين منذ فجر التاريخ . وخلف لنا أعلام الفكر السياسى والادارى ، عبر ٥٠ قـرنا من الزمان تراثا من الآراء ، تستقى منه النظريات الحديثة مادتها ، التى وصلت ببعضـها الى درجة ملحوظة من الذيوع . ورغم نضج بعضها الا أنها قلما تسلم من نقص أو ضعف أو جمود يشكل قاعدة للبيروقراطية التى تؤدى الى أضرار منها :

١ – **استحالة التطبيق السليم :** كما يحدث فى حالة المبادىء التى تغالى فى المثالية الحالمة ، أو الأهداف التى تتنافى مع امكانيـات الدولة المـادية

---

(١) بيان ١٩٦١/١١/٤

والبشرية ومثلها التى تجافى اتجاهات المواطنين وظروفهم الثقافية والعقائدية والاجتماعية .

٢ - **التخلف الاقتصادى والاجتماعى والعلمى فى الداخل ، والضعف السياسى فى المحيط الدولى :** ويتمثل ذلك فى الدول التى تطلق مذاهبها العنان للطبقية فتعيش طبقة على حساب استرقاق الأخرى واستعبادها ، أو حيث تتصف المبادىء بالجمود والانعزالية الدولية ، أو الافراط فى التعصب التيولوجى الدينى الذى يعوقها عن تكوين علاقات طيبة مع غيرها من الدول ، فتتخلف عن مسايرة التطور .

٣ - **العجز عن التكيف مع التيارات الدولية :** بفعل ضعف الادراك العام ، أو تعطل العمل السياسى ، أو سيادة روح التعالى العامة ، أو التشبع بالميول العدوانية ، أو تفشى الاضطهاد والتمييز العنصرى ، أو شيوع عمليات هضم حقوق الانسان ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح ، فى ثورات اتحاد العمال العالمى أو الاقليمى ، وقراراتها الجزائية ضد بعض الدول على اثر انحراف ما ، مثال ذلك وقفة العمال العرب من السفن الأمريكية مقابل معاملتها للباخرة كليوباترا ، وموقف الدول الافريقية من حكومتى جنوب أفريقيا وروديسيا .

٤ - **انخفاض الدخل القومى واختلال الميزان التجارى :** نتيجة لضعف الانتاج بفعل انخفاض المستويات الصحية والعلمية أو ضعف المهارات المهنية وغيرها ، ونتيجة للاسراف فى استيراد الكماليات دون مقابلتها بالتصنيع الذاتى .

لهذا يطالعنا التاريخ بنظم انتهت الى عكس الغايات التى قامت من أجلها ونادت بها ، كما يعرض علينا القرن العشرون صورا من المساجلات ، وألوانا من الصراع حول المبادىء ، تصل أحيانا الى حد العداء والحرب .

ويرجع اخفاق اغلب الأنظمة - التى من هذا القبيل - فى تحقيق الرخاء والأمن للمواطنين فى الداخل ، والوئام والسلام فى الخارج ، يرجع الى ضعف العمل الوطنى ، وعجزه عن مسايرة الأهداف العامة ، ويعود السبب أحيانا الى تقيد العمل الوطنى بأغلال مراحل سياسية سابقة لم يتحرر منها لينطلق بالقدر الذى يناسب النظام السياسى الجديد ، كما هو الحال فى مصر ، وقد يعود العطل فى العمل الوطنى الى سوء تداول المذاهب السياسية ، وما يستتبع ذلك من الاضطرار الى تطبيق ما يناسبها من نظم ادارية ولوائح وقوانين غريبة على طبيعة الأمة ، تنفر منها طبائع المواطنين المستفيدين من خدمات الدولة . كما كان الحال فى مصر قبل الثورة ، وفى ذلك قال الميثاق :

« ان تلك هى المهزلة التى تقع فيها الحكومات الرجعيـــة حين تحاول للتضليل أن تستعير سياسة خارجية براقة ، لا تكون صدى للواقع الوطنى وتعبيرا عنه » .

ومن ناحية أخرى فان ضعف القيم الاخلاقية السياسـية للدول التى اعتنقت الميكيافيلية واستباحت الاستعمار وامتصاص دماء الشعوب كوسيلة لرفاهية شعوبها واشباع نزعتها العدوانية ، أدى الى فرض مذاهب سياسية ونظم ادارية ، ظاهرها الرحمة وباطنها العــذاب ، كوسيلة لتثبيت أركان سيطرتها ، والحصول على مآربها ، وفى نفس الوقت تعمل على تفشى عدوى اللا أخلاقية الادارية بين أتبـــاعها وأذنابها فى الاداة الحكومية لتبرير مصالحها .

تداول النظم :

ويحدث تداول النظم عن طريق النقل أو الاستيراد أو الفرض .

١ ــ **النقل** : كثيرا ما يلجأ بعض الحكام والساسة ثم كبار الاداريين بالتالى الى تقليد نظم ما فى دول أخرى تاريخية أو معاصرة ، دون أى مبرر الا ملاءمة النظام المنقول لأهوائهم وأهدافهم الشخصية ، وتمكينه لهم من توطيد سلطانهم وتوسيع سلطاتهم أو استخدامه كوسـيلة لتحقيق غايات الطبقة المسيطرة على الحكم ، سواء كانت طبقة اقتصادية او دينيـــة أو غيرها . فاذا لم يراع هؤلاء الاختــلافات الجوهرية بين ظروف وعقـــائد الدولتين وتراثهما الاجتماعى ... تلك الاختــلافات التى تؤدى الى فشل النظام المنقول فى الدولة الناقلة مهما كان نجاحه فى الدولة الأولى ، حل بهم من الغرق السياسى والادارى ما حل بحمار الاسفنج ، ولقد ضرب لنا الميثاق مثلا لذلك فيما يتعلق بالسياسة الخارجية :

ان أى سياسة خارجية ، لأى وطن من الأوطان ، لا تكون انعكاسا أمينا صادقا لعمله الوطنى ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه ، وتصبح نفـــاقا واتجارا بالشعارات .

٢ ــ **الاستيراد** : وقد يتفشى الظلم الاجتماعى فى دولة يئن السـواد الأعظم من شعبها تحت وطأة حكم الطبقة الواحدة الارستقراطية الرأسمالية أو التيوقراطية القائمة على نظرية التفويض الالهى ، أو دكتاتورية الفـرد المطلق ، مما يدفع بعض المواطنين فى غمرة الاضطراب والقلق والتـوتر الناجم عن الحقد الاجتماعى ، الى استيراد مذهب سياسى أجنبى على أمل أن يحقق غاياتهم ، وغالبا ما يكمن فى الاستيراد خطر مضاعف . هو ربط الدولة المستوردة برباط التبعية الى الدولة الموردة ، خاصة اذا ما استعان

هؤلاء بالدولة الأخيرة فى تدبير الانقلابات ومؤازرة المستوردين فى عمليات السيطرة على الحكم .

والأسلوب الشيوعى هو أوضح مثال لذلك . وحتى فى نظم التعليم والصحة وغيرها تعمل الأمم الموردة على تدعيم ثقافتها وأقلمة المجتمع المستورد بطابعها الخاص تسهيلا لمرور تيارات مصالحها وتدعيما لنفوذها وتوسيعا لأسواقها التجارية ، وضمانا لمصادر الخامات المادية والأيدى العاملة ، ثم احتكارا لملايين المستهلكين . وفى ذلك قال الرئيس جمال عبد الناصر :

« هل العدل ان يبقى فى البلد حزب يأخذ أوامره من الخارج .. من الشيوعية الدولية ، وتترك له فرصة تضييع المواطنين وإقامة دكتاتورية البروليتاريا والقضاء على كل عنصر وطنى ، كما حدث فى البلاد الأخرى؟(١) »

ولقد ثبت أن استيراد الأنظمة الادارية أو جلب الخبراء الاداريين لا يؤدى الى نتيجة ، وقد عجزوا جميعا عن علاج النظام الادارى المصرى وكان آخرهم « سنكر » الانجليزى الذى استدعته الحكومة المصرية عام ١٩٥٠ فلم تسفر توصياته عن شىء ذى بال اللهم الا انشاء ديوان الموظفين وبذلك ولد مخلوق ادارى حكومى جديد ليرث كل آلام البيروقراطية .

٣ ـ **الفرض** : من الدول ما تفرض نظما معينة تصدرها الى أخرى مستضعفة او متخلفة وتتخذ الى ذلك حيلا خبيثة ، فتنفث سموم المبادىء التى طبقتها خصيصا لتخدير الشعوب واشاعة التفكك والانحلال بين اهليها بطرق مختلفة : منها النظم الادارية البطيئة المعقدة الفاسدة التى تؤدى الى فقدان ثقة الجماهير فى القائمين بالعمل الحكومى من بنى جلدتهم ، مثال ذلك النظام الادارى الذى كان متبعا فى السودان فى عهد الحكم الثنائى : كان نظاما عقيما جائرا وضعه الانجليز ، وأرغم المسئولون من المصريين والسودانيين على اتباعه . وضع بحيث يتيح للأفراد أن يعترضوا على ما يصيبهم من ذلك النظام الى المفتشين الانجليز ولو كانت هذه الاصابة حكم محكمة قروية أصدره قاض وطنى أو مصرى .

وغالبا ما كان المفتش الانجليزى يلغى أو يخفف الحكم على الأقل ، منددا بغباء وظلم مرءوسيه ، والقصد من ذلك واضح وهو استمالة الوطنيين للمستعمر ، واشاعة الفرقة والبغضاء بين الأشقاء .

---

(١) من تعقيب فى ١٩٦١/١١/٢١ بمؤتمر القوى الشعبية .

ولقد كانت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الغربية أقذر من دنس رسالة العلم والدين القدسية في أرجاء أفريقيا وآسيا ، سربلوا دعاة سياستها والمبشرين بتنظيمها في مسوح الرهبان ؛ وأخفوا طلائع الغزاة في قوافل الارساليات ، وتفننوا في تفتيت وحدة الأمم بالأحزاب .

وغالبا ما تنتهي الحروب بأن تفرض دولة غالبة ، نظاما معينا على الدولة المغلوبة يتلخص في افقار وتجويع وامراض وتعذيب وتجهيل الشعب المغلوب ، عملا بالمثل : « **جوع كلبك يتبعك** » ولتضمن تحكمها في القطعان البشرية ، تلقيها وقودا لأفران الانتاج ؛ ونيران حروبها التوسعية ، ولتستولي بأسعار اسمية على مواردها الطبيعية مغانم وأسلابا .

ومن المؤسف حقا أن يجد الاستعماريون من الخونة بين صفوف الشعوب، من يتخذونهم عملاء ، يتسللون حتى الى الدساتير عن طريق نفوسهم الوضيعة ، فيسجلون لهم نصوصا معينة ، تحقق لهم حق التسلط على الشعب صاحب كل الحقوق ، وتكفل لهم الامتيازات الغريبة على أصحاب البلاد ، وتضمن لهم قيودا وحيلا تضيق الخناق على الحريات ، ويطلق حرياتهم هم وعملاؤهم في كل ما هو محظور على الشعب . ومن أمثلة ذلك: تمييز الأجانب برفع يد المحاكم المصرية عنهم واستصدار تشريع بمحاكمتهم أمام قضاة أجانب في المحكمة المختلطة ، واعفائهم من معظم الضرائب وقمع الحركات الوطنية ونفي الزعماء السياسيين بمخالب قطط مصرية كما حدث لعرابي عام ١٨٨١ وسعد زغلول عامي ١٩١٩ ، ١٩٢٢ وموافقة الملك فؤاد على دفع ٦ر٥ مليون جنيه من خزينة الدولة تعويضات للموظفين الانجليز المتقاعدين عام ١٩٢٣ ، واصدار هذا العميل أيضا مرسوما باستيلاء الانجليز على ادارة المالية والعدل والداخلية عام ١٩٢٤ . وكانت هذه فرصة المستعمر لبث أكبر قدر ممكن من ألغام البيروقراطية في أكثر حقول الأداة الحكومية المصرية أهمية وحيوية .

ومن ذلك أيضا في المجال السياسي ، ذلك النظام الديمقراطي الزائف الذي ترسيه بريطانيا في الدول السائرة في فلكها ... نظام حزبي شعاره « **فرق تسد** » وهدفه تفتيت قوى الشعب ووحدته ، وتبديد عمر الأمر في جدل عقيم ، وتناحر وصراع وموضوعه عرق القوى الشعبية واقواتها وشغل وظائف الحكومة في كل المستويات بالاتباع والأنصار ، مما كان له أكبر ضلع في اصابة الأجهزة الادارية بالبيروقراطية . نظام مظهره الديمقراطية وجوهره دكتاتورية الاستعمار التي لا تحتاج الى برهان ، ودكتاتورية الرجعية المتمثلة في رهن مقدرات الشعب نظير ديون الخديوي التي جرت على البلاد التدخل الأجنبي ثم الاحتلال ، دكتاتورية الخائن توفيق ، ودكتاتورية فؤاد الذي تعود على حل البرلمانات وحكم البلاد حكما مطلقا

يحركه المندوب السامى من وراء ستار . نظام جوهره اطلاق يد رأس المال الأجنبى وغير الأجنبى فى التهام اقتصاديات البلاد . نظام دبر فى «دونتج ستريت» بلندن ، لا يقصد به الا منح السلطة كل السلطة لملك عميل ، وفئة من الاقطاعيين الأذناب حلفاء الانجليز ، يحتكرون مقاعد البرلمان بالنقد أو بالقسر أو بتزييف الانتخابات ، لضمان الوجود الدائم المتجدد لفئة من الخونة المأجورين ، يضفون الصفة الشرعية على ما يبرم مع المستعمر من معاهدات توطد اقدامه ، أو ما تعقد معه من صفقات تجارية يغتصب بها القطن وغيره من الحاصلات .

« كانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض المذلة والخنوع ، وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولا يترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد(١)»

عناصر الخطة السليمة :

ولتلافى أوجه النقص التى تصيب التخطيط أو دليل العمل فتجعله غير واف بالغرض لا بد أن يقوم أساسا على حقيقة هامة جدا وهى أن لكل أمة رأيا عاما مميزا وملامح شخصية معينة تتكون من تفاعل مجموعة من العناصر اهمها :

١ ـ حصيلة التجارب وآثارها التاريخية .

٢ ـ تراثها الاجتماعى والحضارى .

٣ ـ معتقداتها الدينية ومعاييرها الاخلاقية .

٤ ـ تكوينها المرفولوجى وموقعها الجغرافى والطبغرافى .

٥ ـ الخصائص الديموجرافية والأنثربولوجية للسكان .

٦ ـ الخصائص والموارد الاقتصادية .

٧ ـ الأهداف الاقتصادية والآمال السياسية السائدة .

٨ ـ طبيعة المشكلات العامة المختلفة .

ولهذا كان من الطبيعى أن تختلف أمزجة الامم وتذوقاتها للنظم تبعا لاختلاف الظروف ونسب تركيبها . كما يختلف رضاء الأمة نفسها عن نظام ارتضته فى مرحلة سابقة من تاريخها . لذلك تجد الأمم تعالج مبادئها بالتطوير والتعديل ، وتتجه الى تطبيق ما تراه مناسبا للاهداف العامة ومستساغا للسواد الأعظم من أفراد المجتمع فى نفس الوقت ، فتتابع عمليات الاستفتاء فى مختلف فروع الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لان الاستقرار والرخاء يتوقف على مطابقة التخطيط للظروف

---

(١) من الميثاق .

سالفة الذكر . ويرتهن بالتزام الحكام والمواطنين لتلك المبــادىء فى كل ضروب سلوكهم ، ويرتبط أوثق ارتباط بامانة الموظفين العموميين فى أداء رسالتهم الحيوية الخطيرة ، رسالة العمل الوطنى لخدمة الشعب بلا تراخ أو انحراف ، تلك الرسالة التى لا تقل فى اهميتها عن وظيفة كريات الدم فى الجسم الحى ، تنقل عصارة الحياة بين القلب وأقصى خلايا البدن وأقلهــا شأنا من قمة الرأس الى أخمص القدم بالعدل والقسطاس والداب ودقــة التوقيت .

والزعيم المــاهر ، او الســياسى الحكيم ، أو المسئول الكيس : هو الذى يشعر بشعور المجموعة ، ويعيش فى مشــاكلها ، فيفطن الى العقد الفكرية يحلها(١) ويميز محاسن العقــائد يبعثها من رقادها . ويحــدد أعصاب العمل الوطنى ينبهها ويثيرها بالقدر الذى يتناسب مع رد الفعل المطلوب درجة ومدى ، ويقبض على محابس الشحنات المعنوية والبشرية فيوجهها نحو البناء والعمل الايجابى الذى يحقق الخير العام .

ومن خلال ذلك كله ، ومن خلال ما يلاحظه من تفاعلات فى بوتقة المجتمع أو الجهاز أو التنظيم ، وبالاستعانة بعناصر التخطيط الســابق تفصيلها ، يضع الخطة التى تربط الماضى والحاضر بالمستقبل من واقع التجربة الذاتية ، وعلاقتها بما يستجد حولها من تجارب الآخرين فى المجال الدولى ، بالقدر الذى يناسب ظروف الجماعة لا نقل ولا استيراد ولا فرض .

وهذه القاعدة لا تقتصر على تكوين الخطــة السياسية وحدها وانما تصلح لكل تخطيط خصوصا فى مجال التنظيم الادارى .

واقعية الميثاق :

ومن حسن حظنا نحن العــرب ، ان ميثاقنا الذى أعــداه الرئيس عبد الناصر الى الشــعب فى ٢١ مارس ١٩٦٢ وأقــره المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣٠ يونيه ــ فى نفس العام ــ هذا الميثاق قد انبثق على هذا المنهج السليم . فلم يعرف العــالم ميثاقا أو بيانا ســياسيا اجتماعيا اقتصاديا جامعا يضاهيه نضــجا واكتمــالا وواقعية ومطابقة لظروف الأمة .

لقد اخرج كابلغ ما يكون التعبير عن الرأى العام العربى ، واصدق ما يكون التصوير لملامح شخصــية مجتمعنا . فلا غرو اذا ما تأكد لدينا

---

(١) راجع .. السلطة فى المجتمع ــ دكتور عبد العزيز عزت .

اليقين بأن العروبة بالميثاق قد استكملت عنصرا هاما من مقومات النهوض والوثب لا فى المجالات المحلية وحدها ، بل وفى ميادين المنافسة الدولية المرموقة ، فى شتى نواحى الانتاج المادى والفكرى .

ولكن اهم عنصر لهذا الوثب وهذا المجد المرتقب ، هو تحقيق وتنفيذ واتبـاع كل المواطنين - وخاصة موظفى الاجهزة الحكومية - لاحكـام الميثاق ، وتحليهم بخلقه ورجوعهم اليه كلما فقدوا الاتجاه ، ان العمل الوطنى الذى يطابق خطة الميثاق كفيل بأن يحقق المعجزات ويرتفع بهذه الأمة وبكل مستوياتها المعيشية والعلمية والصحية والدفاعية الى قمة الرفاهية والازدهار ، وان الانحراف بالعمل الوطنى عن خطـه السليم فى ظل مبادىء الميثاق بيروقراطية لها أوخم العواقب .

نموذج العمل :

لقـــد حقق الميثاق ، قبل ان يكتب ، ما كنا نعتبره احلاما ، أليس الميثاق مجموعة من القيم والأحكام كانت قبل أن تذاع وتنتشر على الملأ حقائق تتفاعل فى وجدان عبد الناصر وفكره ، وتوجه عمله الوطنى ؟

أليس الميثاق فى ضمير عبد الناصر قبل اذاعته ، هو الذى وجه الاندفاع الثورى نحو تحقيق أهـداف الثورة الستة ، والانتصـار فى مختلف المعارك على الاستعمار والاقطاع والرجعية ورأس المال المستغل والانتهازية فى الداخل والخارج ؟

اليست خامات الميثـــاق الموزعة فى اعماق هذا البطل ، هى التى تحكمت فى توجيه أعماله الوطنية على نحو سليم ، فتوصل على هـديها وبالهامها ، الى اقامة أقوى جيش فى الشرق الأوسط والى تصـنيع الدولة التى زعموا انها لا تصلح الا مزرعة للقطن والبصل ، فاذا بها تنتج اغلب أنواع السلع من الابرة حتى الصاروخ ؟

ان مشروع الميثاق ، او خامات افكاره ، مكنت قائدا واحدا آمن بها ان يعمل على تنمية الدخل القومى من اقل من ٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ١٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٣ ، ومن حوله قلة من رفاق آمنوا بربهم وشعبهم وتميزوا بنفس الاخلاقيات .

ان جمال عبد الناصر امكنه بالعمل الوطنى فى ظل مبادىء الميثـاق غير المكتوبة ان يرصع جنبات الوادى بمئات المدارس والمصانع والمساكن والمرافق ، ومجمعات الخدمات الصحية والزراعية والاجتماعية .. مياه الشرب النقية للقرى .. السد العالى .. فك الحصار الاقتصادى .. معركة احتكار السلاح .. العدوان الثلاثى .. معركة اليمن .. الجزائر ..

قوانين الاصلاح الزراعى .. قوانين يوليه ١٩٦١ الاشتراكية .. القانون ١٩٦٤/٤٦ الخاص بالعاملين .. قوانين التأمين والضمان الاجتماعى .. الخ ..

كل ذلك بالعمل الوطنى المخلص الأمين المتقن السريع المنتج ، المنزه عن اى شائبة بيروقراطية ، المتجه نحو الله والوطن وخير الشعب بلا تعال ولا اثرة ولا استبداد ولا انعزالية . وانما احتكام للشعب واحتكاك دائم به ، وقيادة جماعية ، وسياسة ديمقراطية .

انه بذلك يضرب اعظم مثل لاكمل انموذج للعمل الوطنى الذى يجب ان يحتذيه كل مواطن . هذه النماذج لو تأكدت فى نفوس الملايين .. انها اذن لواصلة بالمجتمع العربى الى أرقى مراتب الرقى والازدهار .. انها اذن لمحققة كل الاهداف التى تصبو اليها لتلحق بالركب الذى عطلنا عن اللحاق به حلف الاستعباد الدنيء . انا اذن لمدركون بها ما فاتنا وسابقون غيرنا .

لقد اودع عبد الناصر هذا الميثاق ماضينا وحاضرنا والمستقبل الذى نرنو اليه .. آلامنا ونضالنا وآمالنا .. وأرسى فيه مبادئنا .. وترجم احاسيسنا وخواطرنا وامانينا بتعبير صادق ، وتصوير امين ، فهو خلاصة الماضى بامجاده ومآسيه وبيان الحاضر بطاقاته وامكانياته واحتياجاته . والشعلة التى تضىء لنا طريق المستقبل فى ذواتنا وبين ذوينا وفى مجتمعنا وفى المحيط الدولى الكبير ، لنميز الطريق السليم الى الرفاهية والعلا ، فنسير على الدرب بخطى ثابتة راسخة دون وهن ولا تخبط او ارتجال ، وعلى اسس واقعية واضحة بغير وهم او خيال .

الميثاق نموذج لهندسة التخطيط :

ان لنا فى الميثاق نموذجا يحتذى به فى كل عمليات التخطيط ، خاصة التخطيط الادارى الذى يصفى الاداة الحكومية من عوامل البيروقراطية ، فالميثاق كتخطيط للبناء القومى العظيم ، قد تجلت روعته العلمية فى قيامه على عملية مسح شاملة لابعاد الامة الافقية والراسية فى الداخل والخارج الى ابعد مدى . ومن ذلك اكتسب ابداعه فى تحديد قوالب الفكر والسلوك العربى البناء للافراد والجماعات والدولة والمجتمع العربى والأسرة الانسانية كلها . وبهذا يعتبر الميثاق منهاجا جديدا فى عالم التصميم السياسى والاجتماعى والاقتصادى والادارى . يميز بوضوح الزوايا والخطوط وصراحتها والاعتماد على الحقائق المنزهة عن الهوى والعاطفة ، ودقة استخلاص النتائج من اسبابها والعلاج من

من التشخيص وحدد معالم المجتمع العربى الكبير وخطوط محيطة ونقط القياس والتداخل او التباعد مع القوى المحيطة بنا والزوايا التى تختبىء فى ظلالها عناصر البغى والطغيان والفساد .. وغير ذلك من النظريات والأساليب التى توحى بأنه نواة لعلم جديد قد يسمى « الهندسة السياسية العامة » .

ان الميثاق هو افضل قدوة يمكن اتباعها لتخليص الاداة الحكومية من جمودها .. لقد رسم لنا الطريق نحو تخطيط ادارى جديد يقوم على تحليل بنية الادارة والتوصل الى تقدير صحيح لامكانياتها ومواردها التى يمكن استخدامها فى بناء ادارة حديثة سليمة باختبار تربة الجهاز الادارى لمعرفة مدى احتماله للمبادىء والاساليب الادارية الجديدة وبالوقوف على انواع العلاقات السائدة بين العاملين به والقائمين عليه واسباب ذلك حتى يمكن تنقيتها وتعديلها وتقويتها لصالح العمل والعمال والمنتفعين من افراد الشعب وحتى يتم تنفيذ الأمانى القومية فى اقصر زمن على أحسن وجه .. وهكذا نرى أن الحصول على بناء ادارى سليم لابد له من تخطيط يطابق روح ونص الميثاق ذلك التعبير الصادق عن امانى الشعب وقيمه ومعتقداته واتجاهاته . كذلك الانتاج الادارى السليم يقتضى بالضرورة عملا ميثاقيا بكل مافى الميثاق من ديمقراطية واشتراكية وتعاونية واخلاقية وغير ذلك من المبادىء القومية والانسانية . فلست مغاليا لو ناديت باشتراط ثقافة ميثاقية مناسبة ، لابد من توافرها فى كل من يتقدم لشغل وظيفة فى الاداة الحكومية طالما كان الميثاق هو خطة العمل فالميثاق لا يكتفى بمجرد تحديد قوالب التفكير ومناهج العمل ولا بمجرد الاشارة الى أيسر السبل وانسبها الى اسمى الاهداف . ولكنه ايضا يزود المواطنين بدروع وقائية ضد الانحراف مادتها عبر التجارب التاريخية وفى نفس الوقت يشحن العاملين بحوافز روحية وخلقية ومعنوية استمدها من تراث مجتمعنا ، وسجلنا لتكون وقودا لحركات الانطلاق .

ينابيع الميثاق العربى وعناصر تفوقه :

ان الميثاق لا يستمد قوته والزامه للاداة الحكومية بالتطبيق من اجماع الشعب عليه فحسب ولكنه ايضا يستمد الولاء والتقديس من كونه باقة ضمت اجمل ازهار تراثنا الاجتماعى واضوعها عبيرا ومن كونه حصيلة امجاد الأجداد ومعاييرهم التى جعلت لهم فى قمة التاريخ عرشا مرموقا .. استخدموها وطبقوها فصاروا رواد الحضارات وجهابذة العلوم وأساطين الفنون وأساتذة الادارة .

الم تكن مصر القديمة اول امة عرفت النظام الادارى والسياسى وعينت الوزراء وابدعت الرقابة الادارية والتفتيش ، والوحدة القومية التى تجلت فى توحيد الدلتا والصعيد ثم شطآن النيل النوبى حتى مدينة « كريمه » بالسودان وانشأت منها جميعا دولة واحدة كبيرة امتدت بعد ذلك الى الحبشة فى الوقت الذى كان أوسع نظام ادارى سياسى – وانضجه فى اوربا – عند الاغريق لا يتعدى مدينة كأثينا أو اسبارتا ؟

وكيف كان يعيش سكان اوربا خصوصا فى الجزر البريطانية آنذاك ؟

قطعان بشرية تسيرها الغرائز ، ويحكمها قانون الغاب .. حالة من الفوضى والهمجية استمد من واقعها فيلسوفهم هوبز نظريته فى العقد الاجتماعى التى يدعم بها دكتاتورية الفرد وسلطة الملك المطلقة وما يتمخض عن ذلك من تحكم ادارى تذوب حياله ارادة الشعب ومصالحه . هذا هو فيلسوف انجلترا فى القرن السابع عشر يؤيد الطغيان والاستبداد ويوجب ضرورة سجود الشعب لجبروت الحاكم مهما طغى وغشم وافسد وظلم وينكر على الشعب كل حق فى اى نوع من الديمقراطية وهذا يجرنا الى استعراض موجز للخطوط العريضة للنظم التى نبتت فى عقول الغربيين وبيئاتهم ، وما يقابلها عندنا لنعرف الى أى حد كانت ولا زالت نظما أصيلة عريقة خلقية قويمة .

لا نتباهى .. ولكن لنردد يقينا بأن ما اتفقنا عليه فى الميثاق من مبادىء العمل الوطنى بالأخلاق والعدل والرخاء والعزة القومية ليس الا امتدادا لأشعة ازلية ما أن تتحطم من امامها حواجز التحكم الادارى الممثل فى البيروقراطية حتى يسترسل سناها فيضىء لنا وللعالم طريق الحياة .

لا لنتفاخر وانما لنستوعب هذا التراث ونتخذ من نماذجه القوة والنبراس ، ويدرك كل فرد منا انه لو انحرف فانه لا يخرج عن ارادة الجيل وانما يمرق عن ناموس طبيعة هذه الارض الطيبة ، ويتصامم عن مآثر السلف الصالح ووصاياهم فلا يلومن الا نفسه ان حاقت به لعنة المجتمع وضوابطه القانونية والاجتماعية التى يجب أن تكون قاسية وحازمة .

ونعود فنتذكر ان النظام الادارى فى دولة ما ، ما هو الا انعكاس صادق ، وصورة حقيقية للنظام السياسى السائد . وهذا ما حدا بى الى بسط هذا العرض السياسى راجيا الا يتطرق الى الاذهان ان فى ذلك خروجا عن موضوع البيروقراطية .

مواطن الانحراف فى نظم الغرب :

ان من أوضح عوامل الفساد فى الأجهزة الادارية بمجتمعنا ، النزوع الى السيطرة والتحكم ، والواقع أن هذه الظاهرة البيروقراطية دخيلة على مجتمعنا الذى يدين بالمعتقدات الاخلاقية الى اقصى حد ويقدس الحرية ويفضل الديمقراطية على القوت ، وتأتى مظاهر البيروقراطية اللااخلاقية الايجابية فى المرتبة الثانية باعتبارها نتيجة حتمية للتسلط أو وسيلة يتخذها ضعاف النفوس للتقرب الى السلطان او استغلال سلطة الوظيفة فى المنافع الشخصية .

والتسلط واللااخلاقية نزوة من نزوات الشر الفطرية الغريزية البدائية التى اضطر الانسان الى استخدامها فى فجر تعميره لهذه لارض واحتلاله لربوعها .. هذه النزعات العدوانية كانت وسيلته لحماية نفسه فى صراعه ضد الوحوش وفى سبيل القوت والدفء والمأوى من اجل الحياة فى العصر الديناصورى وغيره من العصور الحيوانية .

أما ان يتمسك بها بعض اعضاء الاسرة الانسانية بعد ان استتب لبنى آدم زمام الأرض بانقراض أعتى وحوشها ، وانحباس البقية الباقية فى أحراش محدودة — وتحولها الى دمى فى اقفاص يعبث بها الانسان ويلهو — اما ان يحن المرء الى النزعات العدوانية بعد ان استنفذت اغراضها منذ آلاف السنين .. بعد ان تطورت وسائل تفاهمه من مجرد أصوات الى لغات يسرت له الاقناع ، وسهلت له التعاقد والتشريع والتحكيم .. فهذه عودة بالانسانية الى الحيوانية الساحقة .. خصوصا اذا كانت الاديان السماوية قد نظمت العلاقات العامة بين بنى آدم على اسس اخلاقية قوامها الحرية والعدل ، والمساواة والسلام . وقد يقال أن هبوط الرسالات السماوية كلها فى الشرق العربى كانت السبب فى تميزه بالصبغة الاخلاقية بخلاف أوربامثلا ، ولكن المصلح الاجتماعى «كونفوشيوس» الصينى لم يعرف دينا سماويا ، ومع ذلك نادى بالأخلاق الاشتراكية فى القرن الخامس قبل الميلاد ، وحث الدولة على توزيع ثروات البلاد على المواطنين منعا من هجرة الكادحين ، وتشجيعا للفلاحين والعمال على مضاعفة الجهد لزيادة الانتاج ، وتنقية قلوبهم من الحقد والسخط ، فكأنه كان يحارب بيروقراطية الاقطاع الصينى فى ذلك العهد ، بل اكثر من ذلك أنه دعا الى اعالة الكهول والعجزة والمسنين والأرامل ، ونادى بنشر التعليم لتنشئة المواطن الحر الذكى يدرك كامل حقوقه ، وامتلأ قلبه الكبير بحب الانسانية جمعاء ، فنادى بتكوين جمهورية عالية واحدة يحكمها علماء فاضلون يدركون مزايا العدل والخير والسلام .

حقا ان بين علماء الغرب من ردد هتافات الديمقراطية والاشتراكية ولكنها كانت هتافات مؤقتة ، وشعارات للاستهلاك المحلى لا يطبقونها فى معاملتهم لغير دولهم ، وليس أدل على ذلك من جرائمها الاستعمارية متعددة الاشكال والأساليب .

ولكن الطابع السائد على سياسة الغرب هو التسلط واللااخلاقية . والتاريخ يعرض علينا أمثلة كثيرة :

افلاطون :

اقر نظام الطبقات ، وقسم المجتمع الى : عمال يتفرغون للانتاج ولا راى لهم فى الحكم ، وجنود كل همهم حراسة الحكام ، وحكام يحكمون الطبقتين المذكورتين . ودعا الى نوع من الشيوعية بين طبقة الأوصياء « الحكام والجند » وحرم عليهم التملك والزواج حتى لا يستغلوا مراكزهم فى الاثراء على حساب الشعب ولا تنال عواطف العلاقات الأسرية من قوة شكيمتهم أو تلهيهم عن واجباتهم . لقد حاول بذلك أن يرسى اجراء وقائيا ضد البيروقراطية ، وفى سبيل ذلك أباح لهم شيوعية جنسية ، مدعيا ان هذا التنظيم يمكن الدولة من تحقيق الفضيلة .. محبا لفضيلة خرافية تقوم على مبادىء الرذيلة .. مبادىء الطبقية .. مبادىء امتهان العلاقات الانسانية والاسرية .

وميكيافيللى :

الايطالى الذى حقق السياسة العالمية بنظرية لااخلاقية سرت كالسم الزعاف فى نظم العالم عامة والغرب خاصة ، تتجاوب معها وتنميها الميول العدوانية الكامنة فى قاع النفس البشرية ، مما أدى الى انتشار دعوته الى اتباع أساليب البطش والغدر والخيانة والارهاب والقتل ، والتخلى عن اى وازع من عرف أو خلق أو دين أو ضمير . ويكفى أن أسجل هنا نص ماقاله فى هذا الصدد بروفسير « روبرت امرسون » أستاذ علم السياسة بجامعة هارفارد الأمريكية خلال حديث شخصى معى :

« مما يؤسف له ان نظرية ميكيافيللى القائمة على الشر ، قد كتب لها الاستقرار فى وسائل الحكم والعلاقات السياسية الدولية والمحلية ، بل وفى المعاملات الفردية ، فكثيرا ما يبرر الناس افعالهم المشينة بترديد قول ميكيافيللى « الغاية تبرر الوسيلة » . ولكن مما يدعو للتفاؤل . ان الأساليب الميكيافيلية تخف حدتها فى المجتمعات المتدينة على وجه الخصوص ، والشرقية عموما ، مثل بلدكم مصر » . والفضل ما يشهد به الغرباء .

وميكيافيللى أيضا من اعداء حرية الشعوب وديمقراطية الحكم .. وقد قال فى ذلك « **ان سلطة السيادة الشعبية ، سلطة غير واعية الى حد لا يتيح لها ان تكون قادرة على ممارسة سلطاتها ممارسة فعالة** » . ومن المؤسف حقا أن نجد لهذه الحملة على الديمقراطية جنودا بين ظهرانينا أمثال « ميشيل عفلق » ومن لف لفه من عصابة البعثيين ، ينتقصون مثله من حق الشعوب فى ممارسة سلطاتها .

أين هذا من قول الميثاق : « **ان الديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لروح الثورة .. ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه** » .

وبردهون :

الفرنسى ، نادى بالفوضوية كمثل اعلى للحرية المطلقة ، فلا دين ولا دولة ، ولا جبر ، ولا الزام ، ولا مسئولية وإنما انطلاق لا نهائى ينحط بالانسانية الى درك الأنعام .

وباكونين وكريتكين :

الروسيان ، استهوتهما فوضوية « بردهون » فاوغلا فى أحراش الانحلال خلفه .

وكارل ماركس :

لم تسلم نظريته الاشتراكية من تسلط غريزة الهدم ، حينما اباح القتل ودعا الى حرق الحقول اليانعة والمصانع الهائلة وسائر المنشآت الانتاجية ، كوسيلة مفضلة للقضاء على الراسمالية وانزالها درجات على السلم الاجتماعى . وكان المحاصيل والمبانى والآلات والخامات لا تعنى فى نظره الا أصفارا فى حساب الدخل القومى . وخفى على ماركس أن اعمال العنف هذه وحتى مجرد اضراب العمال يعتبر ، فى المجتمع الاشتراكى ، عملا بيروقراطيا يعطل الانتاج ، ويحرم الشعب قدرا معينا من الفائدة ، وغاب عن ماركس ان تذويب الفوارق بين الطبقات لا يستلزم بالضرورة قتل او افقار الراسمالية بقدر ما يستوجب حتما الحفاظ على أدرات الانتاج كجزء من الدخل القومى ، ثم رفع العمال الفقراء على السلم الاجتماعى عن طريق تمليكهم ، ممثلين فى الدولة الاشتراكية مصادر الانتاج ، دون حاجة الى تدمير او اراقة دماء . وقد اثبتت الثورة المصرية امكان التخلى عن اسلوب العنف للوصول الى الاهداف الاشتراكية بلا دماء .

ولكنها روح الغـــروب ، تترجمها الافـــكار وتنعكس على اساليب الوصـــول الى الغايات بالعنف والشر والتدمير وازهاق الارواح . الا ما أسعد حظ الرأســمالية والاقطاع وحتى الرجعية الغابرة عنـــدنا .. ما أسعد حظها بروح عروبتنا التى تتضوع شفقة ورحمة وغفرانا تجلت فى ثورتنا المتسامحة البيضاء ، ومعاملتها لهم بالحسنى !

وبينما نحن نعتز بالروح والقيم الروحية كأساس للانتعاش والرفاهية والخير والسلام بما تعتمد عليه من علاقات التعاطف والمحبة والتعـاون والتآزر والتعاضد والتكاتف والتضامن ، وكلها وسائل روحية خلقيـة تضمن توفر المادة تلقائيا .. بينما مبادئنا تدعو الى ذلك . نجد «ماركس» يعتبر المادة محركا رئيسيا للتاريخ الانسانى من عامة نواحيه السياسية والاجتماعية والقانونية وحتى الدينية ، اين هذا السفه من حكمة الميثاق : **« ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة »** . (١)

واكد ذلك مرة أخرى بالنص : **« ان الطاقات الروحية التى تستمدها الشـعوب من مثلها العليا النـابعة من اديانها الســماوية ، ومن تراثها الحضارى ، قادرة على صنع المعجزات** . (٢)

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الكبرى اعظم القوى الدافعة . كما انها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات وتقهر بها جميع المصاعب والعقبات .

واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورة ولازمة ، فان الحوافز الروحية والمعنوية . هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العيا واشرف الغايات والمقاصد » .

وواضح جدا ما فى نظرية المادية من ثغرات تتسع للبيروقراطية ، ذلك أن اكبر حجم من البيروقراطية يستهدف المادة والمنفعة المادية ، وأن اكســير القيم الروحية والأخلاقية هو العقــار الفعـــال الذى يختزل البيروقراطية ويلاشيها ، ذلك العقــار الذى طالب خروشوف علمـاءه باختراعه . بالطاقات الروحية يتحول الاستعلاء الى تواضع ، والتسلط والسيطرة والاستبداد بالرأى الى شورى ، والرشوة والجشع الى عفة وقناعة ، والغدر الى وفاء ، والتبديد الى امانة ، والاستغلال الى تنمية وحفاظ ، والتراخى الى همة ، والانانية الى غيرية ، والايثار الى مساواة ،

---

(١) الباب السابع من الميثاق .
(٢) الباب الثامن من الميثاق .

والعزلة الى اندماج ، والصراع الى تنافس وتعاون .. وهكذا تبدو لنا أهمية تأصيل الطاقات الروحية في أجهزتنا الحكومية كعلاج أساسى للبيروقراطية .

ونعود الى « ماركس » فنراه قد ألقى فى تربة اشتراكيته ببذرة بيروقراطية أخرى ، وهى انه انكر حقوق الفرد الطبيعية فلم يحقق التوازن بين الفرد والمجتمع ، ذلك التوازن الذى يعتبر بمثابة المصل الواقى من خطر جرثومة التطور الديالكتيكى الذى آمن به والذى يتلخص فى ان « **كل نظام يحمل فى طياته عنصر فنائه** » . احاط نظامه الحريات بدائرة مغلقة ، فلا اجتماع ولا كلمة مسموعة او مكتوبة ، الا لتأييد الشيوعية او الدفاع عنها ، واحل سفك دم كل من تحدثه نفسه بالخروج عن هذه الدائرة بنشر آراء تخالف دعائم النظام الشيوعى قائلا : « **اذا كان ٢٥٪ شيوعيين . فلا مانع من التضحية بال ٧٥٪ الباقية** » . واوصى بالا يقام للدين وزنا ، وبتضييق الخناق على رجال الدين ، وفى ذلك قال : « **الدين افيون الشعوب** » .

لقد أغفل « ماركس » ان حرية الافراد هى خير ضمان لسير سفينة الحكم فى اتجاهها الصحيح ، تلك الحرية التى كفلها ميثاقنا فى التملك الى الحد الذى لا يؤدى الى استغلال أو احتكار او سيطرة ، وفى ابداء الراى الهادف الناقد البناء الاصيل ما لم يكن هداما ولا مستوردا ولا دخيلا مأجورا . انصت الى الميثاق يقول : (١)

« **الانسان الحر هو اساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه المقتدر ، ان حرية كل فرد فى صنع مستقبله وتحديد مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وامله ، حقوق اساسية للانسان ولابد ان تصونها له القوانين** » .

وبذلك أمد الميثاق المواطنين بسلاح الراى الحر ليحاربوا به **الاستغلال بكافة صوره ، ومحاربة البيروقراطية التى تعرقل حصول المواطنين على فرصهم المتكافئة فى العمل او فى الخدمة او فى اى حق من الحقوق** . (٢)

ثم ان مبادئنا قد اوجبت تحقيق سلطة المجالس الشعبية على أجهزة الادارة المركزية والمحلية .. ايمانا بأن الشعب مصدر السلطات ، وان ارادة الشعب فوق كل ارادة . انها الارادة الأصلية الحقيقية التى تقع منها كل خيوط اشعة السلطات الادارية المختلفة مهما كانت ذهبية ... اذا

---

(١) الباب السابع من الميثاق .

(٢) المادة التاسعة من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى .

خبا وهج ارادة الشعب لم يعد لأشعة السلطات الادارية وجود . فلا غرو اذا اناط ميثاقنا الشعب قيادة العمل الوطنى وتوجيهه ومراقبته :

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بان يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى » .

افضنا فى نقد ماركس ، وتحديد مواقع الجحور التى يمكن ان يتسرب منها فئران البيروقراطية ال كوخ اشتراكيته ، وأنستنا أهمية ماركس عن سبق استاذه عليه .

هيجل : الذى كان متحيزا للدولة ، مجحفا لانسانية الفرد ، لقد قدس الدولة حتى جعلها الها حقيقيا ، ذا سلطة مطلقة ، تتلاشى أمامها الحقوق الانسانية الطبيعية ، حتى اعتبر ان كل حق للفرد انما هو مستمد من الدولة التى تحميه ، كما ردد ان الانسان ليس الا آلة تحقق الدولة بها أهدافها . وكان لهذه الفلسفة اثرها فى تجريد الشعب الألمانى من حرياتهم وترديهم فى النظام الفاشستى ، وما يتضمنه من عبادة للسلطة كما اتخذها المستعمرون ذريعة ومبررا لاستقرار الاحتلال .. وما أفظع ان تتركز السلطة فى يد فرد ، فنظن انه الدولة ، فيتألّه ، ويفعل بسلطاته ما تشاء أهواؤه .

وبراكتون : يقابل « هيجل » فى النظام الملكى فهو القائل « **القانون هو الملك** » قول لا يستحق الا الاستخفاف .

وسلفيوس : وصل الى درجة من السذاجة جعلته يعتقد ان « **الامبراطور سيد العالم** » او لعله كان يتزلف الى امبراطور ما .

مونتسكيو : نأخذ عليه استبعاده الشعب صاحب السيادة ، من مجرد الاشراف على الهيئة التنفيذية معتبرا ذلك « **وصمة فى جبين الدولة** » لقد خفى عليه او لعله تجاهل أن الهيئة التنفيذية هى الجهاز الذى ينفذ ما شرعه الشعب ، وما التزمت الهيئة التنفيذية بتحقيقه للشعب، بارادة الشعب ، فمن الطبيعى اذن ان يراقبها صاحب التشريع والمصلحة فى ايجادها ويطلع على مدى تطبيقها لأحكامه وتنفيذها لأهدافه وتحقيقها لصالحه ، والتزامها حدود الخطة التى اتفقت على انتهاجها الأداة الحكومية مع القوى الشعبية التى زودتها ببعض السلطات المؤقتة لتدبر بها أمور الشعب .

ثم ان عالم الفكر الفرنسى ينادى بأن يقتصر دور الشعب فى الحكم على مجرد اختيار حكامه فحسب وكان هذا الرأى منتهى امل الجماهير

فى ديمقراطية نيابية ، نراها تتضـــاءل امام قانون الاتحاد الاشتراكى العربى ، حيث يكفل للاجماع وللارادة الشعبية حق فصل العضو الذى يخل بامانة العضوية او يتقاعس عن اداء واجبه ، ويدخل فى ذلك بالطبع خيانة الموظف لامانة الوظيفة باى طريقة وتراخيه او اهماله فى مزاولة العمل الوطنى المنوط به .

اننا نعتبر الرقابة الشعبية على الاداة الحكومية واجهزة الانتاج بعثا للديمقراطية المباشرة التى عجزت دول العـــالم قاطبة عن تحقيقها اللهم الا فى مدن الاغريق .. فى اسبرطة واثينا .. زمان . وفى صدر الاسلام اننا نؤمن أن الديمقراطية المباشرة التى نزاولها عن طريق الاتحاد الاشتراكى العربى اكبر قاعدة ديمقراطية عرفتها السياسة . ديمقراطية ناضجة ، تشكل من الشعب كله جيشا من الحراس الذين يسهرون على حمـــاية الثورى ومكاسبها ، والميثـــاق ومبادئه ، والعمل الوطنى الثورى . من الانتهازية والانحراف والغرور والاهمال ، فضلا عن انها عامل هام فى تكوين شخصية المواطن واقرار ذاته ، وتاكيد وجوده ، وتنمية ملكاته ، واطلاق مواهبه ، وكلها دعائم عريضة لبناء المجتمع الاشتراكى العملاق ، وحوافز جبارة تدفع المواطن الى رفع مستواه . الفكرى كوسيلة لممارسة حقه السياسى على نطاق اوسع .

وبعد . فاننا نرثى للدولة التى بلغت من الانحراف حد اغفال القوانين الاخلاقية عرفيا او رسميا . وهؤلاء المفكرين الذين ارسوا اطلال نظرياتهم على اللا اخـــلاقية او افسدوا بها بهجة مذاهبهم . وعلى العموم فهـــذه طبيعة البيئة الأوربية .

اما نحن فدولة أساسها اخلاقى ، وامة صاحبة رسالة بالحق والعدل والحرية والمساواه والسلام ، وتلك هى معانى الديمقراطية عندنا .

مصادر الحرية والمساواة فى امتنا

وترجع اسس الحق والعدل والاخلاق كقاعدة للحكم والادارة فى امتنا الى فجر التجمعات البشرية . ففى مصر القديمة ، قبل الديانات السماوية باكثر من الفى عام ، حتمت الطبيعة الخيرة على الفرعون أن يلتزم الحكم فى حدود فكرة الماعت ، التى تعنى ، العدل والحق والمساواة والنظام والأمانة ،

ولما كانت الأرض الزراعية كلها ملكا للدولة ، فقد كان يقسمها على الفلاحين رقعا متســاوية ، يزرعونها ويحصدون محاصيلها لانفسهم ، مقابل جعل

معين ، وبذلك تحقق أول نظام اشتراكى فى التاريخ تساوت فيه الملكيات والدخول .

غير أن آفة النظام الادارى الفرعونى ، نتجت عن اسناد بعض الوظائف المحلية للأفراد بما فيها الجباية ، بنفس الأسلوب ، مما تسبب فى وجود أول بيروقراطية عرفها العالم ، سيأتى الكلام عنها فى حينه .

والموسوية : انبعثت من أرضنا تنادى بالعدل والتوحيد .

والعيسوية : بشرت بالمحبة والسلام وعتق العبيد . وبدأ الآباء اليسوعيون الأول ، حملتهم فى احلال التعاطف والعدل محل الحقد والظلم . وطالبوا بانصاف المستضعفين والارقاء . ولكن هل وجدوا من قياصرة أوربا الا المطاردة والعداء ؟

وهل لقى المبشرون بالرحمة من الاباطرة الا العذاب والهوان ؟ .. ابدا .

وطالب رجال الكنيسة الأوربية فى العصور الوسطى ، بالملكية الجماعية للأرض ، فاخفق مسعاهم ، ولم تجد صرخاتهم آذانا صاغية ، لان دعوتهم الاشتراكية فقدت أهم أركانها وهو تقرير الحرية الاجتماعية. لانهم اباحوا الرق ، ولأن رجال الدين تهافتوا على الحكم وخدمة الحكام. صورة أخرى من البيروقراطية الدينية أن ضعف بعض روادهم ، افقد آراءهم الاحترام وقوة التأثير خصوصا بعد ان اعترف « سان توماس » بالرق ، وسلم بانه ضرورة حتمية لتادية وظيفة اجتماعية » كذلك « اوغسطين الذى اباحه استنادا الى ما سماه «**الخطيئة الأولى**»(1) بهذا تجاهلوا نظريات الحواريين والرسل والآباء الأولين : عن العدل والذمة والمساواة وحرية الأفراد ولهذا عجزوا عن تطهير المجتمع الأوربى من بقايا الطغيان ، وقتل الوحش الرابض فى نفسيته الجمعية . لقد بلغ خطل الرأى فى نظرية القديس بولس قوله : « **كل مظاهر السلطة صادرة من الله** » كلام غريب واضح الخلل ، ينسب الى الله كل مظاهر السلطة بما فيها من ظلم وفساد حكم أو نقص وتقصير ، تنزه سبحانه عنها جميعا . ولكنك لا تجد لهذه الأفكار صدى فى الكنيسة الشرقية ـ التى ظلت ترزح تحت وطأة الحكم الرومى ، مقيدة الحركة ، مكممة الفم ، حتى اكمل الله لنا ديننا ، وأتم علينا نعمته ورضى لنا الاسلام دينا .

---

(1) نظريات ومذاهب ـ دكتور مصطفى الخشاب .

والاسلام : انتشرت تعاليمه بالحق والحرية والمساواة والعمل الصالح والعدالة الاجتماعية .. ديمقراطية اشتراكية تعاونية .. فصل مبادئها فى اعجاز وان اختلفت الالفاظ . ونقل عنا المفكرون الاوربيون نظمنـا وحملوا شعاراتنا العظيمة . ولكن للتعليق لا للتطبيق ، فما من ميثاق سياسى غربى الا واستمد من احكام الاسلام اسمى ما ينص عليـه من المبادىء الانسانيـة : كلها او بعضها نص عليها ميثاق العهـد الاكبر الانجليزى والاعلان الفيدرالى الامريكى فى مؤتمر فلادلفيا ، واعلان حقوق الانسان الفرنسى وبرنامج روزفلت عام ١٩٤١ وميثاق الاطلنطى فى نفس العام ، ثم ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ . لـكنها كانت مجرد اقوال لخداع الشعوب ، لم تستتبعها افعال ، العدل والايمان ، والعمل الصالح ، والمســاواة بين الافــراد ، وتذويب الفوارق بين الطوائف والطبقات ، وعدم التمييز الا بالتقوى والعمل الصالح والخلق الكريم ، وبالعلم الذى ينفع صاحبه والمجتمع ، وانصاف الفقير من مال الغنى ، والضعيف من القوى ، والبر بالفقراء ، ورعاية المـرضى والعجـزة والمسـنين .

وشريعة الاسلام الحنيف فصـلت فى وضوح كل هذه المبـادىء السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية . حددت لسلوكنا سياجا من العدل والنزاهة والاستقامة منها التطبيق الديمقراطى السـليم .. والاشتراكية السمحة .

ان اجماع علماء الفقه على أن وسيلة اختيار رئيس الدولة هى البيعة الصحيحة القائمة على رضاء الشعب ، عن امرىء يتولى السلطة نيابة عن الأمة ــ معناه الوحيد أن الاسلام قد حدد النظام الجمهورى شـكلا للحكم . وان قول رسول الله :

« واذا امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

« افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان او امير جائر » يقطع بان الأمة مصدر السلطات وان الدين يحثنا على محاربة البيروقراطية ، وعصيان البيروقراطيين ، وان النظام الديمقراطى الاسلامى هو أرقى مـراتب الديمقراطية ، وهو نظام الزامى للأفراد بمقتضى قوله تعالى فى سورة آل عمران : **« وشاورهم فى الامر »** وفى سورة الشـورى : **« وامرهم شورى بينهم »** ويقول النبى الكريم : **« استعينوا على اموركم بالمشاورة »** انها الديمقراطية العربية السـليمة حكم الشعب للشعب بالشعب ..

الشورى .. النقد وتوجيه السلطان .. رقابة الشعب على أجهزة الحكم والادارة .

اوليس التعالى كفرا بعد ان انزل الله علينا أمره بالاخاء والمساواة فى قوله تعالى : **« انما المؤمنون اخوة »** وقوله سبحانه : **« ان أكرمكم عند الله أتقاكم »** وقول رسوله الكريم : **« ان الناس سواسية كأسنان المشط »** ثم قول أشرف المرسلين فى خطبة الوداع :

« يأيها الناس ان ربكم واحد ، وان أباكم واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ، ليس لعربى على عجمى فضل الا بالتقوى » .

لو ان الايمان بالأخاء والمساواة فى الأجهزة الادارية بلغ حد العمل والتعامل بوحى هذه المعانى ، لتهدمت أكبر دعامة من دعائم البيروقراطية ولاختفى الاستعلاء والانعزالية والتأله ، فنشطت حركة العمل .

وفى الاشتراكية فرض الاسلام الزكاة ، وجعل فى بيت المال حقا معلوما للسائل والمحروم ، واقر حق الملكية دون ان يجعل الملكية الفردية حقا مطلقا ، ولكن جعل المالك وكيلا فيما يملك عن الجماعة التى ينتمى اليها . وان قوله تعالى : **« وآتوهم من مال الله الذى آتاكم »** . لبرهان على أن كل ما يملك البشر من مال انما هو مال الله يؤتيه من يشاء ، وعليه واجب الزكاة ، وفيه حق الحاكم المسلم لان يستولى على القدر اللازم لحاجة الجماعة ، اذا دعا الداعى صونا لمصالح المسلمين ، ودرءا لخطر يهدد كيانهم .

وقد أباح الاسلام نزع الملكية للمنفعة العامة ، وللقضاء على الفوارق بين الثروات ، وشرع المساواة فى الحريات وأمام القانون والقضاء ، وفى ضريبة الجهاد وفى التكاليف العامة ، ونص على التضامن الاجتماعى وايثار صالح الجماعة على المصلحة الخاصة . وأمر بايتاء ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل .. قال تعالى : **« والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم »** وقال سبحانه : **« ومما رزقناهم ينفقون »** وقال جل جلاله : **« كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم »** وقال اصدق القائلين : **«كونوا قوامين بالقسط»** وقال رب العالمين : **«ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من اموال الناس بالاثم وأنتم لا تعلمون»** ثم قال : **« وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان »** وقال : **«يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات »** .

هكذا أنزلت القاعدة الأخـــلاقية لنظمنا السياسية والاجتمـــاعية والاقتصادية والادارية : تنزيلا من رحيم حكيم .. تأمر بالمعـروف .. وتنهى عن المنكر والبغى .. ترسى قواعــد الاخاء والتعاطف وعــدالة التوزيع على اطهر مقدسات تراثنا .

ابوبكر : انصت اليه ضاربا اروع مثل للحكم والادارة ، مؤكدا مبدا سيادة الشعب وحقه فى رقابة الادارة ونقدها وتوجيهها بقوله :

« اطيعونى ما اطعت الله والرسول » .

وعمر بن الخطاب : افخر به واقتد ، اتخذه اسوة حسنة اذ يقول : **« اخطأ عمر واصابت امرأة »** وقوله : **«الحمد لله الذى جعل من المسلمين من يقوم عمر بحد السيف »** تخليدا لمبدا الرجوع الى الحق دون التمادى فى الباطل وتمجيدا لتواضع أولياء الامور .. وأين فى الناس ولى مثل امير المؤمنين ! !

وما احوجنا فى معرض اسقاط البيروقراطية أن نستعرض بعض مآثر ابن الخطاب فى العدل والنهى عن التعصب او التمييز بين الطوائف، وتدعيم التسامح الدينى فهو الذى امر بجلد «عبد الله بن عمر بن العاص» علانية وهو ابن حاكم مصر قائد جيوش المسلمين قائلا :

« متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا ؟ » .

وكان الخصم نصرانيا من العامة . وهو الذى اعطى اهل ايليا الامان فكتب : **« لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من خيرهـا ولا من صليبهم ولا من اموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يسكن بايليا احد من اليهود »** وزاد على ذلك بان اعفى الصبية والمساكين والعجـزة والنساء والرهبان من الضرائب .

هذا بعض من تراثنا الاخلاقى فى الادارة ، الذى استمد الميثـاق منه قيمه : سيادة الشعب .. كفالة الحريات .. عدم التعصب او الاثرة .. عدل منزه عن المجاملة .. تأكيد لرعاية الحاكم لشــئون المحكومين وحقوقهم .. عــدالة اجتماعية كانت أساسا للنظرية الحديثة فى فرض الضرائب التصاعدية .. حرص على ســلامة العنصر البشرى من الذل والهوان لأنه طاقة العمــل الانسانى .. تقشف وزهــد وعفة عن مال الدولة .. مال الشعب . وهكذا دعم الاسلام دعائم الانطلاق لرســالة الخير والسلام .

والخليفة المنصور : كيف احسن ادارة الدولة العباسية التى ترامت اطرافها فشملت الجزء المعمور من افريقيا وصقلية ومصر والشـام ، والجزيرة كلها ، والعراق واذربيجان ، وخوزستان وفارس ، وبلخستان وارمينيا ، وخراسان ؟ .. كيف احسن ادارة هـذه الامبراطورية ؟.. ادارها بمبدا بسيط يحتوى على اكبر النظم وافضلها واقواها ويتعذر على البيروقراطية أن تتوالد فيه . **«قاض لا تاخذه فى الله لومة لائم وصاحب شرطة ينصف الضعيف من القوى ، وصاحب خراج يستقصى ولا يظلم الرعية ، وصاحب بريد يكتب خبر هؤلاء على الصحة(١) »** .

وابن خلدون : المفكر العربى الذى يرجع اليه الفضل فى انشاء علم الاجتماع قبل «اوجست كونت» وغيره ، يشترط فى الحاكم اربعة شروط ، لو اننا اتبعناها بدقة ووفرناها بعناية لما ورثنا هـذا الميراث الهائل من البيروقراطية فى الاداة الحكومية : **« توفر العـلم والعـدل والـكفاية وسلامة الحواس والأعضاء »** (٢) .

١ ـ **العلم** : الذى يخدم العمل الوطنى ، كل موظف حسب تخصصه وفى حقله الطبيعى حتى يرتفع مستوى المهارة الادارية والفنية ، وتزداد الـكفاية الانتاجية وينعدم بطء الاداء وتقل نسبة الأخطاء . وهذا مانعبر عنه اليوم بالمؤهلات العلمية للوظيفة .

٢ ـ **والعدل** الذى يقضى على اسباب الحقد الاجتماعى ، ويهـدم حواجز الشعور الطبقى ويؤدى الى تماسك البناء الادارى والاجتماعى ويطلق الشحنات الخلاقة البناءة فى حماس ، ومن ناحية أخرى العدل فى توزيع الانتاج والخدمات الى الجماهير المستحقة دون تفضيـل أو تمييز بين فرد وآخر لأى سبب من الأسباب .

٣ ـ **والكفاية** التى تحول دون الانحراف بسلطة الوظيفة .. الكفاية الفنية عن طريق التدريب تنتج العمل الجيد المتقن . والكفاية الاقتصادية للموظف تقيه من التردى فى هوة الاستغلال والنفعية والاتجار بمصالح الشعب ومستقبل الدولة ، والارتشاء على حساب الاقوات .

٤ ـ **وسلامة الحواس والأعضاء** من العجز والمرض أو آثار المسكرات والمفترات ـ بديهية لا تحتاج الى شرح ضرورتها لزيادة الانتاج واتقانه وسرعة ادائه . ولقد اصبحت هذه اليوم موضوع علم خاص ، هو علم النفس الصناعى .

---

(١) مجموعة مجلة المستمع العربى عام ١٩٤٩ .

(٢) مقدمة ابن خلدون لكتاب المبتدأ والخبر .

تلك عينات من آراء مدرسة الادارة العربية التى نقل عنها العالم بعض ما يبدو فى نظمه من نضج واشراق . ذلك البعض القائم على الديمقراطية والاشتراكية والمساواة والعدل والحق والنظام .

تلك هى فطرتنا السياسية الوراثية .. مقومات شخصيتنا العربية وسماتها ، حوافز انطلاق طاقات العرب لقيادة ركب الحضارة كلما توفرت لها حرية التعبير والعمل وأمسكت زمام اقدارها ، واستعادت عملة الديمقراطية والاشتراكية تتداولها بشكل متجدد متطور مع مقتضيات العصر دون المساس بجوهرها التقليدى الأصيل الوضاء .

تلك عقائدنا السامية التى انبعثت من أرضنا ، قبل الاديان وبعدها ازلية ابدية . اجتر الميثاق كنوزها .. بعثها .. ترجم همس امجاد الماضى الغابرة ، وخواطر ملايين اليوم الحائرة فكان المخطط الكريم الذى يرسم لنا طريق العمل المجيد الذى يعيد الى العروبة زعامتها ويمكنها من اداء رسالتها ويؤمنها اخطار أعدائها المتربصين فى ضراوة ولؤم يتحينون فرصا لن ينالوها ، ما اتحدت قوى الشعب العاملة جبهة واحدة متراصة متضامنة تحارب البيروقراطية وتسقطها ، وتعمل عملا وطنيا سليما نظيفا ، وتنتج ما يكفى عدالة التوزيع ، ويرقى بالمستوى الاشتراكى ، تعمل على اتقان الانتاج لينافس نظيره الأجنبى فى الأسواق العالمية .. تعمل على رفع المستوى الفكرى والصحى والاقتصادى والاجتماعى ، بجهد مضاعف ، حتى نحصل على انتاج مضاعف .

فسحقا للبيروقراطية لانها تقتل الديمقراطية روح عقائدنا وغريزة مواطنينا التى تدفعهم بقوة لا تقاوم نحو المساهمة فى حكم انفسهم واصلاح أدوات هذا الحكم الذى يعيشون فى ظله وعلى نتاجها تتوقف درجة مستواهم فضلا عن أن الديمقراطية هى الوسيلة الوحيدة الاكيدة لصيانة الحريات والحقوق التى استعادها الشعب بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بعد أن سلبت منه آلاف السنين .

سحقا للبيروقراطية لانها تعوق الفرد فتخفض من مستوى الفكر والصحة وتؤخر مختلف عمليات الانتاج المادى والمعنوى والفنى عن التقدم الى مراتب الكمال والازدهار لاقامة مجتمع افضل موفور الدخل ، تعم افراده الرفاهية والوعى والرخاء .

سحقا للبيروقراطية لانها تكفر بالقاعدة الادارية التى توحى بها الاديان السماوية التى اختص الله بها أرضنا ، وتشد بنا عن رسالة العدل والأمانة التى حملنا شرف التبشير بها .

سحقا للبيروقراطية لانها تتنافى مع مبادىء الأخلاق وتعيش على امتهان الفرد واختلاس اموال الشعب، وتزدرى مبادىء الاخاء والمساواة والشورى ، وتقبر فى المواطنين الشجاعة والصراحة .. تحولها الى جبن ونميمة ، وتضعف الوعى والجهد والادراك والكفاية .

سحقا للبيروقراطية لانها اسوأ ما يهدد استقرار الدولة ويهيل جدران قوتها ويضعف مقاومتها للعدوان ويفكك تماسك بنائها الاجتماعى ويجعل شيخوخة اجهزة الحكومة بعد حرمانها من التطوير والتطعيم بالحديث من الأفكار والجديد من الآراء التقدمية النافعة التى تجدد شباب الأداة الحكومية بعكس البيروقراطية التى تؤدى الى جمود المرافق وبوار الدولة ، وخراب خزائنها ، ثم قصر عمرها .. وفى التاريخ ما يكفى من أمثلة ..

ولتسقط البيروقراطية التى جلبت علينا يوما - لا اعاده الله - امتيازات الغرباء ، وجعلتنا حينذاك ضيوفا غير مكرمين فى بلادنا وسقتنا كؤوس الذل والهوان من دكتاتورية الارستقراط وتحكم واستغلال .. وسلبتنا كل ذرة من الحرية والاعتبار الذاتى وكل حق طبيعى وكل فرصة الا فتات الموائد المتبقية بعد تخمة المحاسيب والاذناب والمستلطفين من سماسرة النزوات والخدمات الخاصة .

التنظيمات السياسية والادارية

تجاربنا مع النظم الفاسدة

لقد عركنا كل انواع انظمة الحكم والادارة خلال اكثر من ٥٠٠٠ عام من عمر امتنا التى تمتد حضارتها الى فجر الازل . جربناها جميعا مختارين أو مرغمين تحت ضغط الغزو والاحتلال ولم يقعدنا فخرنا باننا رواد الفكر والتطبيق السياسى والادارى عن أن نستكشف ما يستجد وراء آفاق بلادنا من نظم تتساقط واخرى تقام لتتردى من جديد تحت عجلة التطور .

دكتاتورية الفرد : قاسينا من ظلمها وتهنا فى ظلماتها وفقدنا فى وعثائها حرياتنا الطبيعية وحقوقنا الانسانية . قبرت فى صحاريها المواهب ودفنت فى فيافيها العناصر الشعبية الغيورة الصالحة ،وقامت على رفاتها طبقة لا اخلاقية اعتنقت البيروقراطية ، طبقة اقتدت بالملك وآمنت بان ((**الناس على دين ملوكهم**)) . باعت نفسها مثله للشيطان ،

وفرطت في حقوق الشعب وثروات الأمة استرضاء للمستعمر ومستخدميه من الملوك واقتساما في الأسلاب ، واحتكارا للوظائف ، وهكذا كانت تنتقل عدوى الاثرة والأنانية والانحراف والنفعية من الدكتاتور الفرد ، الى حاشيته ، الى ساسته الحزبيين الى اتباعهم من الهتافين المصفقين ، الى أجهزة الحكم كل منهم ذنب للآخر تصاعديا والملك في القمة ذنب للاستعمار ، أما حقوق الشعب ومصالحه فكانت تضل وتختفي وتتلاشى في دواوين الحكومة الى أن تصير طعاما للفئران .

وما من مواطن الا وكان يعلم ان الملكية هي البؤرة الأصلية التي تنبعث منها نتانة البيروقراطية بعفونة متدرجة تنازليا .. ما من مواطن الا وجال في خاطره ذات يوم تساؤل بالفطرة : كيف أن آدميا يرث الأرض وما عليها من زرع وضرع وثمر وبشر ، تلقى كلها تحت أقدام مشيئته ، دمية تتعرض لعبثه ونزقه وشهواته ويصبح مستقبلها مرتهنا بنزواته مرتبطا بأهواء موظفين على شاكلته ، معلقا على جشع نفر من الاقطاعيين والراسماليين ومحترفي الحكم يحكمون على المجتمع بالجمود ويعارضون اي تجديد خشية ان يختطف التطور جزءا من مصالحهم وتنتقص العدالة قدرا من سلطاتهم اللانهائية ، ويمتلئ العلم بعضا من رقيق الأرض والمصنع من العمال والفلاحين .

« كانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض الذلة والخنوع وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ،ولايترك للابين .. الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف من الحصاد » (١) .

رأينا كيف أن الجهاز الحكومي على مختلف مستوياته لم يكن الا صورة مصغرة للحاكم الفردي الذي يضحي بحرية أمته وحقوقها ومصالحها . مقابل ان تبقى مصالحه .. الذاتية وسلطته الملكية مصونة محوطة برضا الامبراطورية البريطانية .

وعلى نفس الطريق المعوج سار كبار الساسة ثم غالبية الموظفين .

رأينا كيف أن الملك الذي كان اسدا علينا لم يكن أمام المندوب السامي الا نعامة تدفن رأسها في سجاجيد قصر عابدين رعبا من دبابة انجليزية ، وتترك للندن تعيين الوزارة التي تروق لها وتتفق مع اغراضها . وكذلك كان رؤساء الموظفين ولازالت لهم بقية امام مرؤوسيهم ينتفخون وفي وجوههم يصرخون وعلى الشعب يتعالون ويعقدون كل أمر . وأمام

---

(١) من الميثاق .

رؤسائهم يرتعدون ويركعون ولاكفهم يقبلون وفى مديحهم يكثرون الطبل والزمر .

رأينا كيف أن مولانا صاحب النذالة ، كان عملة ذات وجهين : سيدا على الشعب ، وعبدا للاستعمار .

حاكما على مصر ، ومواطنا فى قصر الدوبارة .

قائدا أعلى للجيوش المصرية ، وضابطا صغيرا فى جيش «اليزابيث» على نمط أبيه الذى كان ضابطا فى جيش ايطاليا ، ومن شابه أباه فماظلم .

وعن طريق هؤلاء التوابع كانت سيادة الشعب تئول آخر الأمر الى المستعمر ومع ذلك وبكل صفاقة وقحة ، كان يتسمى هـذا الحـكم بالديمقراطية ... ديمقراطية الملك الصـالح ... أو حكم «وزارة الشعب» ... ديمقراطية مزيفة مضللة . ديمقراطية الدخل والاحتيال .

كنا نتساءل عن المصدر الذى يستمد الدكتاتور الفرد سـلطته المطلقة ، ولم نكن من الغفلة أو السذاجة بحيث نصـدق نظـرية « الثيوقراطية » التى يستمد الحاكم سلطته — بمقتضاها — من مصـدر الهى . فلا يكون مسئولا عن أحكامه أمام الشعب . ولا يجوز لأى هيئة أو فرد أن يحد من سلطاته أو يخفف من طغيانه أو يعترض على استعباده، أو يتذمر على استبداده ، فهو القانون ، والدستور ملك يمينه ، هـو الآمر الناهى المطاع ، تدين له الرقاب بالولاء ، وتغض أمام طلعته الالهية الأبصار ، وتنحنى لحضرته الهامات ، ويسجد له الوزراء ، ويقبل أعتابه كل المواطنين حتى رجال الدين ، وصار هذا الأسـلوب « بروتوكولا » ينحدر الى الساسة من ملكهم ، والى المديرين من وزرائهم ، والى كبار الموظفين من مديريهم ، والى الموظفين من كبارهم ، والى الشـعب من موظفى الحكومة ، تسلط ، وتعال ، وطغيان ، ولا مسئولية ، ونفعية .

ولسنا من الذلة والمهانة بحيث نسلم بنظرية القوة التى يسـتمد الحاكم سلطته بمقتضاها من القهر والانتصار ، سواء أكان غازيا أجنبيا أم زعيم انقلاب داخلى يستولى على السلطة ، ان التسليم بهذه النظرية لا يعنى الا الخنوع ، ولا يؤدى الا الى اهدار القيم الانسانية والمعنويات الآدمية ، انها تقوم على الغصب والقمع والخديعة والعدوان والسخرة ، انها تعتمد على الاثرة والأنانية واحتكار الحاكم لثروات البـلاد بعد استيلائه عليها بحق الغنـائم والأسلاب ، وتتضمن احتقـاره للمواطنين واستعباده لهم بحق الأسر ، انها لا تليق الا بمجتمع أفراده نعاج ضاوية يحكمها أحد الذئاب الضارية . ولهذا بصقت أرضنا نابليون وحملتـه .. ولهـذا ناضل أجدادنا لطرد « أسرة محمد على » حتى وفق لذلك

احفادهم آخر الأمر بقيادة حفيد بار هو عبد الناصر ، فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

((ان قصص كفاح الشعب ليس فيها فجوات يملؤها الهباء .وكذلك ليس فيها مفاجآت تقفز الى الوجود دون مقدمات .)) (١)

ومنذ ذلك اليوم أصبح لا مكان للذلة والمسكنة والسلبية ،فلا يلومن المستضعفون الا أنفسهم ، هؤلاء المترددون عن ممارسة النقد ، الذين يقعدهم الخوف والوجل والاستكانة عن المجاهرة بالراى البناء ليساهموا فى تطهير الاجهزة الادارية من البيروقراطية والبيروقراطيين أرباب الغضب ... أقزام السلطة فى مختلف أدوات الانتاج .

دكتاتورية الطبقة : ادت بنا على مر الأجيال الى تزايد فى الفقر والجهل والمرض .. والهوان والخوف ، وهذه الأمراض الخسة نفسها هى العوامل السلبية البيروقراطية مما سوف تفسره فى غير هذا المكان كانت هذه الأمراض تتضاعف بينما يزداد الاقطاعيون ثراء وجاها وتكريشا وطغيانا . على حساب الشعب .

((كان راس المال يمارس الوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته))(٢) .

ليس منا من يقبل حكم ((الاوليجاركية)) اى سيطرة الأقلية الغنية، سيطرة راس المال الجشع ، الذى يتجمع من حبات عرقنا ، ويربو من نزيف دمائنا ، ويشتد من تسخير قوانا ، ويتكفل من تفتيت ملكياتنا ، وتترامى اطرافه على حساب ابتلاع ارضنا ومواردها بتوارثها ،المماليك، فالاتراك ، فبلاط القصور والاجانب من سمار الليالى ، والاغوات ومن استغلوا نفوذهم فى الحكم ومناصبهم فى الحكومة ليقتطعوا من أرض الوطن رقعا اصبحت لهم إبعديات ، ومن أمواله أرصدة فى البنوك وفراء للغانيات ، ومن اصوات الناخبين بالقهر والقسر ما يمكنهم من احتكار مقاعد البرلمان ليعيدوا سيرتهم الأولى فى حرمان الفلاح والعامل من حقه المشروع فى اجر عادل ، وحرية سياسية ، ورعاية علمية وصحية ، واجتماعية تناسب مكانته كدعامة للانتاج والثروة الوطنية والدخل القومى ، شىء من هذا لم يكن يخطر على بال هذه الطبقات . انها كانت تعتبر الدولة حظيرة دواجن آدمية فيها ما هو فلاح وما هو عامل وما هو موظف عادى ... عليها ان تكون اليفة ... وواجبها ان تبيض بيضا

---

(١) فلسفة الثورة صفحة ١١٣ .

(٢) من البشاق .

ذهبيا يتبعثر في كابرى والريفيـــيرا وباريس وعلى موائد الميسر ، وفى كؤوس الطلى واحضان الغوانى .

ليس منا من يقبل حكم الارستقراطية ، تلك الطبقة التى تتعـــالى بتفوق اجتماعى او اقتصادى أو علمى ، تتسلط به ، فنحن لا نؤمن بسلطة يستمدها فرد او طبقة من ذاتها أو شخصيتها نتيجة لفرص خاصة حرم منها العامة ، فكل سلطة مردها للشعب .

« ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه » (١) .

اننا ننظر بالهزء والسخرية والتحفز الى رواسب التعالى والغرور التى تتفشى بين بعض افراد الطبقات المهنية التى تشكل خطرا جديدا على الديمقراطية والاشـــتراكية بدأت تهب عواصفه مما يمكن أن نســـميها « الطبقـــات التكنوقراطية »(٢) والتى لابد أن تختصر طريق العودة الى صواب الميثاق قبل أن ترتطم بسلطة الشعب فتسود وجوهها . لقـــد انقضى الوقت الذى كانت الوظيفة فيه صفقة تؤخذ بالرشوة لتصـــبح للمستوظف مصدر رشوات ، وولى الزمن الذى كانت دواوين الحكومة وادارتها بورصة للتكنوقراطيين ومحترفى السياسة ومن يعيشـــون فى فى حمايتهم من الأحلاف والأذناب يتاجرون فى التنقلات والترقيـــات والعلاوات . ويتقاضون ثمن التسهيلات غير القـــانونية ويلاعبـــون بالمناقصات والمزايدات والممارسات .. انقضى هذا الوقت وولى . ولم تعد هذه الجرائم تنسجم مع طبيعة المجتمع الثورى الجديد .. المجتمع الديمقراطى الاشتراكى .. لقـــد كانت هذه المساخر من بين افرازات الديمقراطية المزيفة .

الديمقراطية المزيفة : أو طريقة « جلا جلا » التى كانت تسيطر بها « العصابة التقليدية على اجهزة الحكم بلا رقيب ولا حسيب ، ويتقـــلدون سيادة غير محدودة تذوب حيالها شخصية الارادة الشعبية العامة ، ولا تظهر الا أمام صناديق الانتخابات ، ليختار الشـــعب جلاديه من جديد بالارغام ، وتتكرر المأساة من جديد ، تسيطر على اجهزة الدولة الحيوية قوى لا تمثل فى الواقع الا نفسها ، وتؤثر مصالحها الخاصة على المنفعة العامة ، وتتصرف بالسيادة المستمدة من الأمة تصرفات جنونية طائشـــة فاجرة خائنة .

وكان اى صوت يحاول الاشارة الى ارادة الشعب ورغباته المكبوتة يقابل بالبطش والاضطهاد والتنكيل سواء فى المجال الادارى او فى محيط

---

(١) من الميثـــاق .

(٢) أنظر التكنوقراطية ص ٢٢ .

السياسة ، وما كانت أكثر عمليات النقل الى الأماكن النائية أو الفصل من الخدمة لهؤلاء الذين لقبوهم بالمشاغبين وما كانوا الا رجالا شجعانا امتلأوا غيرة على الأخلاق ومال الشعب وحقوقه واوتوا من الصلابة والجراة ما جعلهم يقولون « **البغل فى الابريق** » أو حاولوا اثبات ان « **الماء يجرى فى العالى** » ان لم يكن بالضخ الآلى فبالساقية والطنبور والشادوف .

وحتى القلعة الشعبية التى امكنها بطرق معجزة ان تقتحم البرلمان وتتنكب الطريق الى المقاعد النيابية بين شرور نظرات الارستقراطية الحاقدة المشمأنطة ، لم تكن تستطيع أن تفرض أى اصلاح شعبى . لأنها فى رأى الديمقراطية الزائفة ، لا تمثل اغلبية داخل البرلمان وان كانت تمثل فى الواقع الرغبات الصادقة والتطلعات الصارخة لمجموع الشعب، بعكس الأغلبية البرلمانية الزائفة التى كان نباحها يطغى بضجيجه على صيحات الاصلاح والتى لم تكن تمثل الا مصالح مصاصى الدماء . وكان هذا مع الأسف تأييدا لرأى « جيبون » بأن **سجل التاريخ حافل بالجرائم والأمثلة التى تبرهن على أن رخاء الخاصة ينتصر دائما على الحقوق الطبيعية للعامة ، وأن السيادة الشرعية ، مجرد فلسفة يرسى عليها اليوتوبيون الحالمون نظرية الدولة كما يتمنون ، لا كما هى فى الواقع**»(١) ولكن طبيعتنا اثبتت وقتية هذا الحال ، وانه لابد لليل الطويل من آخر ... ولابد لطغيان الديمقراطية الزائفة من ثورة شعبية تطيح بها .

« **ان أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباء دون تأثير حقيقى** » (٢) .

لقد اكدت لنا تجاربنا مع ديمقراطية الشعارات الدستورية المزيفة ، انها لم تكن تقصد الشعب بما تعنيه من حرية . كانت تعنى حرية الحلف غير المقدس فى استرقاق الشعب وتسخير قواه العمالية واغتصاب حاصلاته الاقتصادية ، كانت تعنى حرية اقتسام مراتب الحكم على جماجم الشعب وأكتافه من تحتهم . وفى القمة أعلى مراتب الحرية .. حرية الاستعمار فى استغلال الملك والوزير والخيل والطوابى والجنود والشعب فى لعبة شطرنج عالمية ، تحقق اهدافه العسكرية والاقتصادية .. اما الشعب فأصفار .. لا صدى لصرخاته ، ولا ضماد لجروحه ، وآسى لدموعه وكأنما ايلام الشعب هو الغاية من حكم الديمقراطية المزيفة ، وما البرلمان الا مظهر تستوجبه المدنية ، أو مكياج لحبك التهريج السياسى الذى تزاوله الدكتاتورية الطبقية .

---

(١) أسس السيادة ـ هارولد لاسكى .
(٢) من الميثاق .

وكان الناخبون تحت ضغط لقمة العيش وغريزة حب الحياة مرغمين على قذف أصواتهم فى الصناديق لصالح سفاحيهم آليا تتحكم فيهم عدة عوامل : خوف الطرد من الأرض أو الفصل من المصنع أو الوظيفة واتقاء التنكيل الذى بلغ حد القتل ، أو التجاوب مع ارادة البدنة ومسايرة العصبيات الريفية التى كان يسهل الجهل ماموريتها وتأثرها بالعاملين السابقين فافقدها امكان تحدى ارادة الاقطاع والراسمالية المسيطرة على اجهزة التشريع والتنفيذ والادارة .

ان هذه الخطوط الواضحة من التجارب العميقة قد حددت بلون الدم المهدور فى معارك النضال من أجل الحرية ، صورة جديدة للديمقراطية السليمة الثابتة من تربة امتنا واطهر مقدساتها ، النابعة من تجاربنا بآلامها وأناتها . فنحن نكره تمجيد الأفراد بمختلف أحجامهم ومستوياتهم ، ونمقت تقليد اى فرد مهما كان مركزه السياسى أو الادارى، سيادة أو سلطة مطلقة ، ونتبذ الطبقية واستئثار طبقة بالسلطة ، ونعتبرها نوعا من التمييز العنصرى .

ولذلك قامت الديمقراطية السليمة لتقضى قضاء مبرما على احلام الخاصة ، وتعيد السيادة الشرعية الى الجذور الشعبية العميقة التى يقع على كاهلها عبء دفع عجلة الدولة ومدها بطاقات الحياة والنشاط والنمو . ولم تعد سيادة الشعب غنيمة تقتسمها عصابات الأقوات والحريات « **ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها ان تمثل بحق وبعدل القوة المكونة للاغلبية وهى القوةالتى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان)) (١)**

واذا كان « ڤولتير » و « مونتسكيو » أبرع من حملا المعاول لهدم قلاع النظام الطبقى الاستبدادى فى أوربا نظريا فى القرن السابع عشر فان جمال عبد الناصر قائد الثورة العربية ، هو أروع من دك حصون الاستعمار والرجعية والاقطاع ورأس المال المستغل عمليا ونظريا فى القرن العشرين .

ولا تبدو هذه الروعة .. والبطولة فى انتصاره على كل هذه القوى البغيضة المتحالفة — فحسب — ولكن فى اصراره على تعقبها حيثما اختبأت خلف ثياب الوطن العربى ، وفى جحور العالم أجمع ، وفى

---

(١) الميثاق — الباب السادس .

مثابرته على تطهير المجتمع بكل أجهزته وتنظيماته من بصماتها النجسة ومنها البيروقراطية .

ولن ينسى التاريخ لعبد الناصر انه بعث فكرة الديمقراطية العربية السليمة المتطورة القائمة على السيادة الحقيقية للشعب على أوسع نطاق ؛ المتسامية الى مرتبة الديمقراطية المباشرة رغم اجماع جهابذة السياسة فى الشرق والغرب على استحالة تطبيقها .

والديمقراطية العربية السليمة التى هى حكم الشعب بالشعب هى وسيلة الشعب لاقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية وتكافؤ الفرص. وهى وسيلة نظيفة فاضلة نبيلة لأنها اخلاقية ، وقوية مستقرة ، لأنها شعبية واعية تخلصت من النفعية وأسباب الظلم الاجتماعى التى تخمد انفاس الحرية. ديمقراطية لا مكان فيها للحزبية أو القبلية او الطائفية التى توهن عزم الأمة وتهد قواها . ديمقراطية تجعل من الشعب كله حكاما ، لكل فرد فيها نصيب مساو - لأخيه من الحرية ومن مقدرات هذا البلد الأمين بقدر عمله وادراكه بعد ان أتيحت له كل الفرص - ديمقراطية لامكان فيها للبيروقراطية . ديمقراطية لم يعد لها من أعداء الا البيروقراطيون الذين يخشون ان تنال منهم حرية الرأى ويكشف النقد مساوئهم .أو أصحاب التطلعات الطبقية الرأسمالية والاقطاعية .

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم - هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى - كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من انتتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف»(١)

ولكن كيف يتم ذلك :؟

هيهات أن تتمكن المجالس الشعبية من ذلك بطريقة جديدة مادامت للبيروقراطية أروقة ومضاجع ومخابىء فى أجهزة الدولة التنفيذية . ومادام بين المسئولين فى الدواوين متيمون بالتسلط ومتفننون فى التعقيد .

وفى رأيى ان الظروف التى حتمت الاشتراكية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها - الجناح الآخر لطائر احد جناحيه الديمقراطية ، ولابد من الجناحين لينطلق طائر الحرية - فى رأيى انه من المستحيل ان يتحقق التطبيق الاشتراكى المنطلق المطلوب بدون اشتراكية الادارة ..

---

(١) من الميثاق - الباب الخامس .

بدون ديمقراطية الادارة . ان تاكيد سلطة الشعب على الاداة الحكومية لا يأتى الا برفع كابوس البيروقراطية أولا عن القاعدة الشعبية الادارية وتأمينها لتدلى باقتراحاتها فى تطهير الاجهزة وتحسين النظم . وثانيا برفع مستوى صغار الموظفين اقتصاديا وصحيا وثقافيا ومهنيا .

من المستحيل ان يقوم بناء اشتراكى شامل سليم على غير أساس ديمقراطى ، ومن المستحيل أن تكتسب أى ادارة طاعة الموظفين واحترامهم واهتمامهم مالم تقم على اساس اخلاقى يكفل الاخاء والمساواة والحرية والقدوة الحسنة والشورى فكلها مزايا الحكم الديمقراطى الاشتراكى - ولم يعد فى الامكان بعد أن انتشرت قيم الميثاق أن تكفل أى ادارة لنفسها ولاء واحتراما حقيقين مهما كان الضغط ومهما كان الارهاب - ولابد فى النهاية من ان ينكشف الانحراف والجمود والتعقيد والاهمال.

وبعد - هذه خطتنا وهذا هو ميثاقنا .

ان دولة هذا ميثاقها ، وهذا تاريخها ، وهذا شعبها ، وهذا قائدها ورائدها لابد ان تلوى بيد الحزم قياد الأقدار ، وتطوى بخيل العمل سفوح الزمن وتلاله الى قمة المجد ، لابد أن تستعيد سؤددها الغابر وقد زاده التطور رونقا .

كيف ؟

بالتنظيمات السياسية والادارية السليمة المتفاعلة ...

وبالعمل الوطنى الشعبى التقدمى .

مقومات التنظيم الرشيد : اذا تأملنا تاريخنا لوجدنا ان فترات المجد والخلق والابداع ، والتفوق الحربى ، وازدهار الانتاج المادى والعسكرى، تتفق مع عهود توفرت فيها للوطن العربى ولأجهزته السياسية والادارية، عدة عوامل اهمها :

١ - التحرر من كل اثر لأى نوع من السيطرة والنفوذ الأجنبى .

٢ - توفر الحكم الديمقراطى ، والادارة الاخلاقية الجادة ،وسهرها على حماية الحريات والمصالح الشعبية من سيطرة الفرد وانانية الطبقة.

٣ - اختفاء مظاهر الخلاف بين الجماعات التى كانت تتمثل فى الشيع والأحزاب والطبقات .

٤ - قيام نظام اقتصادى يكفل العدالة الاجتماعية ، وتذويب الفوارق بين الطبقات سواء « بيت المال أو ما يقوم مقامه من توالى اشتراكية متطورة » .

٥ ـ وحدة الصف العربى حول الأهداف الحيوية المشتركة ،واختفاء مظاهر الشعوبية والإقليمية .

٦ ـ وجود تنظيم سياسى يقظ يباشر أو يراقب تنفيذ هذه الأسس.

أما حينما تسير الأمور على غير ذلك : حينما كان الأجنبى يجد ثغرة بين صفوف وحدتنا ، ينفذ منها الى حصوننا يسيطر ويتحكم .. أو حينما كان التنظيم السياسى يسمح بانقسام الامة ، فتذرو رياح الحزبية حصاد قواها ، أو حينما كان البيروقراطيون يمتصون عصير الدخل القومى ولا يتركون خزينة الدولة فاكهة جافة ، ويعتصرون حياة الطبقة المنتجة من عمال وفلاحين ومثقفين ، والطبقة المدافعة من جنود بواسل .. فيسلب بذلك من أرواحهم الشعور بالانتماء للوطن ، ويحيى فى كيانهم اللامبالاة .. فتحولهم الى كتل بشرية جامدة خائرة ..

حينئذ كانت تخمد جذوات الفكر ، ويهبط حماس الدفاع ، وتذبل أزهار الفن وتتسكع مركبات الانتاج ، وتترنح القوى الشعبية ، وتنهار أركان المقاومة ، وتصبح الدولة مرتعا لعناكب الفقر والجهل والمرض ، ومنجما وحظيرة رقيق ملكا للمعتدين الأجانب .

ان العروبة لم تبسط جناحيها على قمة الكرة الأرضية ، ومفترق الطرق العالمية بين الهند والمحيط الاطلسى جزافا .

ان فرسان العرب لم يزلزلوا أسوار أوربا فى الأندلس بقيادة « طارق بن زياد مرة . ومن البحر الأسود بعد على الأناضول بسنابك خيول الأمويين مرة أخرى ـ بقوة السيف وشجاعة الفؤاد فحسب .

ان سر انتصار العرب على جيوش أوربا مجتمعة فى الحملة الصليبية لم تكن قيادة صلاح الدين الأيوبى وحدها .

السر بل السحر هو وجود تنظيم يقوم على الاسس الرشيدة السابق ايضاحها ، يعمل على تنفيذ الخطة الديمقراطية الاشتراكية التى يرتضيها الشعب العربى ، والتى تتمثل اليوم فى احكام الميثاق ... يقوم بتأصيلها اليوم تنظيمان احدهما سياسى ـ شعبى والآخر ادارى حكومى .

التنظيم السياسى

اذا كانت الفلسفة البراجماتية Brigmatism الواقعية المتطورة قد حددت أسلوبا معينا من التفكير ، ضربت له مثل الرجل الجالس فى ردهة فندق ينتهز فرص اقبال باقى النزلاء ، على اختلاف آرائهم ومذاهبهم

وفنونهم ، من عزلتهم فى غرفهم ، يعامل هذا ويناقش ذاك ليخرج من كل بستان فكر بأجمل أزهاره وأنضج ثماره التى تتناسب مع ذوقه ، وتوافق طبيعته ، وتحقق أغراضه ـ فان وضعنا الاستراتيجى فى صالة العالم بين أكبر ثلاث قارات ، وفاعلية شعبنا ونشاطه وذكائه وايجابيته على امتداد التاريخ ، وقدمه وعراقة عناصره الانتروبولوجية ٠٠٠ كل هذا وغير هذا ، جعلنا ذلك الرجل البراجماتى المتحفز الى المعرفة فى صالة الفندق العالمى ، فندق الحياة لا يكتفى بعلمه الخاص وتجاربه الشخصية ، وانما يطلع على تجارب وآراء أجناس العالم المختلفة وخلاصة معارفهم ٠٠ يقلب مذاهبهم ، ويتذوق مشاربهم السياسية المتنوعة ، يعرض عن الفاسد منها ، ويقبل على الفاضل بينها ، ويضاهى معالمهم بتراثنا ، فاذا به من بحر معارفنا الأزلية قطرة ، ومن شجر علومنا ثمرة ، ومن شمس نظمنا وفضائلنا قبس ٠

ونحن بين هذا وذاك نقنع من الخبرة بالعبرة ، ومن العبرة بالخبرة ، وهكذا بصقنا الحزبية عملا بقوله تعالى : « **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا** » ٠

ودرسنا نظم الحزب الواحد فوجدناها طبقية البروليتاريا ، وجربنا هيئة التحرير والاتحاد القومى ، فكانت مراحل تجريبية لنظام أفضل يقوم على أسس أكمل هى تحالف القوى الشعبية العاملة النظيفة كلها ، فى تنظيم سياسى نقى لا مكان فيه لمسخ سياسى أو اقتصادى ٠ ذلك التنظيم هو الاتحاد الاشتراكى العربى ٠ وهو التنظيم الذى يباشر العمل الوطنى السياسى ، والقالب الذى تنصب فيه الطاقات الفكرية والشحنات العملية المخلصة المؤمنة بمضاعفة الجهود المتنوعة لصالح الشعب ، يوجهها التنظيم حسب أحكام الخطة ٠ نحو بلوغ الأهداف ، وهو الطريق الرئيسى الذى تلتقى فيه مختلف المواكب الشعبية العاملة المتوثبة على اختلاف فئاتها ـ بلا تمييز ـ نحو غاية واحدة ، هى التى حددها الميثاق ٠ والتنظيم السياسى هو ملتقى الكفايات النزيهة والقيادات الواعية والقوى الشعبية الخالصة النقية من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية ، والاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى لبلدنا ٠

« الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها ، وتوجه العمل الوطنى ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم ، فى ظل مبادىء الميثاق ، وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها(١) » ٠

---

(١) من مقدمة الاتحاد الاشتراكى العربى ٠

فهو اتحاد بشرى وفكرى وتطبيقى . أساسه كل القوى الشعبية النظيفة البريئة من أى اثرة أو ميول رجعية انتهازية نفعية . هذا الاتحاد البشرى المزود بالوعى العميق والايمان اللامحدود بالقيم السامية النابعة من واقعنا ، الملتف حول مبادئه المتعصب لرسالته المحلية والانسانية الأخلاقية .. يشكل بتماسكه قلعة تحمى ثورتها وميثاقها ...

وأعضاء هذا التنظيم قادة ، ورواد ، وموجهون ، ومراقبون ، ونقاد، يمثلون ارادة الشعب وسيادته واحتياجاته ورغباته ، ويتقمصون ميثاق الأمة ومبادىء الثورة فهم مرايا ذات وجهين : على احداها تنعكس مشاكل المجتمع بكل تقاطيعها وملامحها وانفعالاتها ، فتبدو واضحة للأجهزة التنفيذية حتى تعمل على المعاونة الفعالة لحلها ، وعلى الأخرى تنعكس معايير الميثاق وتفاصيل خطوطه فتصطبغ بها سجاياهم وصور سلوكهم ، يتعاونون جميعا على قدم المساواة فى دفع عجلةالعمل الثورى وتتحاضن كفاياتهم وتتكتل وتتراص ، لتحمى مكاسب الثورة ، وتولد مكاسب جديدة للفرد والدولة والانسانية جمعاء ، وتتسلح فكريا وماديا وعقائديا بما يقيها تربص الحاقدين .

والمطلوب من الاتحاد الاشتراكى العربى أن يكون صورة مكبرة لمجلس قيادة الثورة ، وان تكون المبادىء والعلاقات التى تجمع أفراده وتنظم نشاطهم هى بنفسها وأصالتها ، التى وحد عبد الناصر عليها الشعب قبل أن يجسدها مجموعة من المبادىء فى ميثاق .. فاذا التآزر مكان التنافر ، والوئام يبدد الخصام ، واذا القوة محل الضعف ، والاقدام يزيح الاحجام ، وتتحول الهزيمة الى نصر ، والفر الى كر ،والمهانة الى مهابة .

والمفروض فى كل عضو بهذا التنظيم أن يقتدى برائده الأول جمال عبد الناصر ، الذى تبلورت فى كيانه ارادة الشعب وأهدافه من فرط الغليان ، وتشبعت روحه بآلام الجماهير وآمالهم ، ففجر بحسن التدبير ودقة التقدير ، تلك الثورة التى أطاحت بأعداء الشعب ، الذين طالما حولوا جموعه الحزبية الى فئات متصارعة وعائلات متقاتلة يرثون الثأر والدم جيلا بعد جيل ، فاعادهم القائد الحكيم الى وحدتهم الطبيعية بالغاء الأحزاب ، وجمعهم على الخير ، يلتفون حول عقيدة من صميم وجودهم ، واطلق الطاقات العمالية من آسار الفقر والبطالة ، واعتق السيد المواطن من رق الخبز والخوف الذى كان يتحكم فى صوته السياسى ويحول انسانيته أمام صندوق الانتخابات الى مجرد ببغاء وذيع ، لا يجيد من النطق الا ما دربه عليه سيده الاقطاعى أو غيره من سادة المال والادارة ، وكل عزائه فى ارادته المسلوبة ، ترديد المثل الخانع :

« ان كان لك عند الكلب حاجة قول له يا سيد » أو **« من اكل مال اليهـــودي يضرب بسيفه »** ان هذين المثلين ليصوران القيمة الحقيقيـــة للمتحكمين فى أقدار الشعب كما كانت تبدو للعامة .

حينما اتحدت الكلمة ، وتحالفت عناصر الشعب النظيفة ، اصبح أعداء الشعب كالجرائيم لا مكان لهم فى المجتمع المعقم : منهم من فر ومنهم من آل الى ضياع ، ومنهم فى مجرى تيار الزحف الشعبى المقدس من رسب فى القاع .

وكان من الطبيعى بعد ان تطهرت الأمة من الحزبيـــة وبددت سحب الغش والخداع والتهريج السياسى ـ كان طبيعيا أن يقف تحالف الاقطاع والاستعمار والاحتـــكار والأحزاب مكتوفا مذعورا أمام تحالف قـــواها الشعبية ، ولا يلبث أن يلقى ســـلاحه ومسروقاته ويولى الأدبار ـ واذا ببريق معدنها التاريخى يتوهج بالثقة والاعجاب فى المجتمع الدولى الكبير الذى عبد الاستعمار الى عزلنا عنه .. فتتوطد علاقتنا بدول العالم عامة ، ودول آســـيا وأفريقيا خاصة . واذا بأمتنـــا تشتهر كدولة صاحبـــة رسالة انسانية ودعوة صدق لحقوق الانسان وحرية تقرير المصير والسلام والحيـــاد الايجابى والتعايش السلمى ومحاربة الاســـتعمار بمختلف صوره .

وصار استيراد السلاح ممكنا . فاجتمع لها الى جانب القوة المعنوية سلاح وأصدقاء ، يعتزون بوجودها وسلامتها كرمز للدعوة الانسانيـــة التى كرست جهودها لها ، وكفيصل عدل وصراحة وحكمة فى المشاكل الدولية ، واتضحت هذه الحقيقة فى المؤازرة المادية والأدبيـــة التى كان لها أثر فى انتصارنا على جيوش الغدر الثلاثة خلال العدوان الثلاثى .

كانت تجربة كبيرة استغرقت عشر سنوات ، حاولنا فيها تنظيمات سياسية مختلفة لتحل محل الأحزاب ، يزاول فيها الشعب الديمقراطية على أوسع نطاق ، فكانت هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى .

وخرجنا من هذه التجارب الســـياسية بحقائق اكيدة الفاعلية ، وانماط مضمونة النجاح وقيم تكفل التقدم وتعصم من الزلل والخديعة والخسران، وقواعد ضرورية لا بد منها لضمان سير العمل الوطنى ـ فى كل المجالات على أسس شعبية صميمة ـ تضمن الاستقرار والرفاهية فى الداخـــل ، وسلامة حدودنا من الخارج . واهمها من الناحية التنظيمية هى الوحـــدة الوطنية .

هذه الأنماط وهذه القواعد هى روح الميثاق .

وهذا التنظيم الذى يحفظ للعمل الوطنى اتجاهه السليم نحو الغد الزاهر ، هو الاتحاد الاشتراكى العربى ، التنظيم السياسى الذى يؤمن اتحاد الأمة ومصالح الشعب .

مزايا الاتحاد الاشتراكى : أهم مزايا الاتحاد الاشتراكى أنه يحزم الشعب كله فى باقة واحدة لا مكان فيها لأعشاب الأحزاب بفرقتها وتعصبها وصراعها ومساوئها الادارية على الأداة الحكومية مما كان له أبلغ الأثر فى توسيع دائرة البيروقراطية فان أهداف الشعب وعزة الدولة لا يمكن أن تتحقق الا فى اطار الوحدة الوطنية بالتعاون والتشاور ومباشرة النقد ، والاتحاد الاشتراكى اذ يعتمد على الانتخاب الحر المباشر فى أوسع مجالاته وعلى مختلف مستوياته بالكفور والنجوع والأحياء السكنية والمؤسسات الجماهيرية ، فى المصانع والمدارس والدواوين والمؤسسات الماليةوالتجارية والمستشفيات ، بالقرى والمدن مراكزها وبنادرها ، ثم بالمحافظات . ان الاتحاد الاشتراكى بهذا النهج يمثل بحق وبعدل كل القوى المعبرة عن رأى الشعب المكونة لأغلبيته ، المتدرجة بعملية غربلة تشمل الجمهورية كلها ، وتصل الى قمتها فى حلقات متصلة متماسكة تمتد بالفاعلية من القاعدة الى القمة وبالعكس ، دون اى حواجز خصوصا وأن التشكيل السياسى يتيح فرصا أكثر لكل عضو بالقاعدة كى يدلى بالرأى ويبسط ما يعن له من أنواع المشاكل التى تبدأ أساسا من الوهن الادارى .

ومن ناحية أخرى فان امتداد جذور هذا التنظيم وشعيراته داخل كل الأحياء السكنية والمؤسسات الجماهيرية لما يجعل الاتحاد الاشتراكى فى أفضل المواقف الاستراتيجية التى تمكن أعضاءه من الرقابة الجادة المباشرة على كل أجهزة الدولة والأدوات الحكومية والمؤسسات والمصانع ومختلف قطاعات الانتاج والمرافق العامة . ومن هنا كان العبء الأكبر من محاربة البيروقراطية أمانة فى جيد الاتحاد الاشتراكى مما سوف نفصله بعد . ومما يدعم أركان هذا التنظيم ويحفظ اتجاهه فى خدمة الجماهير الشعبية على مبادىء الميثاق أن القانون قد كفل للعمال والفلاحين ٥٠٪ من عضوية لجانه المختلفة على الأقل ، وكان هذا خير ضمان لسيره الى جانب الشعب وتجنبه لمواطن الانحراف والزلل فى مزالق الطبقية .

شخصية الفرد العربى فى الاتحاد الاشتراكى : ان الاتحاد الاشتراكى وقد استمد قواعده من الميثاق لا ينتقص من قيمة الفرد فى المجتمع الاشتراكى ، ويؤمن بأن الانسان العربى الحر هو المصدر الأول لقوة المجتمع ، والمنبع الأصلى لكل أنواع الانتاج المادى والفكرى ، وأنه عنصر متميز الكيان له أعمق الآثار فى خطط الدولة ومشروعاتها وتاريخها أيضا بممارسة الديمقراطية السليمة .

ولقد جرت العادة فى النظم السياسية الأخرى على أن يقف نشاط الفرد سياسيا عند حد اختيار مرشح عنه ، لا يجوز له سحب الثقة منه قبل انقضاء مدة معينة ، أما عضوية الاتحاد الاشتراكى فقد كفلت للفرد العربى فيما عدا حق الانتخاب والترشيح والحقوق الطبيعية المعروفة ، أن يناقش ما يعن له من موضوعات فى منتهى الحرية فى اجتماعات الاتحاد ومنظماته التى هو عضو فيها ، وان يرفع رأيه الى أى هيئة قيادية مهما كان رأيه مخالفا لقرارات الاتحاد ، وأن يتقدم بالأسئلة والاقتراحات والانتقادات ، وان يطالب ويشكو ويناقش مختلف المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، بالرأى الحر مكتوبا أو مسموعا ٠

واشتراكيتنا فى هذا تخالف الاشتراكيات التقليدية والغربية ، التى دفعتها عقدة الراسمالية الى التطرف الذى جعلها تنتشل الفرد من عبودية راس المال لتضييعه فى غمار المجتمع ٠٠ فى دوامة الطبقة الاجتماعية ٠٠ فى طيات الطبقة العمالية ٠ وأهدرت آدمية الفرد ، واعتبرته مجرد آلة تخدم النظام الاشتراكى وتدعمه دون أدنى حق فى حرية مزاولة الديمقراطية السليمة فضلا عن حرمانه من أى قدر معقول من التملك المتوازن القنوع الذى لا يؤدى الى ابتلاع أو احتكار أو استغلال ٠

والاشتراكية الماركسية فى روسيا أوضح مثال لذلك ٠ فقد أنكرت بعد حق الملكية والقداسة الدينية والعواطف الأدبية ، أنكرت تقدير المشكلات الفردية الخاصة والآراء الشخصية والانتقادات ، وجعلت طبقة البروليتاريا وحدة أولية جديرة بالمعاملة دون أن تلقى بالا الى الأفراد المكونين لها ٠٠ تلك العناصر الآدمية الحية ذات الأحاسيس الانسانية التى تؤثر على سلوكهم ، وتفقدهم الايمان تدريجيا بمذهب سياسى يلغى كيانهم الذاتى ويغفل وجودهم الخاص ويعطى المجتمع دون الفرد كل عنايته ٠٠ وفى هذه النقطة يتقابل النظام الماركسى مع الراسمالية فى اجحافها بحقوق الغالبية العظمى من الأفراد المكونين للمجتمع ، وينتفى الغرض من النظام الاشتراكى الذى هو رفاهية الفرد وازدهار شخصيته ، فكلا النظامين الراسمالى والاشتراكى الماركسى قد وصلا بالفرد الى العدم : الأول جعل جهده سلعة فى الانتاج الصناعى ودابة فى الانتاج الزراعى ٠ والثانى عامله معاملة قطعة غيار صغيرة القدر والقيمة فى آلة هائلة هى المجتمع ٠

وما ضرنا لو استعرضنا ـ فى هذا المجال ـ شخصية الفرد فى أنظمة مختلفة لنعرف الى أى مدى يتمتع الانسان العربى بمظاهر اقرار الذات وأوفر قدر من الحريات فى مجتمعنا ؟

فنرى كيف أن المواطن « الأثيني » القديم قد مارس حقا سياسيا ممتازا باستثناء طبقة العبيد والأجانب ، اذ حرم كلاهمـا من حق الحكم أو ابداء الرأى ، خاصة وان طبقة العبيد كانت تعتبر أدوات الانتاج لا ارادة لهـا ولا مواطنة .

ولعل « الأبيقوريين والرواقيين » عند الاغريق هم أول من نادوا بأن غرض المجتمع وهدف البشرية هو تحقيق سعادة الفـرد ، ولكنهم نادوا أيضا بالسلبيـة وتجنب العمل السياسى التماسا للراحة والسعادة الشخصية .

وفيما عدا ذلك فان الفرد في الحضارات القديمـة كان مغمورا فى جنسه ليست لشخصيته الفردية اى معالم تذكر ، وكان الطـابع المميز للمدنيات القديمة ــ خاصة فى الهند والصين ــ هو عدم تقييد سلطات الحاكم بأى اتجاهات شعبية ، وذوبان الفرد في بحر الجماعة ، واختفاء حقوقه الغريقة فى أعماقها .

ولا نزاع فى أن « المسيحية » خففت من غلواء استعباد الجماعة للفرد والتهام الحاكم المطلق لكل حقوق واستقلالات الافراد بآرائهم خاصة فيما يتعلق بحرية العقيدة . فالمسيحية قامت أصلا على عتق العبيد ودعت الى حرية العقيدة ونجحت فى تصديع الكيان « الجماعى » الى حد ما . وألقت فى أرض أوربا بذرة الحقوق الانسانية للفرد .

وفى عصر النهضة تعهد انصار « نظرية العقد الاجتماعى » هذه البذرة بالرعاية .. مجدوا الفرد ، وقدسوا حرياته ، وأكدوا وجوده السابق للجماعة وبرهنوا على أن الجماعة لم تقم أصلا الا من أجل خدمة الفرد ، ووصلوا بذلك الى أن سعادة الفرد هى الغاية للدولة والمجتمع ، ونادوا بأن الفشـل كل الفشل لدولة لا تكفل للفرد مصالحه ، ولا توفـر له احتياجاته ، ولا تمنحه أكبر قدر من اقرار الذات السياسية .

وفى نفس القضية ــ قضية الكيان الذاتى للفرد قبل المجتمع سـاهم « جروتس » استاذ مدرسة القانون الطبيعى الحديثة فى القرن السـابع عشر ، فدفع بأن القانون الطبيعى هو الذى أسس الدولة بناء على ارادة الأفراد ، ومن أجل ضمان حرياتهم الانسانية الفطرية ، فلا يجوز اذن أن يحرموا من توجيه دفة الحكم . وبالتالى لا يجوز لأى حكومة أن تنتقص من حقوق الفرد أو يستغل موظفوها سلطات الوظيفة العامة . ومن الواضح أن جروتس قد استمد فكرته من الرواقيين ومن شيشرون الرومانى .

ولقد شرح شيشيرون فكرة القانون الطبيعى على أنها قواعد أخلاقية نابعة من عقل الانسان وهى أسمى من القانون الوضعى وأعم . فالقانون

الطبيعي أصل القانون الوضعي وأبقى منه وأخلد على مر العصور • تتغير القوانين الوضعية وتتعدل أما هو فخالد الى الأبد بنفس المعايير الأخلاقية. والشعب على هذا الأساس مصدر القوانين ومؤسس الدولة • وبالتالي لا تكون السلطة حقيقية وفاضلة الا اذا استندت الى الشعب وعملت على تحقيق مصالح الأفراد وحماية حرياتهم • وهذا ما لا يتم طبعا الا بأجهزة ادارية تلتزم بهذا المفهوم •

وفى هذا الصدد لا يمكن ان نغفل أثر « سيتيكا » فيلسوف الرومان الذى رفع عقيرته مناديا بسيادة المواطن مطالبا برفع مستواه السياسى ، باكيا على ما سماه « بالعصر الذهبى » الذى كان يحكم الناس فيه أرجحهم عقلا وأوسعهم حكمة ، بمقتضى القانون الطبيعي العادل المبنى على المساواة. والذى يهمنا من فلسفة « سيتيكا » وحكمته إنه أكد أن الفساد لم يدب فى المجتمع الا عند ما تحول الحكام العقلاء العدول الى الاستبداد والجشع والتملك مما جعل الصراع والتكالب على الملكية يتفشى ويزداد خطره حتى التهمت هذه الظاهرة حريات الأفراد ومصالح غالبيتهم • وهذه الحالة من الفوضى هى التى أوجبت ايجاد القوانين الوضعية الملزمة لجميع الأفراد ، حتى يعود الاعتدال والتوازن فى المجتمع •

وتمخض القرن الثامن عشر عن « آدم سميث » الانجليزى فاعتنق فكرة الفيزيوقراط وتبعه نفر من المفكرين الفرنسيين • وتطرفوا بالقانون الطبيعى وانحرفوا به الى الناحية الاقتصادية الفردية تدفعهم مادية الغرب • وأدى بهم قصر النظر الى التركيز على المطالبة بالحرية الاقتصادية الفردية دون أدنى تدخل من الحكومة بأى رقابة أو توجيه أو تنسيق أو تحديد • ورفعوا شعارهم المشهور « **دعه يعمل** ، **دعه يمر** » • وكان هذا يعنى فتحا لبوابات الاقطاع والرأسمالية المستغلة المحتكرة ، ويعنى أيضا التمهيد لسيطرة رأس المال على الحكم دون أن يكون للحكومة أى حق فى سلطة اقتصادية تضمن بها حق غالبية الشعب ، أو أى حيلة فى ايجاد التوازن وتوفير الفرص المتكافئة بين الأفراد • وسميت هذه الفكرة « **المذهب الفردى الحر** » • ولم تكن فى الواقع الا ترخيصا لرأس المال بأن يتضخم على حساب افلاس الثروات العادية والصغيرة ، وعلى حساب شقاء العمال وظلم العامة واستمراء دمهم • وفى ثنايا تطبيق هذا المبدأ الغى بالتدريج الكيان الفردى للذات الانسانية الذى قام هذا المبدأ لاقرارها : فوصل فى النهاية الى العكس تماما •• وصل الى تركيز السلطة والارادة والحرية فى ايدى حفنة من الرأسماليين الذين استأثروا بالسيطرة السياسية على الحكم • وتلاشت أمامهم حرية الشعب وحقوقه الطبيعية ، واصبحت هذه الحقوق مجرد أسطورة أو حلم ، ليس لها ظل فى عالم

الحقيقة الا حكم حفنة من الأقوياء الأثرياء لملايين الضعفاء الفقراء ، حكما دكتاتوريا لا أثر فيه للديمقراطية ٠

واعتقد أنه من تكرار القول أن نعيد شرح كيف أن الانسان العربى قد أحيط باحترام المجتمع ورعايته ، وتمتع بحقوق طبيعية وافرة لم يتمتع بهـا مواطن غيره ، فقـد كفلت له مبادىء الاسلام من بروز الشخصيـة الفردية الحرة ومن مقومات الكيان الذاتى ومن عناية المجتمع ما يحفظ عليه انسانيته واستقلاله ٠ وكذلك المسيحية : اعتبرت الانسان صاحب رسالة ومسئولية بالنسبة لنفسه ولغيره ٠ غير أن الاسلام أكد ان اصلاح الفرد هو بداية الطريق الى اصلاح المجتمع وانه لا صلاح لمجتمع الا عن طـريق الفرد الصالح الذى تتوفر له امكانيات الرأى الحر الناضج وضماناته حتى يستطيع أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ٠

تلك الحرية هى العمود الفقرى لنظام الاتحاد الاشتراكى العربى ٠ فهو اتحاد فكرى عقائدى يؤمن بالديمقراطية ويمارسها ، ويدعم الاشتراكية ويراقب تطبيقها ، ويحرس مبادىء الثورة الستة ويندفع بها نحو اهدافها ، ويحمى مكاسب الشعب ويعمل على تنميتها ، يقاوم السلبية والبيروقراطية والانحراف ٠

وسبيل الاتحاد الاشتراكى الى ذلك هو مزاولة الديمقراطية السليمة : ديمقراطية كل الشعب التى ترمى الى أن تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حتى تحولها الى أداة شعبية وممارسة النقد والنقد الذاتى الشجاع التى تمنح العمل الوطنى فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل ٠ وفى هذا النحو أوصى الميثاق بحماية حرية النقد حماية للعمل الوطنى وتوسيعا لقاعدته (**ان ممارسة الحرية على هذا النحـــو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له**) ٠

وعلى هذا فالحرية التى يتمتع بها عضو الاتحاد الاشتراكى العربى ، حرية ارتقت الى درجة الالزام بالادلاء بالرأى ، ومراقبـة مجريات الأمور ونقدها ، وابراز المشاكل واقتراح أوفق الحلول لها ٠ وعلى هذا الأساس لا بد أن يقوم التنظيم السياسى بتدريب الأعضاء وتربيتهم سياسيا وعقائديا واداريا ٠

ومن هنا فان الأمل كبير فى ان تتولى تلك السلطة الشعبية الهـائلة أمر القضاء على البيروقراطية بما أوجبه عليها قانون الاتحاد بمادتيـــه الخامســـة والتاسعة من مزاولة النقد ومقاومة السلبية وابداء الرأى فى مناقشات حرة والاستجواب والاقتراح والشكوى وتوجيه الجماهير سياسيا

للعمل الاشتراكى ، وتعريفهم بالحقوق والواجبات ، ومحاربة البيروقراطية وحث الأعضاء ، وملاحظة تنفيذهم لمبادىء الميثاق وسياسة الاتحاد الاشتراكى العربى وفقا لما تتطلبه حاجة الجماهير وحقوقهم فى مجالات الخدمة العامة .

ان مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ امكنه أن يغير وجه التاريخ لا فى مصر وحدها ، ولا فى الأمة العربية فحسب ، ولكن فى العالم بأسره، ولم يكن يتكون الا من بضعة عشر ثائرا ، ومن ورائهم الشعب . فكان خليقا بالعشرين ثائرا الذين يشكلون لجنة المؤسسة الجماهيرية فى كل جهاز ، وفى الوحدات الأساسية ، أن يغيروا وجه الادارة باستئصال شأفة البيروقراطية . فهم رواد الطليعة الاشتراكية المسئولة عن توجيه العمل الوطنى والرقابة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادىء الميثاق . وهم اذ يجتمعون سياسيا مع غيرهم فى مراكزهم الرسمية بالادارة ، يجب أن يفهموا ان وضعهم الاشتراكى يجردهم من أزياء المراكز والمناصب ، ويذيب مقتضيات الفوارق . فلا سيادة الا لقيم الميثاق ، ولا تبعية الا للحق ، لا خوف ولا ارهاب . معنى هذا أن يؤمن كل عضو اشتراكى بأن الاتحاد الاشتراكى — وهو من بين أفراده — ليس الا كما قال الرئيس جمال : « **تحويل الشعب كله الى مجلس قيادة ثورة يمارس الديمقراطية السليمة** » فكل لجنة بهذا تكون مجلس قيادة ثورة محلية تعمل على عز الجهاز الادارى الذى تعيش فيه ، تعمل على تحسين توزيع القوى البشرية، وتنهى مظاهر المحاباة والتمييز والاثرة والاضطهاد والحرمان ، تلك المعوقات والحواجز التى تحول دون رفع امكانيات التقدم الثورى لصالح الجماهير ، وتقضى على الرواسب الادارية والمخلفات الروتينية التى لا تتناسب مع مجتمع الكفاية والعدل الذى يعمل كل من الشعب والدولة على توسيع أبعاده .

الوقاية من الانحراف السياسى :

ان الحرص على سلامة بناء التنظيم السياسى ، والحذر من أن يتطرق الانحراف الى بعض أفراده ، يدعونا الى البحث عن اجراء وقائى . ذلك أن انحراف بعض ممثلى الجماعات فى المجالس المنتخبة أمر شائع . وكثيرا ما طالعتنا به المجالس القروية والبلدية والبرلمانية وغيرها قبل الثورة . وحتى مجالس ادارات الجمعيات والروابط والنقابات العمالية ، لم تسلم ممن تحولوا بعد الفوز — بفعل الأنانية — من جانب الناخبين الى جانب أصحاب المصلحة المضادة لحقوقهم .

لهذا فان قانون الاتحاد الاشتراكي العربي بعد أن فصـــل الأهداف والتنظيمات والحقوق والواجبات ، عين في المادة ١٥ الخطوط العريضـــة لموضوعات الانحراف ، ثم حدد في المادة ١٦ العقوبات التي تحيق عن تثبت ادانته ، وتتراوح بين التنبيه والفصل من العضوية العامة ·

ولكي يكون القانون قوة ضابطة كافة ذات فاعلية ، لابد من تحقيق قدر كبير من سلطة الوصاية الادارية تمارسها اللجان تنازليا على اللجان التي تليها في التدرج الهرمي · ولا بد أن يتخلى القائمون بسلطة الوصاية عن الأسلوب المكتبي ، وأن يلتزموا الأسلوب الميداني المتحرك النشط ، بمعنى ألا يكتفوا بمجرد الاطـــلاع على صور جداول الأعمـــال ورؤوس الموضوعات والقرارات التي تصدرها اللجان · وانما عليهم أن يقوموا دوريا وباستمرار وفجائيا ، بزيارة الوحدات والاشتراك في جلساتها ، والاطلاع على مضابط الجلسات الحرفي حتى يستطيعوا مزاولة سلطة التوجيـــه والارشاد عن علم ودراية بطبيعة المشكلات المحلية التي تختلف وتتفاوت درجة شدتها ونوعيتها من وحدة الى أخرى ·

ان تحقيق الوصاية الادارية يؤدي الى حماية تصرفات الأشـــخاص اللامركزية في مختلف المستويات من الجحود والجمود والسلبية والافتئات وتجاوز الحدود(١) ثم هي في مجال وحدات القطاع العام تحقق فـوائد سياسية وقانونية وادارية ومالية للدولة : فهي سياسيا تؤدي الى ربط حلقات التشكيل السياسي في سلسلة متماسكة متواصلة متداخلة فتختفي المسافات البينية العازلة فيما بينها وتيسر للتيارات العقائدية أن تسري من القمة الى القاعدة بسرعة ووضوح · وقانونيا تؤدي الى احترام القانون وتنفيذه دون تفريط أو افراط ، واداريا تدفع الى مداومة عقد الجلسات بصفة دورية دون جمود ، وتنفيذ القرارات في اطار من حسن الأداء والايمان بمبادىء الميثاق · أما الفوائد المالية فتتلخص في أن ممارسة الرقابة الجادة بلا مجاملة ستؤدي آخر الأمر الى تشجيع عمليات النقد التي تسفر عن وفورات خيالية في ميزانيات بعض الوزارات والمصالح والمؤسسات تكفي لتمويل أكثر من مشروع ينتظر دوره في خطة التنمية(٢) ·

---

(١) نظم الادارة المحلية ــ دكتور حشيش ·

(٢) راجع التربية العقـــائدية ــ الفصـــل الخـامس من هذا الـكتاب ·

الفصل الخامس

المبادئ الإدارية للأجهزة الحكومية

تمهيـــد :

ان نشاط الدولة التنفيذي ينصب في عدد من الأجهزة الادارية الكبرى، يقل عددها أو يزداد تبعا لخطتها الاقتصـــادية ، وكل من هذه الأجهزة الكبرى يمثل قطاعا ضخما من قطاعات العمل الوطني . وتختص كل هيئة بالأعمال التي من فصيلة واحدة ، تقسمها الوزارات على مصالحها وفروعها واداراتها وأقسامها ، فنرى هيئة منها تصون الأمن العام وتحافظ على الممتلكات والأموال والأرواح ، وأخرى تتولى القصاص والقضـــاء بين الناس بالعدل ، وغيرها تتكفل بالزود عن حدود الوطن وتحمي الأرض وما عليها من العدوان الخارجي ، ورابعة تنظم علاقاتنا الخارجية مع دول العالم .وخامسة توفر المـــاء اللازم لرى الأرض وتصرف ما يفيض عنها ، وسادسة تتحمل مسئولية تعليم النشء وتربيته ، وسابعة تهتم باشباع الثقافة وارشاد الشعب ، وثامنة تشرف على التجارة الداخلية والخارجية، وتاسعة تدبر المواد التموينية اللازمة لاشباع المواطنين وتنظم اســـعار السلع ، وعاشرة تعمل من أجل وقاية الأبدان من الأمراض وعلاجهـــا وغيرها تتولى تنظيم حركة النقد والعملات ... الخ .

وكلها تعتمد في أعمالها على دعائم قانونيـــة توجيهيـــة ، ولوائح تنظيميـــة ، وقوى بشرية وأرصدة مالية ، بالاضـــافة الى المباني والآلات والأمتعة والأدوات .

يسرى هذا على كل الدول بفرق واحد وهو أن الدولة الاشـــتراكية يدخل في نطاق أعمالها الاشراف على مؤسسات الانتاج المنظور ، ومهما اختلفت اختصاصات هذه الأجهزة فالمفروض ان تسير أعمال كل قطاعاتها في خطوط متوازية ، في وقت واحد ، نحو اتجاه واحد ، هو تحقيق الخير العام لمجموع المواطنين . والجدير بالذكر أن الأداة الحكومية في الدول التي تعتنق المذهب الفردي ... يتضاءل نشاطها وحجمها أيضا . اما حيث يطبق النظام الاشتراكي فان مسئولية الحكومة حيـال الشـعب تتسع . فتتسع تبعا لذلك دائرة الأداة الحكومية ، وتزداد اعمالها حتى تشمل كل مظاهر العمل تقريبا ويتضخم عدد العاملين بها ، كمـــا أنه يلاحظ أن التطبيق الاشتراكي يحول غالبية المؤسسات الكبرى الى مرافق عامة تتحول الى النفع العام ، وينتفي منها الانتفاع الخاص ونتيجة لذلك تدخل تحت طائلة الاشراف والرقابة الشعبية في مجتمعنا .

أهداف المرافق العامة ومبادئها :

وتتميز المرافق العامة بأن الهدف منها هو خدمة الشعب باشباع احتياجاته المشتركة المادية والفكرية والتنظيمية والصحية وغيرها • كما أنها لا تعمل لمنفعة الحكومة أو موظفيها بوصفهم موظفين ، وانما لمنفعة الشعب ومن بينهم الموظفون كأفراد من الشعب • وعلى سبيل المثال فان وزارة كوزارة الصحة أو الرى ، لا يقصد من انشائها تشغيل الأطباء والمهندسين ومنحهم المرتبات الأصلية والاضافية والبدلات المتنوعة ولكن القصد الأصلى هو وقاية الشعب وعلاجه من الأمراض وتوفير أكبر قدر ممكن من الماء لرى الأراضى والتوسع فى اصلاح البور وتعمير الصحارى وما الى ذلك من أعمال تعود على الشعب بالرخاء • وتخضع المرافق والأجهزة الحكومية الى ثلاثة مبادىء :

١ ـ انتظام سير العمل ، واطراد تقدمه لتحقيق الكفاية الانتاجية •

٢ ـ تطبيقه لمبادىء المساواة وتكافؤ الفرص فيما يؤديه من خدمات شعبية وفى معاملة الموظفين دون تحيز أو تمييز أو تفضيل •

٣ ـ مرونة النظم المعمول بها فى الجهاز وسرعة استجابتها للتطور مع مقتضيات التغيير والتعديل حسب تغير الظروف السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بالدولة •

١ ـ الانتظام والتقدم :

وضمان الانتظام والتقدم يقتضى الدقة فى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والاهتمام بتوزيع القوى البشرية توزيعا سليما ، ورفع المستوى الثقافى والعلمى والفنى والمهنى بين فئات الموظفين ، ورفع مستواهم المعيشى والصحى والنفسى ، وشغل أوقات فراغهم بطرق ايجابية بناءة ، والقضاء على كل أسباب سيطرة الروتين وانخفاض مستوى المهارةالادارية والكفاية الانتاجية ، وتخفيف حدة الشعور الطبقى بين درجات السلم الادارى ، ومعالجة مشاكل السكن والمواصلات فى محيط الموظفين وازالة أسباب شكاياتهم عامة •

٢ ـ المساواة وتكافؤ الفرص :

أما مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فذوشقين : أحدهما يتعلق بمعاملة الجمهور على أساس من التزام الموظف ، والآخر يتعلق بالمساواة بين الموظفين أنفسهم وتذويب الفوارق المختلفة بين مستوياتهم •

٣ ـ مرونة التنظيم :

وتغيير اللوائح الحكومية القائمة ، أمر ضرورى ، بل شرط أساسى

لامكان مسايرة أعمال أجهزتها للتقدم الثورى الجديد فى كل المجالات - وستعالج كلا من هذه العناصر بشىء من التفصيل .

انتظام الادارة وتقدمها

المقصود بهذا المبدأ هو الحرص على سير العمل بدون توقف حتى لا يترتب على ذلك تعطيل مصالح الجمهور وارتباك أمورهم ، وتعريض أمنهم أو صحتهم أو أى من مستلزمات حياتهم لخطر الفوضى ، فينهـــار ركن من أهم أركان ضرورة وجود المرفق .

الانتظام :

ولقد أرسيت لذلك مبادىء قانونية تفصيلية تنظم التعيين والاستقالة، وتحرم الاضراب ، الى غير ذلك من ضمانات استمرار العمل ، وعدم تركه، أو الامتناع عن أدائه ، سواء أكان ذلك بقصد عرقلته وتعريض مصـــالح الشعب للخطر أم كان بغير قصد ، وسواء أكان بأسلوب صريح واضح أم بأسلوب لولبى خفى .

ومن أجل ذلك توضع النصوص الادارية التى تنظم الاجازات المرضية والعرضية والاعتيادية وغيرها ، والتى تحدد مواعيد الحضور والانصراف ، أو تحدد قوالب الاستئذان للتغيب الطارىء للأسباب المختلفة كالاجازات الدراسية مثلا .

ولكن من المؤسف حقا ، أن هذه النصوص تلين تحت ثقـــل المراكز والمناصب كلما تدرجت تصاعديا ، وأن نصالها لا تكون حادة أو قاطعـة الا اذا صادفت رقاب المخالفين من صغار الموظفين والعمال أصدقاء المسئولية التقليديين الذين تحط رحالها عندهم كلما تقاذفها الكبار ولم تعد لهـــا مستقرا ولا مقاما ، كذلك نصـوص التخلخل الادارى المؤقت أو الدائم كالنقل والفصل ، ينعدم أثرهما تدريجيا كلما صعدنا بالبصر على السلم الادارى ، حتى تختفى أغلب مظاهرهما الجزائية بين الطبقات التكنوقراطية وبين الدائرين فى أفلاكهم من الامعات والأتباع ، الأمر الذى يقتضى وضع أسس دقيقة للنقل والفصل والجزاء ، بحيث لا تصبح نعمة للامعات ونقمة على دعاة الاصلاح فى يد الرؤساء .

وهذا المظهر البيروقراطى يهدم أول ضابط من ضوابط الادارة الحكومية فى محيط القدوة ، مما يدفع الصفوف الخلفية الى التفنن فى التحايل بطرق جهنمية على القوانين واللوائح المنظمة للاجازات والحضـــور والانصراف

وتنفيذ النقل سواء بطرق شعورية أو لا شعورية ولقد قرر العلامة «تارد» أن قانون التقليد والمحاكاة يشع أصلا من الأرقى والأكبر والأقوى ، بمعنى أن الأدنى يقلد الأعلى ، والأصغر يقتدى بالأكبر ، والأضعف يحـــاكي الأقوى(١) ٠

وهذه الحقيقة تدفعنا فى هذا المجال الى مواجهة هـــذه الحالة من البيروقراطية بالقدوة الصالحة ، القدوة الاشتراكية الديمقراطية الأخلاقية التى تؤم أفواج العاملين فى انتظام ٠

ولا تقتصر مظاهر البيروقراطية من ناحية انقطاع الموظف عن عمله ، على أنواع التخلف عن العمل واهمال قواعد المواظبة ، ولكن هناك ما هو أنكى وأضـــل سبيلا ٠٠ فكثيرا ما تقع تحت سمعنا وبصرنا صـــور من التأخير بانتحال أسباب ملفقة للانتداب الى أقاليم النزهـــة والاستجمام الموسمى كالمصايف ، أو حيث تقضى مصالح أصحاب النفوذ والأجرام التى تسير فى فلكهم ، ومن هذه الأحوال ما لا يقف مداه الى حد عواصم المحافظات ٠٠ بل يتعداها الى خارج الجمهورية كالسودان وغيرها من الأقطار العربية ٠ وغنى عن البيان ما يستتبع ذلك من نفقات السفر ، وبدلات اضافية متعددة ، ومضاعفة فى المرتبات تتحملها خزينة الدولة ، وفى نهاية الأمر يتحملها الشـــعب ، ومن هذه الصور أيضا الأجازات الدراسية ، والرحـــلات التفتيشية ، والتى لا تعدم التبرير بأنها لصالح العمل أو حاجته ، والعمل براء من دوافعها ، وما هى فى الحقيقة الا وسيلة لمصلحة ذاتية أهمهـــا الحصـــول على بدلات التمثيل والسفر والتفتيش والمنـــاخ والاغتراب وغيرها ٠

عوامل استمرار تقدم العمل :

أما الشق الثانى وهو توفر عناصر اطراد تقدم العمل ، فهذا يستوجب أمورا رئيسية يستحيل تحقيق الكفاية الانتاجية بدونها :

١ ــ « وضع كل عامل فى العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداده ٠٠ ومع ما حصل عليه من علم وتدريب ، وما تيسر له من خبرة لأننا فى حاجة الى كل عقل يفكر ، والى كل يد تعمل ، فى حاجة الى أن يفـكر كل عقل فى ميدانه الطبيعي وأن تعمل كل يد فى حقلها الطبيعى(٢) » ٠

---

(١) فلسفة العلاقات الاجتماعية ــ دكتور حسن شحاته سعفان ٠
(٢) من تقرير الميثاق ٠

فمن البيروقراطية أن يوضع المهنيون المتخصصون كالمهندسين والأطباء والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين مثلا فى الأعمال الادارية المكتبية كما هو متبع فى الأروقة العليا بالوزارات . ومن صور الاخلال بهـذا المبدأ أن يوضع فى منصب وكيل وزارة مساعد للشئون المالية والادارية : قاض فى وزارة العدل أو مهندس فى وزارة الأشغال أو طبيب فى وزارة الصحة .. وهكذا . وكأن خريجى التجارة من المحاسبين الخبراء لا يصلحون لهـذا العمل . ان هـذا تقليد لا يسـاير روح العصر ، ولم يتبع فيمـا مضى الا لضمان سير المصالح الادارية والمالية للطبقة التكنوقراطية بكل وزارة . باعتبار أن الوزارات قسمة بين مختلف الطبقات المهنية المختلفة ، تسـود كلا منها وزارة ، وتستأثر بخيراتها . ان المقصود من شغل هذه الوظيفة بواحد من الطبقة الفنية السائدة فى الوزارة وعدم تركهـا لأخصائى فى الشئون المالية والادارية ، يعنى أيضا الخوف على سرعة تحقيق التطلعات والمـكاسب غير المشروعة من أن يحدها أو يمنعها موظف من غير هـذه الطبقة . ومثل هذا يقال عن مديرى المكاتب والسكرتاريين وغيرهم ممن يفتقر الحقل الفنى الى خدماتهم ، بينما هم يقومون بأعمـال مكتبية وفى نفس الوقت يسدون الطريق أمام طابور طويل من الاداريين والكتابيين دون التطلع والترقى الى هذه المراكز اللامعة ، وهذا بالطبع يسحب من كيانهم حوافز التفانى والنشاط والحماس طالما فرصهم محدودة وضئيلة القدر .

ان ضعف التخصص وتقسيم العمل هو أبرز سمات الأداة الحكومية وأوضح عيوب بنائها الادارى .

ونظرة مقارنة للجدولين التاليين تبرهن على مدى صحة هذا القول .

الفئـــة	العـــدد
لا مؤهلات	٥٤٦
ثانوى مختلف	٢٠٣
ابتدائى	١٦٦
فنى عالى	١٥٣
صناعى عالى	٦٣
اعدادى	٥١
تجارى عالى	٢٠
قانونى عالى	١٨
كلية الآداب	١١
خدمة اجتماعية	٦
تحسين الخطوط	٥
معهد المعلمين	٥
فنون جميلة	٣
تجويد قرآن	٣
زراعة عليا	٢
كلية اللغة العربية	١
دبلوم لاسلكى	١
فن التمريض	١
المجموع	١٢٥٧

شكل (١)
الحالة الثقافية

الفئـــة	العـــدد
كتابيون	٥٩٩
خدمات	٣١٤
فنيون (مهندسون)	١٧٤
صناع	٥٠
اداريون	٣٨
رسامون	٢١
سائقون	٢٠
طباعون	١٥
قانونيون	١٢
خطاطون	٥
مترجمون	٣
مجلد	٢
حراسة	٢
مهندس زراعى	١
مرتب خرائط	١
المجموع	١٢٥٧

شـــكل (٢)
الحالة الوظيفية

هذان الجدولان يبينان الحالتين الثقافية والوظيفيـــة بديوان عام احدى الوزارات والرئاسة العامة لمصالحها المختلفة ، نسوقها مثلا من امثلة ضعف التخصص وتقسيم العمل ومن المهم أن نعرف طبيعة عملها فهى وزارة هندسية .

حقا ان الحاجز الفاصل بين المهندسين من خريجى كلية الهندسة ، وزملائهم من خريجى الفنون والصنائع ، والهندسة التطبيقية العليـا ،

ومن فى درجتهما ، هذا الحاجز من الانخفاض بدرجة يمكن معها تخطيته بسهولة ، خصوصا فى ميدان الميكانيكا والكهرباء باعتبار ان الحقل واحد ، والدراسات متقاربة ، من حيث المواد العلمية او المدد الدراسية . انه حقل هندسى واحد او متشابه . ولكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للاعراض الشاذة الآتية :

(أ) تشغيل خريجى المعاهد الصناعية العالية او الثانوية والاعدادية الصناعية فى أعمال مكتبية ، بينما مكانهم الطبيعى فى الورشة أو المصنع ، او فى مكاتب الرسم اذا تعذر تعيين المتخصصين فى الرسم الهندسى .

(ب) تشغيل خريجى كلية الآداب فى أعمال كتابية بالمستخدمين والحسابات وغيرها بينما يمكن الاستفادة من محصولهم العلمى واستعداداتهم الطبيعية فى ادارات مناسبة ، كالشئون العامة والترجمة ، وغيرها . وواضح من الجدول رقم (١) ان بهذه الوزارة ١١ فردا يمكن الاستفادة منهم فى تخفيف أزمة المعلمين بوزارة التربية والتعليم ، ومثل هذا يقال بالنسبة لخريجى معهد المعلمين الأربعة ، وخريج كلية اللغة العربية .

(جـ) وبنفس الطريقة يوجد ١٨ من خريجى كلية الحقوق ، لا يعمل منهم فى ادارات الشئون القانونية كمحققين سوى ١٢ وتبعثر الستة الباقون فى غير اختصاصهم ، ومثلهم ٦ اخصائيين اجتماعيين بالمؤهل ولكنهم كتبة بالفعل ، ومهندس زراعى من بين اثنين لا عمل زراعى له ، وملاحظ مبانى يحمل ابتدائية المعهد الدينى ، ودبلوم لاسلكى يعمل كاتبا وساعيا يحمل شهادة فن التمريض ، وثلاثة يحملون دبلوم تجويد القرآن مكانهم الطبيعى فى المساجد .

(د) ومن الملاحظ أن عدد الفنيين يبلغ ١٧٤ مهندسا ، وكما قلنا فان معظمهم يقوم بأعمال ادارية بحتة ، كادارة المكاتب الكبرى وسكرتاريتها ، وقد يكون الأمر مستساغا بالنسبة لمن تجمع أعمالهم بين الادارة والفن كمديرى المكاتب القيادية الفنية العليا والخاصة بالبحوث من درجة وكيل وزارة مساعد فما فوق بشرط ان تكون الاعمال الفنية من بين أعمالهم . اما ان يجمد هذا القدر الضخم من الخبرة الفنية فى المكاتب — فهذا من بين أسباب العجز الذى تعانيه الدولة فى القطاع الهندسى ، وما يعبر عنه بسوء تخطيط القوى البشرية . وفى ذلك قال السيد المهندس « عبد الحميد العبد » مقرر اللجنتين الدائمتين للأفراد الفنيين والعاملين ، فى المؤتمر الاقليمى لتخطيط القوى البشرية الذى

انعقد بالقاهرة في ٢١ مارس عام ١٩٦٣ : ((**ان اهم عناصر الانتاج هم الافراد ، وان رعاية الدولة (١) خلال مرحلة التطور يجب أن تتجه أولاالى حل مشاكل القوى العاملة ، وخاصة الفئات التى تعانى منها البلاد نقصا ... ان ما تقاسيه المشروعات الصناعية والانشائية من نقص فى المهندسين ، انما يرجع فى الغالب الى عدم الاستفادة بالكثير منهم فيما دربوا عليه**)) .

وما يقال عن طائفة المهندسين فى هذا القطاع يقال عن باقى الطوائف المهنية فى القطاعات الأخرى .

(هـ) ويلاحظ ايضا فى الجدول رقم (٢) أن عدد العاملين فى الخدمات من سعاة وفراشين ورؤسائهم ، يبلغ ٢١٪ من التكوين الادارى اجمالا ويبلغ فى احدى المصالح ٢٤٪ فاذا ما تفرعنا الى بعض المكاتب وجدنا انها تصل الى نسبة ٣ : ١ فى بعض المكاتب الكبرى رغم خفة ضغط العمل او انعدامه تقريبا ، بينما على نقيض ذلك فى الادارات الصغيرة ، أى فى قاعدة السلم الادارى ، ففى ادارة المحفوظات او الحسابات حيث تشتد الحاجة الى الخدمات تبلغ النسبة غالبا ١ : ١٥ وهكذا نجد انه بالرغم من تضخم الجهاز الحكومى بعدد العاملين فى قطاع الخدمات . الا أن المكاتب الكبرى هى التى تستأثر بهذا العدد بينما المكاتب الصغرى فى مسيس الحاجة الى هذه المحركات البشرية التى تنقل الاجراءات . أو تهىءالمبانى لراحة العاملين . ولا يهمنا ان نذكر اسباب هذا التضخم او نعيدها الى فساد العهود الماضية ونزوع الغابرين **الى احاطة انفسهم بالخدم والحشم سواء بالقصور أو الدواوين** ، بقدر ما يهمنا أن نشير الى أن مستوى الأداء لا يرقى الى المرتبة المطلوبة ، رغم هذا التضخم ، الا فى المكاتب الرئاسية العليا ، وفيما عدا ذلك ، وحيث تضمحل القدرة الجزائية ، وفى المستويات الدنيا يبدو الاهمال واضحا وتخبو حركة نقل الاجراءات، وتتعرض صحة صغار الموظفين الى الخطر من فعل تراكم الغبار وعدم العناية بتنظيم واتقان تنظيف المكاتب والحجرات .

ان الذى يتنقل على درجات السلم الادارى تنازليا بين حجراته يشعر لأول وهلة بتدرج هابط فى جدية الخدمة ، وعدد عمال الخدمات حتى تختفى تماما عند القاعدة الادارية ، وبالرغم من ان المكاتب العادية فى حاجة الى عناية اكثر لأنها اشد ازدحاما بالأفراد ــ ولأن معدل نصيب الفرد من المساحة المسطحة لا يتجاوز مترين مربعين فى اغلب الأحيان ولذلك بالطبع أثره السىء فى تعويق حركة العمل وتنقل الاجراءات من جهة وفى التأثير على صحة الموظفين من جهة اخرى.

---

(١) الاهرام الاقتصادى ــ العدد ١٨٣ .

(و) حقا ان سعة المكاتب القيادية أمر ضرورى لانعقاد اللجان واستقبال الرسميين من الزوار والخبراء ، ولكن الأكثر ضرورة أن يتوفر للموظف الجو الرحب النظيف الهادىء الذى يشجعه على اجادة العمل ، ومن أهم الأمور أن يتم تنسيق استراتيجية الحجرات والادارات ، بحيث تضمن انسياب الاجراءات الادارية المتتالية فى خط مستقيم على حجرات متجاورة متتالية تبعا لطبيعة العملية الادارية ، وبغض النظر نهائيا عن نزوع بعض الرؤساء أو ذوى النفوذ فى الاستئثار بحجرة معينة لمظهر أو ميزة معينة كما هو حاصل الآن على الأغلب . الأمر الذى من أجله اهتمت حكومة الثورة بانشاء المجمعات الحكومية ، ودرجت على التوسع فى تشييدها لتلافى هذه العيوب ، خصوصا وأن أغلب الوزارات ليست الا قصورا قديمة لا تتلاءم هندستها مع جغرافية العمل وطبوغرافيته الادارية الحديثة . ذلك أنه قد أصبح لكل نوع من الادارات نمط خاص من البناء ، توزع حجراته من حيث السعة والترتيب بحيث تتفق مع طبيعة العمل وتسلسله مما يكفل للأداء عناصر السهولة والاتقان والسرعة بادنى جهد وأقل تكلفة .

٢ ـ ارتفاع المستوى الثقافى والعلمى والفنى :

ان العنصر البشرى فى البناء الادارى يستحيل عليه افراغ طاقاته العملية بطريقة اكثر واحسن انتاجا ، مالم يكن مزودا بالقدر الكافى من العلم ، والثقافة والتأهيل الفنى المناسب لنوع العمل ، كل فى حدود اختصاصه .

ومما يؤسف له أن يوضح الجدول رقم (١) ان ٤٤٪ تقريبا من القوى البشرية فى هذه الأداة ـ كعينة لمختلف الادوات الحكومية ـ ليس لديهم أى مؤهلات دراسية ، ومن بينهم ١١٪ من الأميين الذين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة .

واذا علمنا ان ٦٦٪ من هؤلاء فقط يقومون باعمال الخدمات بين سعاة وفراشين وصناع ورؤساء سعاة ، اتضح لنا ان ٣٤٪ ممن لا مؤهلات لهم يقومون بأعمال كتابية وما يمت لها من أعمال مشابهة ، كأعمال النسخ على الآلة الكاتبة ، او فرز الملفات بادارات المحفوظات ، مع ملاحظة أن اغلب القائمين باعمال الآلة الكاتبة من ذوى المؤهلات المتوسطة والاعدادية .

ومن هذا يتبين ان اغلبية غير المؤهلين يقومون بالأعمال الكتابية العادية بمختلف الادارات والأقسام ، ومنهم من وصل بالأقدمية الى

مراكز حساسة ذات سلطة توجيهية وقيادية بهذه الاقسام . ولهـذا بالطبع اسوا الاثر في تسيير دفة الأمور في محيط ضيق وبأساليب ضحلة لا تكفل للعمل تقدمه ولا تسمح له بالتطور ومسـايرة روح العصر او مستوى الاحداث المحلية والعالمية في مختلف المجالات .

ولارتفاع نسبة الأميين وغير المؤهلين دراسيا اثر كبير في وجود الخصائص الآتية وشيوعها في المجتمع الاداري :

(أ) سيطرة الروتين : ان الانسان المثقف يستطيع بما أوتي من علم ومعرفة ، للنظريات والقوانين الحـديثة ، أن يناقش ، يؤيد ويفند ، ويبتدع ويجدد فيدخل بفاعليته أنماطا جديدة على العمل تطابق مقتضيات التطور فيصبح الروتين مطية المجتمع والأداة الحكومية . اما ضيق الأفق الثقـافي والعلمي فنتيجته الطبيعية الجهل بالنظم الادارية الحـديثة والافتقـار الى المرونة والجمود الاداري والعجز عن لتصرف بما يناسب المواقف الجديدة التي تتمخض عنها تطورات المـدنية المتكاثرة السريعة فلا يلبث الموظف في نهاية الامر الا أن يحني قفاه للروتين البالي العتيق . وفي هـذا المجال لا يسعنا الا أن ننبه الى ضرورة التوسع في استخدام الأثاث والآلات الادارية الحديثة .

(ب) انخفاض مستوى المهارة الادارية : ذلك ان غير المؤهلين يتعذر تأهيلهم اداريا بالقدر المطلوب لانجاز أعمال الوظيفة على وجه أكمـل . ويكفي لتوضيح هذه الحقيقة ما قرره المعهد الدولي للعلوم الادارية عن ان الجامعيين ، أنفسهم ليسوا صالحين لتحمل مسئولية الوظيفة ما لم يزودوا بدراسات ادارية تكميلية بعد التخرج او تنشأ لهم معاهد خاصة مستقلة يقتصر تخصصها على تخريج الموظف الصالح (١) فما بالنا بهـذا القدر الهائل من الموظفين غير المؤهلين الذين لا يصلحون لتلقي التدريب الذي انشيء من اجله معهد الادارة العامة وما ينظمه من دورات .

(ج) انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية : من تكرار القول ان نسهب في شرح كيف أن الانتاج في هذه الحالة يؤدي بطريقة آلية بحتة لاتساير القفزات التقدمية في مجالات الانتاج الاشتراكي الذي يعتمد على التعمق في دراسات فرعية لشتى الفنون والأعمال والمهن ، والجدير بالذكر أن الضحالة العلمية يصحبها انخفاض درجة الثقة بالنفس وازدياد معـدل الاعتماد على الغير مما يؤدي الى تفشي ظاهرة زحلقة الاجراءات تهربا من المسئولية .

---

(١) الادارة العامة – الدكتور الجمال .

(د) **وضوح الشعور الطبقى** : وهو ما يسمى فى التعبير العلمى «وضوح صلة السمو والانحطاط» .

ومبعث هذه الصلة ما يأتى :

١ — حدة الفوارق العلمية بين غير المؤهلين من المرءوسين وبين ذوى المؤهلات العالية واغلبهم تكنوقراطيون .

٢ — القصور الذاتى عند الأولين يقابله شعور بسمو عند الآخرين .

٣ — الشعور بضآلة الشخصية وضحالة الفعلية يؤدى الى الاقتناع الذاتى بوجوب الرضوخ والتبعية والطاعة العمياء وتنفيذ التعليمات مهما كانت خاطئة دون أدنى مناقشة مما يجعل الوظيفة تتحول احيانا الى نفوذ لا يحكم المنطق السليم .

ونتيجة لوضوح الشعور الطبقى بسبب التباين الشديد بين الفوارق الثقافية والعلمية والمهنية يصبح من العسير ايجاد التوافق والتقارب والاندماج بين كل العناصر البشرية للبناء الادارى كذلك يصعب خلق ادراك حقيقى لطبيعة مختلف مستويات العمل داخل الاطار الانتاجى العام ، رغم ضرورة هذا الادراك لجودة الانتاج وزيادته وسرعته .

ومن ناحية أخرى فان هذا الشعور الهدام يقف عازلا نفسيا بين درجات السلم الادارى . يحول دون تفاهم مختلف الفئات واتصالها اجتماعيا ويجعل كل فئة منطوية على نفسها . تعيش فى عالمها الخاص بعزلة عن الفئات الأخرى ، كما تغلف الفئات الرئيسية صاحبة النفوذ بسياج من الهيبة والتعالى يحول دون تبادل الآراء والمعلومات الحرة الصريحة اللازمة لصالح تطوير العمل وتحسينه .

وأخيرا فان هذا — فى مجموعه — يشكل عاملا الحقد الاجتماعى والتذمر ، الذى يؤدى الى مواقف سلبية ، والى كبت آلاف من الآراء الخلاقة والشحنات البناءة ، ولو من قبيل عدم المبالاة نتيجة لانعدام الشعور بالانتماء الجماعة . الامر الذى يستوجب الاهتمام بعقد اللقاءات الدورية الدائمة بين الرؤساء والمرؤوسين ، فى ندوات ومؤتمرات ورحلات ومعسكرات ، حتى تسود المجتمع الادارى علاقات أسرية انسانية .

٣ — ارتفاع مستوى المعيشة :

وأصبح ارتفاع مستوى المعيشة عاملا من اهم عوامل تقدم العمل وتطوره من حيث أن السواد الأعظم من أفراد الاداة الحكومية تعجز

اجورهم ومرتباتهم عن تيسير حصولهم على ضرورات الحياة ويرجع ذلك اساسا الى اسباب رئيسية عدة منها :

(أ) اضطراد زيادة السكان بدرجة تفوق نمو الدخل القومى : مما يجعل تحسين حال الموظفين والعمال اقتصاديا فى الاداة الحكومية امرا صعبا .

(ب) اعتماد الكادرات على تسعير الشهادات دون الخبرات ودون مراعاة لقيمة ما يبذل فى العمل من جهود عقلية او عضلية متفاوتة .

(جـ) ازدياد حاجات الفرد تبعا لتطور المدنية وتقدم سبل المواصلات التى حملت الينا انماطا جديدة من المعيشة ، تثير فى المجتمع حوافز التطلع والطموح بينما المرتبات لاترقى الى مرتبة اشباع هذه الرغبات المتطورة .

(د) ارتفاع موجات غلاء الاسعار عقب الحرب العالمية الكبرى عام ١٩٣٩ .

(هـ) تناكب الطوائف الفنية العليا فى التاثير على الحكومات الماضية المتعاقبة فى فترات الانتخابات والمطالبة بامتيازات تحققت لهم دون أن يحدث مثل هذا للموظفين العاديين والمستخدمين ، فبقيت فوارق المرتبات الاصلية والاضافية بينهم وبين المهنيين واضحة عميقة .

ان ارتفاع مستوى معيشة الموظف من اهم الشروط الواجب توافرها لاطراد العمل وتقدمه ، ذلك ان الانتعاش الاقتصادى عامل وقائى ضد الرشوة والاختلاس والتزوير والتبديد وغير ذلك من جرائم الوظيفة ، كما انه عامل ايجابى فى استنهاض الهمم وحب العمل والاقبال عليه بشغف واخيرا فان اقرار المرتب المناسب للعمل المناسب يجذب الى دائرة الاداة الحكومية الكثيرين من ذوى القدرات الفنية والعملية العالية الذين يفضلون الاعمال الخاصة ــ حيث المرتبات المجزية ــ عن خدمة الحكومية . والواقع أن حكومة الثورة قد بذلت محاولات مستمرة لتوفير الاستقرار للعاملين فى الجهاز الحكومى ، فارتفع الباب الأول من الميزانية عام ١٩٦٥ الى ٢٣٤ مليون جنيه بعد ان كان عام ١٩٥٣ لا يتجاوز ٥٤٫٨ مليون جنيه مجموع المرتبات والأجور .

هذا وقد ترتب على ازدياد نسبة انخفاض المستوى الثقافى والعلمى واصدار الكادرات على اساس من تسعير الشهادات ان زادت نسبة انخفاض مستوى الأجور خصوصا وأن اغلب القاعدة البشرية للاداة الحكومية كانت مدرجة على اسفل درجات كادرى المستخدمين والعمال

دائمين أو مؤقتين ، يتقاضون اجورا ضئيلة جدا تضعف قدرتهم الشرائية وتعجزهم عن توفير مقومات الحياة الصحية السليمة من حيث الغذاء الكامل والسكن الصحى والعلاج المناسب ، فضلا عن افتقارهم لوسائل الثقافة السمعية والبصرية سواء منها المطبوعات او الاجهزة ، مما يكون له أثر كبير فى تزويدهم بخبرات وقائية مهما اختلفت مجالاتها ، فهى تؤدى آخر الأمر الى تدعيم مركز الانتاج . وانخفاض مستوى المعيشة يؤدى الى انحطاط الحالة المعنوية ، وشيوع حالات القلق والتراخى ، وتفشى السلبية ومقاومة الافكار والأساليب الجديدة ، وصد الاعباء ، والميل الى الدشت والتحايل على الضوابط الاجتماعية ، وتادية العمل بطريقة سطحية بحتة لمجرد سد «خانة» تسديدا لثغرات قد تهب منها عواصف المسئولية والجزاء .

وجدير بالذكر ان اغلب من تنطبق عليهم هذه الصفات من العاملين بالأداة الحكومية ، لا سيطرة لهم على ما يبدو منهم من هذه الظواهر فقد اثبت علم النفس الحديث انها اعراض مرضية لاشعورية نتيجة لعمليات الكبت والاحباط ، بسبب العجز عن تحقيق التطلعات الحضرية لقصور الامكانيات المالية .

ومن الغريب ان الموظف الصغير او العامل الكتابى البسيط الذى يجعل بـ « **يوم الحكومة بسنة** » هو نفسه الذى يستطيع ان يجعل « **يوم الحكومة بثانية** » متى شاء ومتى وجد من الحوافز مايشجعه على تحمل المسئولية والتعجيل بالاجراءات - فتراه يتحايل على اللوائح الجامحة العقيمة الجامدة فاذا بها مرنة سلسة القياد ، ولكن أسباب المغامرة غالبا ما تكون لا أخلاقية وانما نفعية ذاتية ، وأحيانا تؤدى به الى الجريمة ، والسبب الأساسى هو التخلف الاقتصادى الذى تتولد عنه اغلب حالات الانحراف الادارى والتلوث بالرشوة . ومن المؤسف أن هذه الحالة قد بلغت حد حبس بعض الموظفين المستندات عن التداول بين الآخرين فى نفس القسم كوسيلة لاستنزاف منفعة من الموظف الذى يليه فى تسجيل الاجراءات ولو سيجارة اوفنجان من القهوة يتحصن به الأخير من عقوبة تحيق به على تأخير الاجراءات أو تفويتها .

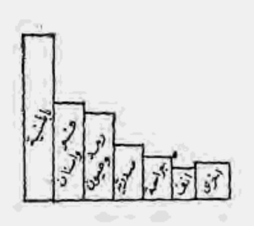
٤ - ارتفاع المستوى الصحى :

من العبث ان نتوقع الانتاج الغزير السليم من الموظف الضعيف السقيم الذى تتقاسمه الامراض ، ولا يتمتع بقدر مناسب من الرعاية الصحية والعلاج الكامل ، خاصة وان امكانيات غالبية الموظفين الاقتصادية تجعلهم عاجزين عن الفحص والعلاج لدى الأطباء المختصين ، فيكتفون

بالوصفات البلدية ، او يعتمدون على ما تصرفه المستشفيات العامة من عقاقير قد لا تكون مجدية .

والمرض كعنصر معوق للانتاج يعتبر من بين الأسباب البيروقراطية الهامة التى تعمل الحكومة على مكافحتها ، والمعروف أن مجتمعنا مجتمع ريفى كما ان الريف هو المصدر الرئيسى لتغذية الأداة الحكومية بالأيدى العاملة ، ومن المحزن أن ٩٠٪ من السكان مصابون بالبلهارسيا ، ١٥٪ منهم مصابون بالانكلستوما ، ٥٠٪ مصابون بالطفيليات ، ٤٠٪ بالانيميا (١) وتتسبب الامراض المتوطنة فى التهام ثلث جهد المصاب بها. وهذا يعنى أن الدولة تفقد ثلث الانتاج وثلث الدخل الحقيقى على الأقل بسبب الأمراض المتوطنة وحدها .

نوع المرض	النسبة
باطنية	٨٣٪
فم واسنان	٥٩٪
رمد وعيون	٤٩٪
صدرية وتنفسية	٣٢٪
جراحة	٢٧٪
انف واذن وحنجرة	٢٣٪
امراض اخرى	٢٣٪



شكل رقم (٣)

ونظرة الى الجدول رقم (٣) تعطينا فكرة واضحة عن مدى انخفاض المستوى الصحى بين الموظفين والعمال ومدى ما لذلك من أثر على الانتاج كيفا وكما ، مع مراعاة أن من بينهم من يعانى أكثر من مرض علما بأن هذه الامراض ليست بالضرورة كلها مزمنة :

---

(١) الاجتماع الريفى – دكتور محمد طلعت عيسى

نسبة انتشـــار الأمراض بين الموظفين

ولقد قررت اللجنة الصحية بالمجلس الدائم للخدمات العامة عام ١٩٥٥ ان الفحص الجماعي بالأشعة على الصدر قد اثبت ان ربع مليون فرد مصاب بالدرن الرئوى ، على الأقل بمصر ، وان حاملى ميكروب السل وذوى الاستعداد للاصابة به يبلغون مليونا ونصفا من السكان تقريبا فى كل عام ، ومن بينهم بالطبع ٧٪ من القوى البشرية المكونة للأداة الحكومية على الاقل بوصفهم اتعس حالا من نظائرهم ممن يعملون فى القطاع الخاص ، وأقل قدرة على الحصول على مساكن صحية ومواد غذائية كاملة . كما ان ٥٠٪ منهم على الأقل يلجأون الى المستشفيات الحكومية والى الوسائل الخاصة الممكنة فى علاج ماينتابهم من امراض. وبالرغم من أن الحكومة قد اهتمت بنشر الرعاية الصحية ، الا اننا نجد بعض الجهات كوزارة الرى لم تعط العاملين بها أى رعاية صحية .

ولمشاكل السكن اثر كبير فى انتظام سير العمل وحسن ادائه فقد لوحظ ان المستوى الصحى يرتفع حيث تتوفر المساكن الحكومية للموظفين ، كما هو الحال فى المستعمرات والمدن السكنية الملحقة بالأدارات الحكومية النائية كتفاتيش الرى ، والوحدات العسكرية وتفاتيش مصلحة الأملاك الأميرية أو الاصلاح الزراعى ، ويرجع ذلك الى ثلاث أسباب رئيسية :

(أ) توفر المسكن الصحى ذى الايجار المناسب .

(ب) مجاورته لمكان العمل مما يجنب الموظف او العامل مشاكل المواصلات .

(جـ) توفر وسائل شغل أوقات الفراغ بطرق بناءة .

١ ـ مشكلة السكن واثرها على العمل :

سقنا فيما مضى كيف ان التخلف الاقتصادى لغالبية موظفى وعمال الحكومة ، يجعلهم عاجزين عن السكنى الصحية التى تتوفر فيها الاضاءة والتهوية ومياه الشرب النقية ، مما يجعل اجسامهم المنهوكة فريسة سهلة للأمراض ، التى تجعل من انتاجهم العقلى او العضلى مجرد محاولات عديمة القيمة ، ولقد ادى الى استفحال هذه الظاهرة الارتفاع الفاحش فى ايجارات المساكن ، مما حدا بحكومة الثورة الى بذل الجهود المضاعفة المتتالية لمعالجة ازمة الاسكان بمختلف الوسائل ، فاتجهت منذ اللحظة الأولى الى انشاء وتمويل مشروعات الاسكان ، وتوفير المساكن لذوى

الدخل المحدود ، فبلغ عدد ما انشأته من مساكن للتمليك التعاوني حوالي ٤٢٥٠ مسكنا ، وبلغ ما شيدته من مساكن شعبية للايجار حوالي ١٨٥٠٠ منها ١٦٥٠٠ بالقاهرة والاسكندرية والسويس وبلبيس والباقي بالاقاليم، هذا وقد تقرر اقامة ٣٣٥٠٠ مسكن سنويا في انحاء الجمهورية في الخطة الخمسية على ثلاثة مستويات ، لذوى الدخل المحدود والمتوسط وفوق المتوسط .

كذلك اتخذت حكومة الثورة من التشريعات السكنية اجراءات وقائية لحماية السكان من جشع بعض الملاك فأصدرت لخفض ايجار المساكن: القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ثم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد ايجار المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وبالرغم من ذلك فان الحالة السكنية الراهنة لمجموع موظفي وعمال الأداة الحكومية ، لا زالت

الفئات	النسبة المئوية
ايجار عادي	٧٩ ٪
مساكن شعبية	٧ ٪
ملاك	١٤ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

سكان عاديون
٧٩ ٪
ملاك
١٤ ٪
مساكن شعبية
٧ ٪

شكل (٤)

حالة الملكية والعكس

الفئات	النسبة
البعد عن العمل	٤٣ ٪
ضيق أو رديء	٢٩ ٪
ارتفاع الايجار	٢٨ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

البعد عن العمل
٤٣ ٪
مساكن ضيقة أو رديئة
٢٩ ٪
ايجار مرتفع
٢٨ ٪

شكل رقم (٥) مشاكل السكن

فى حاجة الى تخطيط خاص وعناية فائقة . ويحسن قبل الاسترسال فى بحثها أن نناقش الجداول الاحصائية الاتية التى تصور الحالة السكنية الراهنة للقوى البشرية فى احدى الوزارات . الجدول شكل (٤) يوضح كيف أن ٧٩٪ يعانون من مشاكل السكن التى انحصرت فى بعده عن العمل ، أو ضيقه وعدم مطابقته للمواصفات الصحية ، أو ارتفاع ايجاره كما هو موضح بشكل (٥) كما ان الذين يحظون بمساكن شعبية فى اماكن متفرقة لا يتجاوزون ٧٪ ومن جهة اخرى فان ١٤٪ يسكنون فى أملاكهم ونسبة كبيرة من هؤلاء يقيمون بالريف وينتقلون الى القاهرة يوميا ذهابا وجيئة ، مما يستنفذ قواهم فلا يبقى منها لمزاولة العمل الا قليل ؛ فضلا عن أن المواصلات تكبدهم نفقات باهظة فمن هؤلاء من يسكن طنطا وبنها والفيوم وما جاورها من قرى ، وتبلغ نسبتهم حوالى ٣٪ وهم يقررون أن تكاليف المواصلات ومتاعبها اليومية ارحم كثيرا من مشاكل المساكن بالقاهرة وتكاليفها .

ونظرة الى الجدول رقم (٥) تؤيد وجهة نظرهم : اذ تبلغ نسبة المتأففين من بعد السكن عن العمل ٤٣ ٪ ، والمنضجرين من ضيقه أو رداءته بنسبة ٢٩ ٪ والملتهبين بغلاء ايجاره ٢٨ ٪ ولو قارنا نسبة الذين يعانون من بعد السكن ببيانات الجدول رقم (٧) الذى يحدد مواقع المساكن لاتضح لنا ان ٢٥ ٪ يسكنون الضواحى ، ١٧ ٪ يقيمون خارج محافظة القاهرة فيكون مجموعهم ٤٢ ٪ غير أن من الـ ١٧ ٪ هؤلاء ١٤ ٪ من سكان محافظة الجيزة ممن لايدخلون ضمن الـ ٣ ٪ الذين يسكنون بلدان نائية .

وهكذا نجد أن الغالبية العظمى من الموظفين والعمال نهب موزع الجهد والمال لمتاعب السكن فمن العسير أن تستقيم أعمال فرد يعانى ضائقة مالية بسبب ارتفاع اجر السكن أو تخور قواه صباحا ومساء فى الطريق الى العمل ومنه ، او تتحطم اعصابه من السكنى المشترك مع آخرين أو تذبل صحته من مسكنى كهف لا تتوفر فيه الاضاءة والتهوية ومرفقا المياه والانارة خصوصا وان تفس الاحصاء قد اثبت أن ٤٧,٥ ٪ من الموظفين والعمال الحكوميين يمضون وقت فراغهم فى المنازل . والطريف أن ظاهرة زيادة النسل ترتبط بهؤلاء فنجد ان هؤلاء اغلبهم ينسل ما بين ٤ ، ١٥ ولدا ذلك أن بين الالف ٢ من ذوى الـ ١٥ ولدا ، و ١ له ١٤ ولدا ، ٧ لهم ١٠ أولاد ، ١٣ لهم ٩ اولاد ، ٢٥ لهم ٨ ، ٥٧ لهم ٧ ، ٩٣ لهم ٦ ، ١٣٨ لهم ٥ ، ١٦٦ لهم ٤ .

	الفئات	النسبة	المجموع
نوع السكن	شقة مستقلة سكن مشترك منزل كامل	٧٥,٥ ٪ ١٧,٥ ٪ ٧ ٪	١٠٠ ٪
سعته	ثلاث حجرات أو أكثر حجرتين أقل	٦١ ٪ ٣٢ ٪ ٧ ٪	١٠٠ ٪

شكل رقم (٦) نوع السكن وسعته ومرافقه

	الفئات	النسبة	المجموع
	مياه داخلية انارة كهربائية لا مياه لا انارة	٧٥٪ ٦٩٪ ٢٥٪ ٣١٪	١٠٠٪

باقي الشكل رقم (٦)

	الفئات	النسبة	المجموع
موقع المساكن	خارج المحافظة مجاور للعمل ضواحي داخل المدينة	١٧٪ ٢٠٪ ٢٥٪ ٣٨٪	١٠٠٪
قيمة الايجار	أقل من ٢ جم ملاك أكثر من ٥ جم من ٢ - ٥ جم	٦٪ ١٤٪ ٣٦٪ ٤٤٪	١٠٠٪

شكل «٧»

الموقع والقيمة الايجارية

ومن الطبيعي أن أعباءهم المالية تزداد تبعا لزيادة النسل كما تسوء احوالهم الاجتماعية والصحية والنفسية .

(ب) الدور البيروقراطى لبعد السكن :

وبعد السكن من العمل لا يؤثر على الانتاج من فعل استهلاك جزء كبير من طاقة العامل فى مجهود الرحلة فحسب ، ولا يقف عند حد استنزاف قدر من ماله . ولكن يبدد ردحا كبيرا من وقته ، ويتسبب فى تأخيره عن عمله مما يؤثر على الانتاج نوعا وكما اسوا تأثير .

ونظرة الى شكل (٨) تبين الى اى مدى يتأثر كل من الافراد والانتاج ببعد السكن عن العمل خاصة فيما يتعلق بالوقت المستهلك وعدد مرات التاخير علما بأن الاجابة على الفقرة الاخيرة كان مقتصدا فيها :

	الفئات	النسبة	المجموع
وسائل الانتقال	أتوبيس	٤٣٪	١٠٠٪
	ترام	١٨٪	
	دراجة	١٥٪	
	على الأقدام	١٣٪	
	قطار	٨٪	
	سيارة خاصة	٣٪	
التكاليف الشهرية	لا تكاليف	٤٢٪	١٠٠٪
	من ٥٠ – ١٠٠ قرش	٢٨٪	
	أكثر من ١٠٠	٢١٪	
	٥٠ قرش فاقل	٩٪	
الوقت المستهلك	من ٣٠ – ٦٠ ق	٦٠٪	١٠٠٪
	٣٠ ق فاقل	٣٠٪	
	اكثر من ساعة	١٠٪	
التأخير الشهرى	من ٥ – ١٠ مرات	٣٧٪	١٠٠٪
	٥ مرات فاقل	٣٥٪	
	اكثر من ١٠ مرات	٢٨٪	

شكل رقم « ٨ »

المواصلات واثرها على الوقت والعمل

وهناك عدة ملاحظات جديرة بالتسجيل :

أ – ان سوء الخدمة التى تؤديها مؤسسة النقل العام يؤثر على مختلف الاجهزة الادارية بالمدن الرئيسية حيث يعتمد على الاوتوبيس والترام ٦١ ٪ من العمال .

فنجد ان نسبة الذين يتاخرون عن مواعيد العمل الرسمية أكثر من ٥ مرات تبلغ ٦٥ ٪ منهم ٢٨ ٪ يتأخرون أكثر من مرات شهريا .

٢ ـ هذه النسبة تقارب أيضا نسبة من يستغرق تنقلهم الى العمل اكثر من نصف ساعة وهم ٧٠ ٪ منهم ١٠ ٪ يستهلكون اكثر من ساعة في الانتقال ومن بينهم بالطبع من يستخدمون القطار وهم ٨ ٪ .

٣ ـ أن ٣ ٪ يستخدمون السيارات واذا استبعدنا منهم ١ر٠ ٪ ممن لهم سيارات خاصة ، اتضح لنا أن ٩ر٢ ٪ يستعملون السيارات الحكومية رغم عدم مشروعية ذلك الا فى حدود ضيقة ، فضلا عن التوسع فى استخدام الموتسيكلات فى غير أغراضهــا . وهذا بالطبع يستنزف قدرا لا يستهان به من مال الدولة ، فى الوقود والصيانة والعمالة ممـا يعتبر اسراقا واستغلالا لنفوذ الوظيفة .

هذا ولو امكننا أن نتخيل صور دقيقة لملامح مراكز الكثافة والتخلخل السكنى وتوزيع الموظفين على مختلف احياء وضواحى القاهرة ، علاوة على ما يفد اليها من مدن نائية .. حينئذ نستطيع أن نلمس مقــدار الفوائد التى تعود على العمل وعلى الموظف وعلى حركة المرور بالقاهــرة ايضا ، لو أمكن تجميع موظفى كل وزارة وعمالها فى مساكن شعبية أو مدن تعاونية سكنية واحدة ، تخصص الأولى لمحدودى الدخل والأخرى للقادرين على الوفاء بشروط التمليك ، على غرار ما اتبع من انشاء المدن السكنية للقضاة والأطباء والمهندسين والضباط والمعلمين وغيرهم .

ولا شك أن تطبيق مثل هذا المشروع سيتيح لأعضاء الجهاز الواحد أن ينفذوا مشروعات تعاونية اجتماعيـــة وصحية وثقافيـــة ورياضية واستهلاكية مختلفة تؤدى بالتـــالى الى القضاء على عـــدد من عوامل البيروقراطية خصوصا ما يتعلق منها بشئون المواصلات اذ يسهل فى هذه الحالة تيسير مواصلات خاصة لكل وزارة سواء بطريقة ذاتيـــة او بالاتفاق مع مؤسســة النقل العام وغيرها .

(ج) شغل أوقات الفراغ بطرق بناءة :

ان لوسائل شغل أوقات فراغ الموظف ظلا كبيرا على كيفية ادائه عمله من ناحية وعلى حالته الاقتصادية والصحية والنفسية من ناحية أخرى . ولكلتا الناحيتين أثرها على الأخرى .

فقد لوحظ أن هناك علاقة كبيرة بين شغل وقت الفراغ بالمنزل وبين زيادة النسل وبالتالى كثرة الأعباء المالية وازدياد المشـــاكل الاجتماعية مما يدعو الى الاكتئاب والتراخى والجمود والسلبية .

ولوحظ ان اغلبية الذين يدرسون بالجامعة يميلون الى التزويغ من العمل مالم تعقد بينهم وبين رؤسائهم اتفاقات « جنتلمان » يسير بمقتضاها صالح العمل جنبا الى جنب مع صالح الموظف الطالب بالجامعة وفى بعض الحالات يسىء بعض الزملاء والرؤساء استغلال هذه الظاهرة .

ولوحظ أن أغلب من يشغلون فراغهم فى اعمال اضافية ، او فى نواد رياضية واجتماعية أو فى التدريس وممارسة الهوايات الفنية يميلون الى النزهة والجد ونظافة اليد والمواظبة بعكس اغلبية الذين يرتادون البارات او يركنون الى المقاهى حيث يكونون اكثر تعرضا للانزلاق فى القمار والتمادى فى السهر مما يجعلهم اضعف مقاومة لشيطان استغلال سلطة الوظيفة فى المنافع الذاتية المالية وغيرها . فضلا عن ان هذه الفئة الاولى بمنأى عن العوامل الهدامة لصحة العقل والبدن والنفس ، مما يجعلها اكثر قدرة على العمل المنتج .

الفئات		النسبة	المجموع
شغل اوقات الفراغ	بالمنزل	٤٧,٥٪	١٠٠٪
	دراسة	١٩ ٪	
	عمل اضافى	٩٪	
	نوادى	٨,٥٪	
	مقاهى	٨٪	
	تدريس	٤,٥٪	
	هوايات أخرى	٤ ٪	
درجة الاقبال على الجمعيات	مشتركون	٣٣٪	١٠٠٪
	غير مشتركين	٦٧٪	
حالة الخدمات	غير مرضية	٥٢٪	١٠٠٪
	مناسبات	٢٧٪	
	جيدة	٢١٪	
أسباب الاحجام عن الاشتراك فى الجمعيات	أسباب مادية	٢٣٪	١٠٠٪
	ضيق الوقت	٢٦٪	
	عيوب ادارية	٢٣٪	
	نقص الخدمات	٢٦٪	
	اسباب أخرى	٢٪	

بالمنزل
دراسة
عمل إضافى
نادى
مقهى
تدريس
هوايات أخرى
مشتركون فى جمعيات
غير مشتركين
غير راضين عن الخدمات
راضون
راضون جدا

شكل « ٩ »

طرق شغل اوقات الفراغ واسبابها

والجدول رقم (٩) يوضح لنا كيف أن تخصيص مجموعات سكنية لموظفى وعمال كل جهاز فى مركز تجمع واحد يزود بناد يزاولون فيه انواع النشاط الرياضى والاجتماعى والثقافى وتتوفر فيه وسائل

التسلية والاطلاع سـوف يكون له اكبر الأثر فى تطوير هـذه القوى البشرية وتنظيم سلوكها والعمل على التصاقها والفتها واهتمامها بجهاز الانتـاج .

هناك يتيسر الاجتماع والتفاعل وتكوين الجماعات التى تقابل بتكتلها وتآزرها مختلف المشكلات فتعالجها ، وأنواع الاحتياجات فتحققهـا ، وأوجه الهوايات الفنية والاجتماعية فتشبعها .

هنـاك يمكن العمل على محو الامية ، والتضـامن ضد الكوارث والنكبات ، والتعاون فى تحقيق الغايات والتطلعات ، والقيام بالرحلات وتكوين الفرق الرياضية ، وتنظيم فصول دراسية للابناء ، وحلقـات الندوات والمحاضرات ، ومن هذا كله يتحقق الانسجام بين العاملين .

وعلاوة على ذلك فان العمل نفسه سيستفيد ويتطور ، واصـدق دليل على ذلك هو امتياز الاداء العملى بين الموظفين الذين ينتفعـون بالمساكن الحكومية بالتفاتيش المختلفة وندرة الانحراف بينهم ، وارتفاع نسبة مواظبتهم على العمل وحبهم له واستقرارهم فيه والتصـاقهم به، فضلا عن تميزهم بارتفاع مستوى المعيشة والصحة واستقرار العلاقات الأسرية .

تكافؤ الفرص الادارية

ذكرنا ان الأجهزة الحكومية ملتزمة بمبدا تطبيق مبادىء المسـاواة وتكافؤ الفرص ، سواء فيما تؤديه من خدمات شعبية ، أو فى معاملتهـا لموظفيها ، دون تحيز أو تمييز أن تفضيل بين فرد وآخر ، او موظف وآخر لأى سبب من الأسباب ، طالما تتوفر فى طالب الخدمة او الموظف الشروط اللازمة للحصول على حقه .

والموظف هو العنصر المنفذ لهذا الالتزام ، والتزامه يكون اشـد فى الدولة الاشتراكية بوصفه مواطنا واجيرا فى نفس الوقت ، فهو بالأولى غيور على المصلحة العامة وحارس على ثروة بلاده لأنها ثروته نفسه بصفته عضوا مساهما فى المجتمع الاشتراكى بكل مقدراته ، انه مواطن . وهو فى الثانية اجيرا أينما يعمل فى مؤسسات الشعب ، وعلى هذا فاخلال بمبدا المساواة سواء كان الدافع نفعيا تستغل فيه سلطة الوظيفة ، او تراخيا ؛ يعتبر جريمة موجهة لأحد المساهمين فى رأسمال الجهاز . فاذا كانت بدافع الرشوة أو تضمنت تبديدا أو اسرافا ، كانت جريمة فى حق ملايين المواطنين من أبناء الشعب اصحاب المؤسسة التى استـخدمته واعطته الاجر ، وهذا هو سبب ميـل العقـوبات الادارية فى الدول الاشتراكية الى القسوة .

المساواة فى الخدمات

معاملة الجمهور : الأصل فى تكوين الاداة الحكومية هو تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لكافة الشعب فى أنواع الخدمات العامة وفى الوظائف . فالمادة ٣١ من دستور عام ١٩٥٦ تنص على ان الافراد متساوون أمام القانون فى الحقوق والواجبات دون تمييز . وقد فصلت بقية مواد الدستور هذه الحقوق والواجبات الشعبية الملزمة .

* فالمادة السابعة – مثلا – تنص على تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية ، وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

* وقررت المادة الثامنة أن النشاط الاقتصادى حر بحيث لا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس ، أو يتعدى على حريتهم أو كرامتهم ، ونصت المادة التاسعة على حرية رأس المال فى حدود خدمة الاقتصاد القومى ، والا تتعارض طرق استخدامه مع الخير العام للشعب .

* وقررت المادة العاشرة ان القانون يكفل التوافق بين النشاط الاقتصادى الخاص تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب .

* وفى المادة الخامسة عشرة شجعت الدولة الادخار ، وقررت اشرافها على تنظيم الائتمان ، وتيسير استغلال الادخار الشعبى . واعترفت المادة الحادية عشرة بقداسة الملكية الفردية ، وحق التملك الخاص ، على ان ينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية والا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل .

* وحددت المادة الثامنة عشرة الملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع ، وهكذا نظمت مواد تالية العلاقة بين المالك والمستاجر .

* وشجعت أخرى التعاون ورعاية المنشآت التعاونية .

* وألزمت المواد التى تليها ، الأجهزة الحكومية ، برعاية مستوى المعيشة ، وتوفير الخدمات العامة لأفراد الشعب على التساوى ، وتهيئة مستوى لائق للمواطنين من الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية ، ورعاية المرأة ، وحماية النشء من الاستغلال وحماية الأمن ، وحماية الأرواح والممتلكات ، واعانة الشيوخ والمرضى والعجزة . وتعويض المصابين من المحاربين واعفاء ذوى الدخول الصغيرة من اداء الضرائب والتكاليف العامة ومن ناحية أخرى نص الدستور على ان المواطنين جميعا متضامنون فى الضراء كما هم متساوون فى السراء ... فهم متكاملون فى تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة .

التزام الموظف : هذا هو الاطار العام للشروط التى التزمت بتنفيذها الأجهزة الحكومية والتى يتحتم على كل فرد من العاملين بها ، أن يخضع لأحكامها ، ويتبعها نصا وروحا فى كل حركاته وسكناته وتصرفاته ، باعتباره أداة شعبية فى الجهاز التنفيذى ، وبصفته مواطنا متفرغا لخدمة الشعب فى ميدان تخصصه ، ملتزما ضمنا بالشروط التى التزمت بها الحكومة للشعب .

فاذا ما تخطى فرد او جماعة من الموظفين ، حدود هذه الشروط ، كانوا بيروقراطيين خارجين على ارادة الأمة ، معتدين على سيادة الشعب، خونة للأمانة ، مفرطين فى الرسالة سواء كانت البواعث افراطا او تفريطا .

والجهاز فى هذه الحالة لا يعبر عن ارادة الشعب ولا يهدف للمصلحة العامة ، ولا يمثل الا مصالح فردية خاصة ، دوافعها غرور السلطة او التهور السياسى أو النفعية وغيرها من الحوافز الهدامة التى سادت الجهاز الحكومى قبل الثورة ، وبقيت لها فيه جذور عميقة تصل الى أعماق السلم الادارى .

والاخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فى الحقوق والواجبات بيروقراطية ترجع الى ضعف الضابط الاخلاقى وخفوت صوت الوازع الدينى عند الموظفين البيروقراطيين ، ولكن نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان سائدا فى مصر قبل « اتفاقية مونترو » عام ١٩٣٧ التى قضت بالغاء ما كان يتمتع به الأجانب فى مصر من امتيازات تشريعية وقضائية وتنفيذية .. هذا النظام ادى الى تفاقم ظاهرة الاخلال بمبدا المساواة ، والى انتشار لفظ ((**أيش معنى**)) ... ايشمعنى الاجانب ؟ ثم «ايشمعنى هذا وذاك » ؟ حتى - صارت كلمة « ايشمعنى » تدل على حدوث عمل بيروقراطى أساسه الاخلال بمبدأ المساواة .. وتكافؤ الفرص ، بين فردين تتوفر لهما نفس الظروف فى حين ان احدهما يمنح الخدمة او يعجل بها له بينما تمنع عن الآخر أو يؤجل حصوله عليها دون داع.

وبحكم الدستور يكون اهمال أو اغفال احدى البنود المنظمةللاقتصاد القومى - عملا بيروقراطيا موجها ضد الشعب ، ويكون التستر على نشاط اقتصادى يضر بمصلحة المجتمع أو يتيح لفرد الحصول على اكثر مما يستحق من منفعة ، عملا مشبعا بالتمييز والتفضيل معاديا لمبدا المساواة ، كذلك التراخى فى تنفيذ نزع ملكية تقتضيها المنفعة العامة . وتزييف البيانات المتعلقة بالملكية الزراعية او العقارية او الراسمالية والتى يترتب عليها تطبيق قانون الاصلاح الزراعى وتقدير ايجار المساكن وضرائب الانتاج والارباح وغيرها .

ويعتبر أى تهاون من الموظفين العموميين مع المتلاعبين بالأسعار عملا موجها ضد الشعب ، كذلك أى تستر على المخالفين للوائح والقوانين،وأى تقاعس او عجرفة او تبرم يبدو على تصرفات بعضهم حيال الجمهور فى مجالات الخدمة ؛ تقابل ذلك صور الاسراف فى الاهتمام والمبالغة فى الخدمة السريعة الكاملة والتقديس الزائد لفريق آخر من الجمهور تحت تأثير المظاهر أو المراكز او المنافع والعلاقات المتبادلة وهنا تبدو لنا ظاهرة جديرة بالتسجيل:

ذلك أن العمل الحكومى ينشط ويرتفع مستوى جودته ، ويتجلى سلوكه بالعناية والاهتمام والاحترام ـ حيث يكون التعامل مع طبقات تتميز بارتفاع المركز المالى او السلطة الادارية أو الجاه أو النساء ، وعلى نقيض ذلك تنتشر السلحفائية والآلية والخمول والاهمال ، وسوء المعاملة وانخفاض مستوى فاعلية الخدمة حيث يكون التعامل مع عامة الشعب خاصة الفقراء من اصحاب الحاجات .

فنرى مثلا أن نسبة حسن المعاملة ودقة الأداء وسرعته تزداد فى قطاعات النوع الأول والتى منها :

(ا) ادارات الثقافة والارشاد خصوصا السياحة وبعض أروقة الاستعلامات والاذاعة والتليفزيون والآثار .

(ب) ادارات التجارة الخارجية والأجهزة المصرفية .

(جـ) مراكز البحث العلمى والادارات العلمية والفنية والأدبيةالعليا.

(د) ادارات التخطيط والتمويل والتسويق الصناعى .

(هـ) القيادات العليا للأمن ومعاهد الشرطة وادارة الجوازات والجنسية والهجرة .

وعلى نقيض ذلك نجد أن نسبة سوء المعاملة وفوضى الاداء تزداد فى قطاعات النوع الثانى والتى منها :

(ا) قاعدة الهرم الادارى لجهاز الشرطة .

(ب) اجهزة الصحة العلاجية والوقائية سواء أكانت مستشفيات حكومية أم مراكز الصحة .

(جـ) اجهزة الرعاية الاجتماعية والعمالية خاصة مؤسسات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى ، ومكاتب العمل .

(د) جهاز الاسكان الشعبى لذوى الدخل الضئيل .

(هـ) هندسات الرى وتفاتيش الزراعة .

ويلاحظ أن الاجهزة من النوع الأول تتعامل - على الأغلب - مع الأثرياء والأجانب والمتعلمين ورجال المال والأعمال والسياسيين والخبراء والعلماء ، اما اجهزة النوع الثانى فالسواد الأعظم من عملائها من المرضى والفقراء والعجزة والكهول والمتعطلين والمستضعفين من اصحاب الدخول الضئيلة ، عمالا وفلاحين وموظفين عاديين .

وقد يتطرق الى الأذهان ان سبب الاخلال بمبدأ المساواة يرجع الى ان الطابع الغالب على قطاعات النوع الأول هو الأخذ والتوريد الى خزانة الدولة بينما الطابع الغالب على قطاعات النوع الثانى هو العطاء اى الصرف وبذل الخدمة . والواقع أن كل العملاء من الطائفتين صاحب حاجة ، وظروف الطائفة الثانية اوجب الى التفصيل وادعى للأسبقية تحقيقا لاولوية اغاثة الملهوف والمنكوب ، واسعاف المريض ومؤازرة الضعيف ، والبر بالفقراء ومعاونة المحتاجين .

ومع ذلك فان الاخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص يمكن ملاحظته بوضوح وبسهولة فى نوعى القطاعات ، وفى احسنها حالا ، فى أى وقت من الأوقات ، وعلى سبيل المثال :

ان المصارف تستفيد من المودع والمقترض على السواء ، فهى تستثمر مال الاول وتعطيه فائدة ، ثم تحصل من المقترض اكبر منها ، ويكون لها من الفائض دخلها الخاص ، ومع ذلك تعمل دائما على راحة المودعين واجلالهم ، ولا تهتم مطلقا بعلاج مشكلة طوابير الموظفين التى تزحم شوارع قلب العاصمة من الصباح الباكر حتى المساء فى أوائل كل شهر علاوة على مايلاقيه هؤلاء من مهانة .

ومن المألوف ان ترى الجماهير صفوفا امام شباك تذاكر السكة الحديد أو البريد أو تراخيص التصدير والاستيراد أو حجز اجهزة التليفزيون وغيرها ، وفى نفس الوقت ترى آخرين أو أخريات يتسللون فرادى أو بصحبة « الواسطة » تتحطم امامهم حواجز النظام وتنصهر لسحرهم صلب المزلاج ، تتفتح الأبواب المغلقة ويتوقف زحف طابور المتألمين ، وتلعب الايدى فى الجيوب أو الابتسامات والنظرات بالقلوب ، وترتشف قهوة سويت على نار غيظ الصابرين والمتذمرين ، وكثيرا ما يجاب المطلب بهذه الوسيلة البيروقراطية دون أن يكون مستوفيا للشروط أو الظروف المقررة للانتفاع بالخدمة .

الموظف المواطن : اننا على حد قول « أرسطو » فى أشد ما نكون احتياجا الى أن نوفر للمواطن ذلك الايمان بالمواطنة الذى يستطيع معها أن يدرك حقيقة وضعه فى المجتمع الاشتراكى ، والذى يجعله يشعر انه حاكم ومحكوم متوازن فى نفس الوقت ..

ذلك الموظف الذى يدرك تماما انه يتمتع بالسيادة كمواطن ، ولكنه يفقد هذه السيادة مؤقتا فى محيط وظيفته ، وتنتقل السيادة حينئذ منه الى الوظيفة ذاتها بما تفرضه عليه من التزامات ومسئوليات بخلع عليها تاجه اذ يقبل عليها ، ويقدم لها فروض الطاعة والتقديس . ويفهم ان ما يتراءى له من سلطة الوظيفة لاتتصل بشخصه مطلقا ولا ينبغى أن يستغلها الا بالقدر الذى يقتضيه سير العمل فى خط مستقيم يتجه نحو خدمة الشعب ورخائه . ويعرف انه كلما تهيأت للوظيفة سلطة غيرعادية تقابلها مسئوليات فوق العادة وجهد فوق العادة ، وخلق اشتراكى فوق العادة ، فضلا عن أن هذه السلطة ليس من عملها الأساسى المنع والمنح مهما كان هذا من مظاهرها ولكن الأصل فى عمل هذه السلطة هو الأداء النزيه حسب مقتضيات الوظيفة واحكامها واحكام القانون والقواعد الادارية التى تهدف لمصلحة الشعب وخدمته دون اخلال بمبدأالمساواة.

وعلى الموظف أن يفهم ان تحول المجتمع من الراسمالية والاقطاع الى الاشتراكية قد جعل من الشعب صاحب العمل وصاحب راس المال وجعل من الموظف عاملا أجيرا يتقاضى مرتبه من الشعب الذى يعمل هو فى خدمته ، وعلى هذا فسلطة الوظيفة التى يعطيها له الشعب لا يجب استغلالها الا لخدمة افراده وجماعاته ؛ وتنفيذ مصالحهم وتنمية الدخل القومى ، فليست سلطة الوظيفة سلاحا لاذلال الأفراد ، ولا وسيلة لتعويق الخدمات وتعطيل التقدم الثورى ، ولا اداة للنفع الشخصى على اية صورة .

وعلى الموظف ان يتصور حقيقة المجتمع الاشتراكى فى ابسط صورها وأوضحها وهى ان العلاقات بهذا التحول الاشتراكى قد أصبحت اسرية أولية ، وثيقة تقوم على التعاون والتعاطف والتضامن والحب والوفاء بعد ان كانت المنفعة والاثرة والأنانية والصراع اساس العلاقات فى المجتمع الراسمالى .

بمعنى أن الموظف الاشتراكى اصبح عضوا فى اسر يتأثر حاضرها ومستقبلها .. غذاؤها وكساؤها .. صحتها واقتصادياتها وكل مقومات حياة أفرادها .. كلها تتأثر بعمل هذا العضو ، تقدما أو تأخرا حسبما يتصف به السلوك .

فمن الجنون اذن ان يرتشى امرؤ على حساب التفريط فى قوت عياله واشقائه وشقيقاته وامه وابيه ، ومن الشذوذ ان يؤثر احدهم بالدواء على حساب حرمان الآخر وموته ، ومن المستحيل أن يسرف ويبلد فى دخل الأسرة ومتاعها ، ثم يترك الآخرين شبابا وشيبة ، نساء وأطفالا

يمضغون الحسرة والألم وينفقون الفاقة والحرمان ، ويقاسون المرض والجهل والهوان .

الا ما أحوجنا الى تكوين شخصية مثل هذا الموظف المواطن الذى يؤمن بهذا المفهوم ، وينفعل بقيم الميثاق الذى استمد من ارادة الشعب قوة ملزمة بالنسبة للمواطنين جميعا ، وبالنسبة لأجهزة الدولة حتى ان الخروج على أى من معاييره ، خروج على ارادة الشعب ،صاحب المصلحة الاولى والحقيقية فى ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ وفى تحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل .

ما احوجنا الى الموظف الذى يؤمن بانه لا استحق جرعة من ماء النيل ولا مليما من مال الدولة ، بل مااستحق الحياة من يتهاون أو يفرط او يخرج على حدود الميثاق نصا وروحا .

بهذا الفهم يسهل عليه أن يفطن الى مدى ارتباط نشاطه بمختلف الأنشطة فى الجهاز الذى يعمل به ، ثم نشاط هذا الجهاز ببقية أجهزة الدولة ، ويدرك مدى تاثير عمله على هؤلاء جميعا ، ومدى الفائدة التىتعود على الأمة كلها .

بهذا الفهم يتحول الى ناقد ومراقب لأعمال الغير ، ويصبح مصلحا اداريا ايجابيا فى محيطه ، يعمل على تحسين العمل ، والارتفاع بمستوى انتاجه لرفع شأنه فى المحيطين المحلى والعالمى ، ومما من شك أن مثل هذا الوعى كفيل باثارة حماس الموظف لاجادة عمله الخاص واثارة غيرته على الصالح العام ، مما يجعله جنديا يقظا فى الحملة المجردة ضد البيروقراطية أينما وجدت .

المساواة بين الموظفين

وكما أن الموظف ملتزم باتباع مبدأ المساواة فى معاملته للجمهور ــ كذلك فان الدولة ملتزمة باقرار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لسائر الموظفين من أصحاب الظروف الواحدة ، والعمل على تداخل مختلف درجاتهم بالشكل الذى يكفل تذويب الفوارق بيهم ، وبحيث تتوفر لاقلهم قدرا فى القاعدة الادارية ، مقومات الاشباع الحيوية والنفسية وبحيث يتمتع بالكرامة فى يومه والاطمئنان الى غده ، ولا تتعرض تطلعاته الطبيعية للهدر ، ولا حقوقه للهضم ، طالما هو قائم بواجبات الوظيفة ، دون التردى فى عملٍ من الاعمال المحظورة ، ومن أجل هذا صدر القانون ٤٦ لعام ١٩٦٤ ليذوب الفوارق بين العاملين فى الدولة ويجمع العمال والمستخدمين وكبار الموظفين فى كادر واحد يحقق المساواة ،

ولا يعتبر الاخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فى محيط الموظفين مضر بالموظف أو العامل نفسه بقدر ما هو مضر بالانتاج ، ذلك لان الظلم والغبن والاضطهاد او التناسى عوامل احباط للطاقة النفسية تؤدى الى ردود فعل عدوانية موجهة للعمل نفسه ، السلبية والاهمال اقلها خطرا اذا قيست بجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير والتدمير .

الاضرار النفسية للبيروقراطية : ان علم النفس قد اثبت أن احباط الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية للأفراد ، وكبت رغباتهم وتطلعاتهم العادلة ، وعجزهم عن اشباع حوافزهم بحرمانهم من حقوقهم الطبيعية ، كل ذلك أو بعضه لابد أن يجد له تنفيسا بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة .

وما صور الانحرافات الجريمية والاهمال وعدم المواظبة والتدمير الخفى والاسراف الا انواع من السلوك الناشىء من حدة التوتر النفسى الذى ينصب آخر الأمر فى قوالب حيل عقلية منها الخلفة والاسقاط وتكوين رد الفعل ، والتعويض والنسيان ، والنكوص وأحلام اليقظة وحتى الانحرافات السلبية غير المباشرة التى تتمثل فى الكسل واللامبالاة، والسهو وادمان الخطأ وسوء الأداء ... اغلبها تصرفات ارادية مبعثها الكبت ، يمكن ارجاع أغلبها الى الاضطرابات النفسية التى يعانيها الموظف أو العامل نتيجة أخفاقه فى ازالة عوائق ادارية تتجسم فى شكل اشخاص أو نظم تحول بينه وبين اشباع دوافعه الاقتصادية المثلة فى كفاية المرتب او الاجر ، أو لا تكفل له تحقيق دوافعه الاجتماعية الممثلة فى الاستحسان الاجتماعى ، والأمن والطمأنينة والاتفاق مع الجماعة ، والتخلص من السيطرة .

فانتظام الحصول على العلاوات والترقى رغبة أكيدة تحرك نشاط الموظف دائما وتدفعه للامتياز وأجادة الانتاج ، للوصول الى منزلة ادارية تناسب منهجه ، واذا ما احبط هذا الحافز ، ولم يصادف التقدير اللائم وتشجيع الرؤساء ادى الأمر الى نتيجة عكسية .

واطمئنان الموظف انى عدالة رؤسائه وعطفهم عليه وحسن معاملتهم له ينمى طاقاته بعكس ما اذا اكتنف العمل سحب الجزاءات ، تسلط على رقاب البعض دون الآخر ، خصوصا اذا ساد توزيع العمل والاختصاصات انحرافات المحاباة والاخلال بمبدأ المساواة .

ولما كان الانسان اجتماعيا بطبعه فان غريزة التجمع تحتل رأس قائمة دوافعه النفسية ولذلك فان عزلته أو عزلة الآخرين عنه تكون مدعاة الى التوتر النفسى ، فضلا عما للاختلاط بالرؤساء فى الندوات من تفاعل

فى الآراء والأفكار ، وتوطيد للعلاقات بين العاملين ، تكون نتيجته دائما لصلحة الانتاج . ذلك ان التجمع يقوم بعمليات هامة من اشاعة روح التوافق بين الجماعة وتذويب حدة الفواصل بين درجات السلم الادارى، واختفاء مظاهر التسلط ، وانهيار أسباب سوء التفاهم .

خلاصة القول أن اخفاق هذه الدوافع النفسية تؤدى الى اعراض نفسية مبعثها القلق تشل القدرة على العمل ، وتصيب الشخصية بالشطط أو العجز عن تحمل المسئولية ويدفع بعضها الى الانطواء ، وقد تشتد حدة التوتر النفسى فيستفحل الأمر الى عصاب وعلى هذا فلست مغاليا اذا قلت ان الصحة النفسية فى محيط الموظفين الحكوميين سيئة للغاية تدعو الى الرثاء الايجابى العملى المتحرك ، وهو العلاج النفسى .

وليس المقصود بالعلاج النفسى تجنيد جيش جرار من الأطباء النفسيين ليقوموا بالاف من عمليات التحليل النفسانى بغية تحقيق التوافق فى الأجهزة النفسية للموظفين والعمال ، وتخليص القوى البشرية فى الأداة الحكومية من مظاهر الشعور بالنقص وفقدان الثقة بالنفس والتردد والوساوس والأوهام والادمان بأنواعه والمخاوف بأنماطها والاحجام عن تحمل المسئولية .

انما الوسيلة الفعالة هى القضاء على عوامل الكبت بارساء تحقيق قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين العاملين ، وتسوية حالات المغبونين والمنسيين واطلاق حرية العمل وحرية افراز الشحنات العملية والنظرية التى يؤمن الفرد بأنها خيرة وعادلة ومثمرة وصالحة .

ارتكاب المحظورات : لقد عدد المرسومان القانونيان رقما ١٢٥ ، ١٣٤ عام ١٩٥٢ الاعمال المحظورة على الموظفين حفظا لهيبة الوظيفة وسلامة الاداء . ولكن هذه المحظورات جميعها أو بعضها ظلت عرضة للانتهاك ، رغم أن حكومة الثورة قد بذلت جهودا مضنية متتالية وانشأت اجهزة مختلفة لمكافحة الخروج على قانون الوظيفة العامة والضرب على ايدى العابثين به .

ولقد استطاع جهاز الرقابة الادارية ان يقطع شوطا بعيدا فى هذا المجال . غير ان تشديد الرقابة والعقاب كان يقابله من ناحية اخرى التفنن فى التحايل عليهما ، ومن ناحية اخرى فقد لوحظ أن الرقابة الادارية لا يشتد ركضها الا وراء الجرائم الكبيرة ذات الأرقام العالية بالرغم من انها قليلة ، وبالرغم من أن الجرائم الصغيرة كثيرة ومن مجموعها تتكون احجام مالية خيالية .

من المحظور ان يشترى الموظف عقارات او منقولات مما تعرضها السلطات الادارية او القضائية للبيع فى الدائرة التى يؤدى فيها اعمال وظيفته او اذا اتصل هذا البيع بعمله ؛ ولكن الموظف البيروقراطى يلجأ الى الشراء باسم زوجته او اولاده والمؤتمنين — من أقربائه . ولقد طالعتنا حالات من هذا القبيل وعلى الأخص فى الأجهزة الحكومية المعنية بالعقارات كوزارة الاوقاف ومصلحة الأملاك الأميرية ؛ ومثل هذا يقال فى حظر استئجار الاراضى والعقارات الكائنة فى محيط الوظيفة والمتأثرة بنفوذها .

ومن المحظور ان يزاول الموظف اى نوع من الاعمال التجارية خاصة المقاولات والمناقصات والمزايدات التى تتصل باعمال وظيفته ؛ ولكن اجهزة الرقابة والنيابة الادارية قد اكتشفت حالات من التواطؤ أو مخالفة هذه القاعدة بممارسة هذه الاعمال عن طريق شركاء غير موظفين، تفشى لهم أسرار المناقصات ؛ أو تيسر لهم عملية التسليم والصرف ؛ بعد فحص صورى لتوريدات أو انشاءات ابعد ما تكون عن شروط المواصفات المتفق عليها . واقرب مثل لذلك قضية مساكن القناطر الخيرية .

كذلك لعب القمار والمضاربة فى البورصة ؛ والجمع بين وظيفتين أو الجمع بين وظيفة وعضوية مجلس ادارة شركة ؛ الا بترخيص من مجلس الوزراء بمقتضى المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ . والواقع ان التطبيق الاشتراكى بضمه أغلب شركات القطاع الخاص الى القطاع العام قد سد الطريق على مخالفة الجمع بين الوظيفة وعضوية مجلس ادارة الشركات . اما مخالفة الجمع بين وظيفتين فى المستويات الوسطى والدنيا ؛ فلا يمكن القضاء عليها الا باشباع الموظف وايقاظ ضوابطه الخلقية والدينية والقومية ؛ والعمل على تركز موظفى الجهاز الحكومى الواحد فى منطقة تجمع سكنية واحدة فذلك من شانه ان يقوى الضابط الاجتماعى فهو اشد فاعلية من الضوابط القانونية . اذ لا يمكن للاخيرة ان تتعقب هذا العدد الضخم من الموظفين والعمال حيث يكونون مهما زاد عدد المراقبين .

ان فئات من الموظفين الفنيين وغيرهم يخالفون المادة ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لعام ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة :

فمن الموظفين محامون يديرون أو يعملون لحساب مكاتب اهلية ؛ يعدون مذكرات الدفاع وغيرها وان كان غيرهم يتولى المرافعات فعلا . ومنهم محاسبون يشرفون على حسابات المؤسسات بالفعل ويسندونها اسميا الى مكاتب محاسبين اهليين نظير جعل معلوم . ومنهم مهندسون يتولون أعمال التصميم ويتركون لغيرهم مجرد التوقيع على خرائط

الرسومات مقابل أجر يتفق عليه .. وتحدث أغلب هذه المخالفات دون ترخيص من الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف ، وقد يستغل الموظف فى هذه الأعمال مواد حكومية ويؤديها فى أوقات العمل الرسمية .

ان القانون المذكور يحتم على الموظف ان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به ، وأن يؤديه بدقة وامانة ، مخصصا وقت العمل الرسمى كله لأداء واجبات وظيفته ، كما اجاز تكليفه بالعمل فى غير الأوقات الرسمية متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ولكن هذه القاعدة لا تتبع بأمانة ودقة كما شرحته فى غير هذا المكان . يضاف الى ذلك سوء القدوة مع سعةالادراك الادارى لدىفئة المنتمين للجامعة قد ادى الىفهم هؤلاء لمساوىء وأخطاء بعض رؤسائهم ، وكانت النتيجة هى انتشار التغيب عن العمل ووجود حالات من تشغيل الزملاء من الباطن نظير جعل معين او بتكليف منبعض الرؤساء المباشرين ممن يرعون مصالح المتغيبين بالجامعة او بغيرها ، مع ما فى ذلك من مخالفة للقانون المذكور ولقاعدة المساواة وعدم التحيز فى توزيع العمل واختصاصاته .

وهناك مادة تالية فى نفس القانون تحرم على الموظف الافضاء بالمعلومات ذات الطبيعة السرية ، حتى بعد تركه الخدمة ، ومع ذلك يحدث الاخلال بهذا القانون فى مختلف المجالات خاصة فى عمليات الشراء بالممارسة .

واخيرا يحتم القانون على الموظف ان يقيم فى جهة العمل ولا يقيم خارجها الا لأسباب يقرها وكيل الوزارة ، ومعذلك فقد دلالاحصاء على ان ٣٪ على الأقل من موظفى احدى الوزارات يقطنون فى جهات نائية خارج محافظة القاهرة ، علما بان هذه النسبة لا يدخل ضمنها سكان محافظة الجيزة الذين يبلغون ١٤٪ تقريبا . وهذا القانون يؤيد وجهة النظر فى تخصيص مناطق سكنية لموظفى الجهاز الواحد .

تعثر حقوق الموظف :

كل واجب يقابله فى الكفة الأخرى حق ، ولقد انتهينا الى انالحرمان من الحقوق يشكل جانبا من بواعث الاستهتار بالواجبات والعمل على ركود الادارة ، وعجزها عن ملاحقة الركب الثورى وتمكينه من تحقيق المزيد من الانتصارات . وحرى بنا أن نستعرض هذه الحقوق ونرى ما اعتورها من تعثر ، وما تعرضت له من انعدام المساواة وتكافؤ الفرص.

المرتبات : القاعدة فى تحديد المرتبات هى :

١ ـ **التماثل** Uniformity : اى ان جميع الاعمال المتماثلة فى الاجهزة الحكومية تقابلها أجور متماثلة متساوية .

٢ ـ **التقنين** : اى أن نظام المرتبات نظام قانونى لاتعاقدى ، ولا يقبل المساومة لانه يقوم على تقدير الاختصاصات والمسئوليات دون اعتبار للمواهب والشخصيات .

٣ ـ **النفقة** : اى انه ليس اجرا على العمل وانما نفقة تمنح للموظف تهيء له مستوى من المعيشة يلائم مستوى وظيفته وحتى يستطيع قصر جهده ووقته على عمله .

٤ ـ **الانتظام** : أى ضرورة حصول الموظف على مرتبة فى مواعيد محدد من كل شهر والتزام الحكومة بحمايته من الغير . وعدم حجبه عن الموظف الا فى حالات خاصة .

٥ ـ **التحديد** : أى ارتباط التعيين بأول مربوط الدرجة المقررة ، فيما عدا ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فى حالات المؤهلات الفنية الاضافية المناسبة لأعمال وظائف فنيه معينة .

ولكن هذه القواعد القانونية لم تلق الاحترام الواجب ، ولم تسلم من عبث العابثين فى العهود البائدة ، وأمكن التحايل عليها بأساليب ماكرة ، استغل فيها كادر العمال أسوأ استغلال ، حتى أصبح البناء الادارى فى اى جهاز لا يطابق واقع الوظائف المرصودة فى الميزانية ، وأضحت ايسر الوسائل لتعيين محسوب بأجر مرتفع هو وضعه باحدى الدرجات العمالية الكبيرة ، خاصة درجات الملاحظين ، رغم أنها لا تتصل بأى حال بطبيعة العمل الفعلية .

ومن صور عدم المساواة بين قطاعين كبيرين فى الاداة الحكومية ان المادة ١٢ من القانون ٢١٠ لعام ١٩٥١ قد أجازت الاستغناء عن المؤهل الدراسى عند التعيين بالخبرة فى الدرجة الثامنة الفنية طالما أن المعين قد زاول عملا فنيا لمدة سبع سنوات ـ يماثل العمل الشاغر . ولم يراع ذلك الجواز فى التعيين بالوظائف الكتابية وكأنما اعمال الحسابات والمخازن والمشتريات والآلة الكاتبة وغيرها اعمال تنفيذية آلية بحتة لا تحتاج الى مجهود ذهنى أو عصبى .

العلاوات : والعلاوات حق ثابت للموظف ، اعتيادية كانت أو علاوة ترقية ، وبغض النظر عن بعض حالات الاهمال فى تطبيق هذا المبدأ ، فان من دواعى اهتمام حكومة الثورة باصدار الكادر الجديد أن كادر العمال

الصادر عام ١٩٤٤ الذى وضع فى ظروف الخلق الاستعمارى الرجعى الاقطاعى الراسمالى ، لم يعد يساير طبيعة المجتمع الاشتراكى ، مجتمع الكفاية والعدل .

فقضى ذاك الكادر بعلاوات دورية مقدارها ٢٠ مليما يوميا لكل سنتين لفئات الأعمال الفنية الثلاث ، سواء ما تحتاج منها الى دقة وما لاتحتاج، ومثلها التى تحتاج الى دقة ممتازة . ومن الواضح أن مثل هذه العلاوات تتضاءل جدا امام فقرات الأسعار فى العشرين سنة الأخيرة وامام ازدياد تكاليف معيشة العامل بمرور الزمن وكبر السن ونمو الأسرةافقياوراسيا، ولقد ظل العمال يترقبون مساواتهم باقرانهم الموظفين من الدرجة الثامنة حيث قرر لهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ علاوة دورية شهرية كل عامين مقدارها جنيه بدلا من ٥٠٠ مليم وكان من العدل أن يترتب على ذلك رفع علاواتهم الى ٤٠ مليما بدلا من ٢٠ مليما .

ومن ناحية أخرى فقد عانى كل من العمال والموظفين مرارة الانتظام اليائس امام ابواب الدرجات المغلقة بعد وصولهم نهاية المربوط ، غير ان الموظف الذى يصل الى نهاية الطريق المسدود قد قررت لهعلاوات اضافية مشروطة دون أن يقرر مثلها للعامل .

وقس على ذلك من الضروب العامة والخاصة التى تهدم قاعدة المساواة .

الترقيات ـ الترقية تهدف اصلا الى تحقيق وظيفتين :

(أ) خلق جو من التنافس فى زيادة واجادة الانتاج بتنمية الخبرات .

(ب) مواجهة الزيادة المستمرة فى تكاليف الحياة التى يكابدها الموظف بمرور السنين .

ولذلك فان الترقية لابد وأن تستند الى مبررين وهما الكفاية والأقدمية بشرط الا يساء استعمال الدعامة الاولى ولا ينتقص من قيمة الدعامة الثانية لأى سبب من الأسباب . وفى تقرير الخبير « سنكر » أوصى بأن تقتصر الترقية بالاقدمية على الدرجات السفلى بوصفها لا تتطلب مواهب فوق العادة ، وأن تختص الدرجات العليا بالترقية على أساس الكفاءة باعتبارها على عكس ذلك . ولقد تأثر نظام موظفى الدولة بهذا الرأى فاخذ بمبدأ الأقدمية على الاطلاق ، واجاز الترقية بالاختيار للكفاية فى حدود نسب تصاعدية تبدأ من ٢٠٪ الى ٥٠٪ .

وهذا ادى الى شيوع التراخى والاشمئزاز بين موظفى الدرجة التاسعة وفئات العمال اعتمادا على الترقى بالاقدمية ، وبالرغم من أن الترقية

لا تصدر الا بقرار من الوزير المختص الا ان الاقتراحات التى تقدمها اليه لجنة شئون الموظفين كثيرا ما كانت عرضة للطعن ممن تعرضوا للتخطى او النسيان . أو ممن عز عليهم ان تذهب جهودهم الممتازة هباء بينما يرشح غيرهم للترقية بالكفاءة رغم قصر باعهم . ورغم انهم لا يجيدون من العمل الا فنون التقرب الى الرؤساء بالنفاق والمخاتلة والمصاهرة وغيرها .

وفى ذلك قال الدكتور سليمان الطماوى : « **اذا جعلت الترقيات منوطة بالوساطات والمحسوبيات ، فلن يعمل احد ، لا من لا وساطة له ، لأنه يعلم سلفا أنه تنقصه وسيلة الترقية ، ولا المحظوظ ذو الوساطة ، لأنه يعلم ان وسيلة الترقية هى شىء آخر غير التفانى فى العمل** » .

ولهذا الغيت الترقية بالاختيار بمقتضى القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ حتى الدرجة الثانية بعد ان ثبت فسادها .

مما لا شك فيه أن الاقتصار على الترقية بالاقدمية قد قطع دابر كل تطلع غير مشروع بما يستتبعه من اساليب خسيسة . ومن ناحية اخرى اخمدت السنة اللغط الذى كان دائم الدوران حول وقائع المحاباة ، وما يثيره ذلك من حقد وتذمر . واخيرا أشاع قدرا من اطمئنان الموظف الى غده ولكن هل يمكن الاقتصار على هذه الطريقة وحدها ؟

ان الركون اليها يكون بمثابة فرملة لكفاءات ممتازة ومواهب فياضة وطاقات نشطة تتطلع الى التشجيع والترقى الى حيث يتسع مجال فاعليتها فى تطوير العمل الحكومى والنهوض به .

وانه لمن ابشع الامور أن يتصور المرء الحالة المزرية التى يصبح عليها مستوى الادارة اذا ما وصلت الى المراكز القيادية فى أجهزة الحكومة أفراد دفعتهم الاقدمية الى قممها من القاعدة ، ومنحتهم المناصب العالية والاختصاصات الحيوية الهامة ، رغم ضيق الأفق ، وضحالة الدراية العلمية ، والجهل المطبق بفن التخطيط والتوجيه الادارى الحديث .

ولذلك فانى اقترح أن تطعم قواعد الترقية بنظام الاختبار الاختيارى لذوى الطموح فى آفاق من الترقية ابعد مدى على ان يعهد بعملية الامتحان وتقدير الدرجات وبيان الاولوية لهيئة محايدة يشترك فيها لجان من القضاة ومعهد الادارة وديوان الموظفين ، على أن تخضع هذه الهيئة مباشرة لرئاسة الجمهورية .

ولا غرابة فى ذلك فان نظام الترقية بالامتحان يسرى على ضباط القوات المسلحة كما ان « ستيفنز » الخبير الامريكى فى شئون الادارة قد أوصى بذلك قائلا :

« تكون الترقية على أساس تقييم خاص لمدى قدرة الموظفين على تحمل مسئوليات أكبر » ، وفى هذا قال عبد الرحمن الشريف ، المفتش بديوان المحاسبة(١) **« ان الاختبارات للترقية تشبع الحاجة المتزايدة الى القيادة الادارية ، اذ بها يمكن الحصول على نتائج أحسن باعتبار أن الاختبارات استخدام لوسائل علمية فى القيادة »** .

والجدير بالذكر ان موضوع الاختبار ، يجب أن يتضمن مختلف مقاييس المعلومات والخبرات والاختصاصات الدالة على سعة الأفق الادارى . واحكام التعامل مع الزملاء وتوجيه رقابة المرءوسين والتصرف مع العملاء .. الخ .. مما يتعلق بالعمل والخلق والشخصية والطاقة .

المكافآت ـ وتنقسم المكافآت الى فصائل رئيسية ثلاث :

(أ) **التشجيعية** ـ وقد خصصت لهدفين :

١ ـ صغار الموظفين لاكبارهم بوصفهم قاعدة الانتاج ودعامته .

٢ ـ الأعمال فوق العادة التى تؤدى الى زيادة واجادة الانتاج أو خفض التكاليف .

ولكن الواقع يخالف ذلك فى كثير من الحالات ، ويتأثر منح المكافآت التشجيعية فى بعض الوزارات والمصالح باستغلال السلطة ، فتنحرف المكافآت عن هدفها الاصلى الى مواكب الرؤساء واتباعهم حتى لقد اكتشف ديوان الموظفين ان مكافأة تشجيعية منحت لموظف أوقف عن عمله وقبض عليه فى جناية احراز مخدرات ، وانها منحت لموظفين محرومين من علاواتهم لثبوت ضعف عملهم فى تقاريرهم السنوية(٢) .

هذا علاوة على أن كبار الموظفين يحصلون منها على نصيب الأسد .

(ب) مكافآت اللجان :

لقد كانت هذه أيضا تمثل مهزلة من مهازل البيروقراطية التى ترسبت فى الأداة الحكومية من فعل النزعات النفعية التى تميزت بها العهود البائدة ، ان الاصل فى تشكيل اللجان هو البت فى الموضوعات العامة الفنية المعقدة ، التى تقتضى دراستها خبرات متعددة الاختصاصات غير أن المؤثرات الحزبية والأهواء الشخصية ، والدوافع التكنوقراطية

---

(١) مفارقات التطبيق الاشتراكى ـ عبد الرحمن شريف .
(٢) راجع تقرير ديوان الموظفين السنوى ٥٦/١٩٦٠

قد تلاعبت باللجان حتى زكمت رائحتها الأنوف . مما ادى الى مبادرة حكومة الثورة الى اصدار القرار الجمهورى الحكيم الذى قطع دابر مظاهر الاستغلال والتهرب من المسئولية ، وتبديد مال الدولة ، وتعويق الاجراءات والتعصب التكنوقراطى .

لقد تبين للمسئولين أن اللجان كانت تشكل لاتفه الاسباب ، وأن اختيار أعضاء اللجان كان لا يجرى على أساس الكفاءة والدراية والتخصص وانما كان يتأثر فى اغلب حالاته بالتكنوقراطية والعلاقات الشخصية . وكانت اللجان ذريعة للمترددين والهيابين والجهلاء يسترون بها عجزهم أو يلقون على بساطها مسئولية هى فى الواقع من صميم عملهم العادى الذين يتقاضون رواتبهم عليه ، ومع ذلك فان بعض اللجان كانت تشكل ولا تجتمع مقتصرة فى اصدار قراراتها على تحرير محاضر الجلسات والمذكرات لتمهد بتوقيعات الاعضاء وهم فى عقر مكاتبهم ، وكان الهدف الغالب من تشكيل اللجان هو الحصول على بدل حضور اللجان الذى يتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات . والذى بلغت جملة اعتماداته عن عام ١٩٦٢ أكثر من ٣٤٢ الف جنيه . (١)

كان تشكيل اللجان قاصرا على كبار الموظفين فى الجهاز الادارى الذين ارتفعوا الى مراكزهم القيادية على أساس القدرة والدراية والادراك والالمام بتفاصيل مهام المناصب . وهذا الوصف تنتفى معه ضرورة عقد اللجان ، واذا كان تبادل الآراء ، واكتساب المعلومات امرا ضروريا لسلامة العمل والانتاج ، فمن المخجل ان يكون الرأى فى محيط العمل سلعة ، خصوصا اذا كان من صميم اختصاص الموظف ، أو كان من جملة افراد جهاز واحد .

ولهذا الغى القرار الجمهورى المذكور صرف « بدل حضور لجان » لأفراد نفس الجهاز ، وجعله وقفا على من يتحتم الاستفادة بآرائهم من خارج هذا الجهاز .

ولسوف يترتب على تنفيذ ذلك القرار عدة فوائد أهمها :

١ ـ القضاء على مساوىء اللجان وآثارها .

٢ ـ تنمية الاعتماد على النفس .

٣ ـ دفع كبار الموظفين الى زيادة الاطلاع والتعمق فى دراسة شئون الوظيفة وما يرتبط بها من اختصاصات اخرى .

٤ ـ توفير أموال لا مبرر لصرفها .

---

(١) البيان الاحصائى لديوان الموظفين عام ١٩٦٥ .

(جـ) المكافآت الاضافية :

كان لقيام الحرب العالمية الثانية اثرها فى نمو الاعتمادات المخصصة لهذا النوع من المكافآت ، ذلك ان الكثير من الموظفين والعمال بدءوا يتركون العمل بالحكومة ويتهافتون على الالتحاق بالاعمال المدنية التابعة لقوات الاحتلال حيث كانت الأجور مرتفعة كما كانت طبيعة الحرب تقتضى زيادة فى التشغيل فى مختلف القطاعات ولهذا ظلت المكافآت الاضافية تتضخم تدريجيا بشكل مقلق حتى ان مجلس الوزراء استبعد اعتماداتها من ميزانية عام ١٩٤٧/٤٦ باعتبار ان الموظف ملتزم بتكريس وقته لخدمة وظيفته واثار ذلك سخط الموظفين والعمال على السواء . وتحت ضغط الرأى العام عادت المكافآت الى مكانها فى ميزانية العام التالى . وظلت الى وقتنا هذا فى زيادة مستمرة بسبب الحاح الوزارات المختلفة فى زيادة حصتها من هذه المكافآت عاما بعد عام . حتى بلغت اعتمادات المكافآت الاضافية فى ميزانية ١٩٦٣/٦٢ ما قدر بمبلغ ١ر٣٤٧ر٧٩٣ جنيها . (١)

ان نظام مكافآت ساعات العمل الاضافية نظام عادل فى حد ذاته من حيث انها تمثل اجرا اضافيا يقابل عملا اضافيا ، خصوصا وان ظاهرة التوسع فى منحها ترتبط غالبا بموجات ارتفاع الاسعار .

ولكن ما يشوه هذا النظام هو سوء استخدامه ، كايثار بعض الموظفين به دون الآخرين وخاصة سكرتيرى المكاتب الكبرى ومن يطوفون فى هالاتها . ومن صور سوء استخدامها ايضا : جمع بعض الموظفين او العمال بينها وبين مكافآت أخرى ، وتعويق البعض لأعمالهم اليومية العادية لتبرير تشغيلهم اضافيا .

(د) المكافآت النوعية :

وهى مكافآت تتغير اسماؤها بتغير موضوعاتها فى القطاعات المختلفة ومن امثلتها « مكافأة مكافحة الفيضان » فى وزارة الرى ومكافآت الانتاج فيها وفى غيرها .

وتخضع هذه المكافآت ايضا الى سطوة سوء التوزيع وتباين نسبه ، فنجد ان نصيب بعض الأفراد على السلم الادارى منها يتفاوت بين الجنيه الواحد لفرد ومائة جنيه لآخر ، وبمعيار آخر تمنح فئة معينة مرتب شهر كامل، وتمنح الفئات الاخرى مرتب نصف شهر. والعجيب ان تبرير هذا

---

(١) تقرير ديوان الموظفين لعام ١٩٦٣ .

الغبن فى احدى الحالات كان منصبا على ان الفئة التى تميزت بمرتب شهر قد ساهمت فى المرور على جسور النيل ونسى اصحاب هذا المنطق ان المرور والتفتيش هو هيكل عمـــل مهندس الرى الذى من اجـــله يتقاضى مرتبه على الكادر الفنى العالى ، فضلا عما يتقاضاه المهندس من بدلات التخصص والتفتيش والسفر مما لا يتمتـــع به غيره . علما بان المساواة فى المعيار وحدها تضمن لهم ارتفاع انصبة المهندسين من المكافاة بسبب ارتفاع مرتباتهم .

ان هذا يمثل اخلالا لمبدا المســـاواة والعدالة الاجتمـاعية يجب ان يختفى من اروقة الاجهزة الحكومية . وهو وغيره من مظاهر التفرقة ، يشكل جانبا كبـــيرا من الدوافع الهدامة التى تسىء الى شرف الوظيفة وجديتها . وتؤدى الى تفاهة قيمة الخدمات ، فلا تروى ظما الزحف الثورى المتعطش الى مزيد من الانتصارات لصالح الجماهير ولمجد الامة .

وفى اعتقادى ان تنظيم ابداء الراى الحر ، وحمايته ، سوف يكون له اكبر الفضل فى القضاء على البيروقراطية ، بحيث يسير جنبا الى جنب مع التربية العقائدية الديمقراطية الاشتراكية ، وتنشيط الوازع الدينى والخلقى ، وارساء بعض المبادىء الادارية والتشريعية المناسبة .

وفيما يلى مشروع لمكافحة البيروقراطية بحرية الراى فى المجـــال الادارى .

مشروع النشرة الادارية المحلية

حرية الراى وزيادة الانتاج :

ان اكبر الفرص لزيادة الانتاج ، وصقل المواهب ونمو الشخصية ، وازكاء روح التفانى فى العمل ، توجد حيث يتجاوب التنظيم الادارى مع الرغبات المدروسة والاقتراحات الناضجة لاغلبية العاملين المدركين لطبيعة العمل وخطط الدولة .

كذلك تتضاعف احتمالات نمو الدخل القومى حيث يتسق النظـــام الادارى مع المطالب الحقة للفلاحين والعمال واغلبية الموظفين ، وحيث يؤخذ بآرائهم التجريبية ، وحيث تناقش مشاكلهم بروح العدل والاناة والفهم والتنفيذ .

فحرية الراى لا تقـــل شانا عن حق المواطن فى الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والعلمية .. كلها حقوق انسانية طبيعية اكدها

الميثاق ولا يمكننا أن نغفــل مطلقا أثر الرأى الحر فى توجيه وتطوير السلوك الانســانى والأعمال التنفيذية .

ولذلك فان الميثاق قد اكد هذه الحقيقة فى أكثر من موضع . فنراه فى الباب الخامس يقول : ((**ان النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية** » .

وفى الباب السابع ((**ان الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة .. وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من صوره** . وفى الباب الثامن ((**ان من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا افكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه ، ان ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة او الارتجال**)) .

ويعود فيؤكد : ((**ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه ، وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل .**

ان أى محاولة لاخفاء الحقيقــة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهــاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

ان حرية النقد والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لســلامة البناء الوطنى لكن ضرورتها أوجب فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى)) .

ان ميثاق الشعب الثائر اذ يقرر حق النقد الشجاع بالكلمة الحرة لصالح العمل الوطنى ولسلامة البناء الوطنى ، وللوصول الى الأهداف الكبيرة المرتقبة فانما هو يحمل فى ضميره مطالب شعب . وما الثــورة نفسها الا تعبير عن رغبة الشعب فى حرية طال امد حرمانه منها خلال عهود موغلة فى الظلم والغبن ، تمادت فى الكبت والضغط ، فكان انفجار البركان الجبار الهائل فى ٢٣ يوليو ليؤكد انه لا ضمان لاســتقرار أى نظام ، ما لم يتوفر له ولاء الشعب ، وتختفى منه مسالك الضغط الذى يولد الانفجار .

ان المجتمع الاشتراكى يتميز بأنه خلية تعج بالعاملين وتختفى منها دمى العاطلين بالوراثة . والمواطن لا يمكن أن يقوم بواجب المواطنة على الوجه الاكمل وبأسلوب ايجابى مفيد الا فى جو ظروف معينة فصلها الميثاق وأوجزتها المبادىء الثورية الاشتراكية فى عبارة ((الكفاية والعدل)) والمواطن جدير بهذا — لأنه أينما كان وضعه فى المجتمع — عنصر الدولة الأساسى الذى يروى شجرة التنمية الاقتصادية بعرقه ، ويدعمها بفضله

ويحميها بسياج من ضلوعه . فلا اقل من ان يكون له راى حر فيما يرى وما يحس وما يعتقد وكل ما يدور حوله مما هو اهل ، خاصة الامور التى تتعلق بكيانه ووجوده ومستقبله .

وايمانا بهذا اكد الميثاق حرية الراى ، واضاف الى ذلك تاكيدا بان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تكون باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . حتى يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى .

وبناء على هذا فان تمكين العاملين من القيام بدورهم فى النقد البناء ، والتوجيه السليم ، والرقابة الفعالة على سير العمل الوطنى ، من ناحية الانتاج والاستهلاك والتسويق ، ومن ناحية الاحوال الادارية والعلاقات والمعاملات التى تجرى بين الخلايا البشرية المكونة للبناء الادارى . هذا التمكين فى نظرى هو اهم الوسائل المجدية لابراء جهازنا الادارى من البيروقراطية ، وتخليصه من رواسب الانحراف والاسراف ، وتحقيق الديمقراطية السليمة ، وتطبيق الاشتراكية القويمة ، ووقاية قوى الشعب العاملة من بروز اى عنصر شرير من عناصر الرجعية والانتهازية والتسلط والغبن والاستغلال .

وخير وسيلة لتحقيق ذلك هو تعميم الصحافة المحلية الخاصة فى كل فروع الأجهزة الادارية الهامة ، وعلى اوسع نطاق ممكن . ولتكن كل منها مصدر اشعاع للفكر الاشتراكى فى نطاقها ، والوعاء الذى تنسكب فيه رغبات الجماهير والاقتراحات الرامية الى اجابتها والبساط الذى تلقى عليه البحوث بمعنى أن تتولى كل وحدة اشتراكية اصدار مجلة أو نشرة ادارية محلية ، فى حدود المؤسسة الجماهيرية أو الوحدة الأساسية . وان تكون هذه النشرة او المجلة دورية مرتين شهريا حتى يتناسب صدورها مع المواعيد الدورية لانعقاد اللجان الاشتراكية ، وحتى يمكن متابعة اثر العدد السابق ، والاتفاق على مواد العدد التالى فى كل اجتماع .

مضمونها :

أما الأبواب الرئيسية التى يجب أن تتضمنها فهى :

١ ــ الفكر الاشتراكى والتوجيه القومى او التربية العقائدية .

٢ ــ امتصاص الشكاوى واكتشاف المشكلات والعمل على ازالة اسبابها .

٣ ــ الدراسات والبحوث الادارية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بزيادة الانتاج وتحسينه ، والمساهمة فى هز الجهاز الحكومى .

٤ – تعميق الحوافز الدينية والخلقية .

٥ – تنمية المواهب واكتشاف الخبرات والقدرات المختلفة .

وقبل أن نتعرض الى كل باب فى هذه الابواب بالمناقشة ينبغى ان نشرح اهمية الدور الذى يلزم به الاتحاد الاشتراكى فى هذا المضمار .

دور الاتحاد الاشتراكى :

من المسلم به أن الميثاق هو اصدق تعبير عن رغبات الأمة ومعايير الدولة ، واهداف الشعب وآماله . ولقد ابرز الميثاق ضرورة هز الجهاز الحكومى والقيام باصلاح ادارى شامل تتعاون فيه كل من الدولة والشعب بعمل ثورى دائم دائب .

ولقد حمل الميثاق – المجالس الشعبية المنتخبة – رسالة الرقابة والتوجيه والقيادة . فاصبحت لجان الاتحاد الاشتراكى العربى اينما كانت ملتزمة بهذه المهام .

ومن العدل والواجب ان تزود بكل الامكانيات المادية والادبية التى تيسر لها المضى قدما فى تنفيذ ما أنيط بها من اعمال واهمها القضاء على البيروقراطية .

او ليست هى الطليعة الاشتراكية المسئولة عن توجيه العمل الوطنى ، والرقابة على سيره فى خطه السليم ، فى ظل مبادىء الميثاق ؟ اليس اعضاؤها مكلفين قانونا بتوعية الجماهير فى مختلف مستويات المؤتمرات ، واطلاعهم على حقائق الأمور وقرارات الاتحاد الاشتراكى اولا باول ، وجعلهم فى كل لحظة على مستوى الأحداث والمسئولية ، سواء اكان ذلك بالكلمة المقروءة ام المسموعة ، بالنشرات والمجلات والكتيبات المحلية المتخصصة فى تشاعيب الاعمال الانتاجية المختلفة ، وما يتعلق بها من مشكلات نوعية ، تعتور ظروف البشر أو النظم ؟ وسواء اكان ذلك بعقد المؤتمرات ام الندوات او المحاضرات والمناظرات ، بحيث يكون بصفة مستمرة ودورية وعامة تمشيا مع خصائص العمل الوطنى الثورى التى أوصى بها الميثاق ؟ او ليس الأعضاء الاشتراكيون مسئولين عن تذويب الجمود والسلبية واثارة الهمم ، واشعاع الوعى ، ونشر الفكر الاشتراكى وجعل افراد الوحدات وجماعاتها على اتصال فكرى ووجدانى دائم مع بعضهم البعض ومع قيادة الدولة تصاعديا فى رأى عام جامع وفكر موحد ؟ .

اوليست مهمتهم وصل حلقات التنظيم الاشتراكى ، وتمرير مبادىء الخطة وتيار التوجيه الميثاقى الى القاعدة الشعبية التى تشكل الجيش

الاشتراكي العربي المتحالف بكل فئاته الخصص لحماية ثورته السياسية الاقتصادية الاجتماعية .. والا كانوا مواد عازلة معتمة تحجب وضوح الرؤيا ودقة الاحساس بين القمة والقاعدة وبالعكس ؟ .

أوليسوا حراس الثورة الجيدة ومبادئها القومية ؟ .

أوليست حماية المبادىء ومراقبة تطبيقها ـ حقوقا وواجبات ـ هي أخص مسئولياتهم ؟ .

فمن الطبيعي اذن ، أن تلقى مشاكل كل مجتمع محلي في القاعدة الشعبية على صفحات نشرة دورية منتظمة ، وأن يتاح لكل عضو أن يشرح المشكلة بمبضعة .. يحللها ويشخص الداء ويصف ما يراه لها من دواء ، ملتزما بالميثاق .

والواقع ان اقتراح النشرة الادارية المحلية ليس من عندياتي وما هو الا ابراز لقول الميثاق : « **وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل** » .

كما انها تستكمل حلقة هامة في الصلة بين الفكرة والتجربة . انه من الامور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطني ان يكتبوا افكارهم لتكون امام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضروري تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون امام المسئولين عن التوجيه ، ان ذلك امر لا يمكن ان يترك للصدفة او الارتجال .

حماية النقد والنقاد :

ان الميثاق قد كفل عدة ضمانات لاطلاق فاعليات الاتحاد الاشتراكي حتى يقوم بهذا الدور الهام في حياة الامة فقد ورد بالباب الخامس نص يقول : « **ان المفاهيم الثورية الجديدة الديمقراطية السليمة ، لابد ان تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن ، وفي مقدمتها التعليم ، والقوانين ، واللوائح الادارية** » .

بل انه ما من خطبة للرئيس جمال الا تضمنت ازكاء للهمم والهابا للحماس الثوري في نفوس المواطنين ضد الانحراف والاسراف وانواع التسلط والنفعية ، ولكننا في محيط الاداة الحكومية لازلنا في أشد الاحتياج الى دروع ملموسة تحمي النقاد واصحاب الآراء التقدمية البناءة من بطش البيروقراطيين حيثما وجدوا .

فمن البديهي أن نشاط مثل هذه النشرات ، سيؤدي الى كشف العناصر المنحرفة والحد من غلواء اندفاعها أو بطشها أو تهاونها في اجابة

الرغبات الشعبية ، فاذا ما كانت تتمتع بسلطة اوفر ، فانه لابد من اعلان ضوابط قانونية أكثر صرامة لتقليم اظافرها حتى ينتفى خطرها على حركة الرقابة والنقد والتوجيه .

فلسفة الخطـا :

ولابد ايضا أن يتشبع النقد بروح الفهم السليم لفلسفة الخطأ . ان الذين يعملون كثيرا يخطئون ، اما الذين لا يعملون فلا يخطئون الا مرة واحدة ، وهى انهم لا يعملون أبدا . ومن الطبيعى ان تبدو اخطاء العاملين جهـارا ، وان تظل خفايا الخاملين اسرارا . فطوبى للأولين ، وتبا للآخرين .

وعن فهم تام لفلسفة الخطأ ، كان مجتمعنا رحيما بالمخطئين العاملين المؤمنين فى مختلف مراحل ثورتنا ، وانعكست هذه الرحمة على قانون الاتحاد الاشتراكى فاتسع للخطأ صدر المادة ١٦ من لائحة العقوبات الواردة فى القانون المذكور ، عالجه لأول مرة بالتنبيه ، ثم اللوم ، ثم بالايقاف لمدة محدودة ، ثم بالفصل من المنظمات .

على هذه الوتيرة ، وبهذه الروح يجب ان يتجه النقد ، كما انه من ناحية اخرى لا يوجد مبرر لأن تضع مؤسسة جماهيرية ما ، العقبات امام لجنتها الاشتراكية بغية الحيلولة بينها وبين مزاولة النقد السليم اللهم الا اذا كانت ادارتها تتعمد الخطأ وتصر على التمادى فيه معارضة التقدم الثورى . والا فما المانع ان يتاح للمواطن ان يقول « هذا خطأ وهذا صواب » ؟

ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب قال ذات مرة « اخطأ عمر واصابت امرأة » . وبهذه الوسيلة المعنوية اطلق الخليفة العظيم مردة العرب من قماقمها ، وعمالقة المسلمين من معاقلهم ، فسابقوا الشمس نحو اعماق الخير ، والرحمة والسلام . وياله من قدوة ما أحوجنا ان نقتدى به . .

أن اهم الخصائص الخلقية للمواطن الاشتراكى هى : أن يتقبل النقد ، ويعترف بالخطأ ، ويعمل على تحسين الأداء ، ويؤمن بأن تساوى الحقوق يقابله فى الكفة الاخرى تساوى المسئوليات . وفى مجال العمل الادارى يعمل الموظف الاشتراكى على توزيع المسئوليات بالعدل دون اتخام موظف بالعمل وحجبه عن الآخر . وهـذا أدعى الى ازدياد الدقة فى تحليل المشكلات وعلاجها .

الحل السلمى للمتناقضات :

ولابد فى مجال تشجيع حرية الكلمة المكتوبة ، واطلاق حرية النقد والتوجيه ، أن تتذكر اتفـاق الشعب فى ميثاقه وفى قانون اتحـاده الاشتراكى العربى، على اننا قوم نؤمن بضرورة الحل السلمىللمتناقضات الطبقية وكذلك المتناقضات الادارية . غير ان هذا المفهوم يجب انيستقر فى اذهان اصحاب السلطة الادارية فيكون صراعهم مع النقاد سـليما ايضا . وهذا يقتضى الكثير من طاقات ضبط النفس لمن لا يستطيعون نسيان مراكزهم على الدرجات العليـا للسلم الادارى او الاجتماعى ، ومثلهم ممن تبهرهم اضواء الديمقراطية السـاطعة ، وما ابهر اضوائها التى اشرقت علينا بها الثورة بعد ليل طويل مدلهم بالاستعباد والقمع والكبت والضغط ، مما قد يدفع البعض الى ان ينسوا فى غمرة النقد الديمقراطى أهمية التمييز بين ما هو صراحة وما هى وقاحة ، خصوصا اذ صادفوا تبلدا ممن تعودوا أن يصموا آذانهم ، او يسدوا منافذ عقولهم وأفئـدتهم دون المستحسن من الرأى المجرد أنه غلف فى مستهجن من اللفظ . وفى هذا يجب الا تتأثر احكامنا على الاراء بانعكاساتنا الادارية او الاجتماعية عن مراكز اصحابها او انطباعاتنا النفسية السـابقة عن شخصياتهم .

وهذا يدعونا الى توخى العلم والصراحة والواقعية فى كل ما يسجل، وأن تتنزه المواد عن الفوضى والمغالات والكيدية ، والا ننسى انالهدفليس الصدام او الانتقام وانما اشـاعة المساواة وتكافؤ الفرص ، وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وازالة الحواجز النفسية القائمة بين بقايا الطبقية وتوفر مزيد من الكفاية للانتاج والدخل ، لتتيسر عدالة توزيع مثمر وخدمات جدية .

التربية العقائدية :

الولاء للمبدأ : ان أهم مايجب ان تعنى به النشرة المحلية هى التربية العقائدية المستمدة من قيم الميثاق فان النجاح فى تعميق هذه القيم فى نفوس المواطنين عامة والموظفين خاصة يقلل فرص اختباء البيروقراطيـة فى جحور الأدوات الحكومية .

ذلك ان افراد المجتمع يتكتلون تحت قيادة فكرية للعقيـدة التى يؤمنون بها فيتعصبون لها ، اذ تؤلف بين عقولهم وقلوبهم فيتحـدون لتحقيق اهدافها ، تماما كما يتكتلون تحت زعامة معينة ، وهذه الظاهرة تبدو أوضح ما تكون بين ابناء الدين الواحد فى المجتمعات الثيولوجية ، او بين اتباع المذهب السياسى او اشياع النظرية الفلسفية الواحدة .

هذا الانتماء الفكرى يزود معتنقيه بدوافع سحرية تلقائية تحفزهم للتضامن والعمل الجماعى المتكامل ، كأنهم اعضاء بدون واحد ، تنتهى عمليات كل خلاياه مهما اختلفت وظائفها وتنوع تكوينها وتمايزت حركاتها عند نهاية واحدة هى الاشباع البيولوجى والاجتماعى .

وبالمثل يؤدى تعميم التربية العقائدية الميثاقيــة الى ترابط افراد المجتمع بكل فئاته وافراده وطوائفه ، فلا يلبث نتاجهم بمختلف انواعه ان يتصف بالتناسق والتوافق فيصــل فى نهاية مراحــله الى تحقيق الغايات الكبرى مستصغرا الغايات الخاصة .

واذا كانت الشيوعية والفاشية والوجودية قد تمــكنت عن طريق النشر ان تخلق جوا من تعصب الأفراد لها رغم تضاؤل مبادئها أمام سمو مبادئنا - ضآلة الحصاة التافهة امام الجبل الأشم ، فجدير بنا ان نؤمن بان انتشار الثقـــافة الميثاقية سيؤدى الى ، ترابط اجتماعى ممتــاز ، ووعى ادارى متضامن ، لا تجد البيروقراطية من بين نطاقه ثغـــرة الى اجهزتنــــا .

الميثاق كرأى عام : ولنجاح تحقيق هذا التضامن وهذا التناسق بين خلايا الأمة على أوســـع نطاق ، لابد من نقل الميثاق من مرحلة هو فيها تعبير عن الرأى العام ، الى مرحلة يصبح فيها رأيا عاما بذاته .

وللوصول به الى هذه المرحلة ، لابد أن تتوفر له كل خصائص الرأى العام القوى المنتشر الشائع ليصبح اتصالا فكريا وروحيا بين كل المواطنين يلتفون حوله فيشكل منهم وحدة فى التفكير والرأى والاتجاه والعمــل مهما تباعدت مراكزهم ، لابد ان يدوم تأثيره العميق فى اغوار النفوس على مدى الزمن لأنه ضياء العزة والرخاء ، وقلعة الأمام للفرد والمجتمع، ودليل العمل ، لابد أن تكون لاحكامه الأولوية على الوجود الفــــردى والنزعات الذاتية ، لأنه الوجود الكلى الذى يستمد المواطن منه المعايير لحقوقه وواجباته وتصرفاته . واخيرا لابد أن يبسط ويشرح فى أساليب متدرجة تناسب مختلف الثقافات مهما كانت متخــلفة حتى يعيز كل مواطن تفاصيل ما عليه وحــدود ما له ، وطبيعة العــلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تربطه بالآخرين وبالدولة .

بهذا الفهم وهذا الوضوح وهذا الانتشار يصبح الميثاق وسيلة اكيدة سريعة الاثر فى تقريب وجهات النظر ، وتنظيم الجهود ، وتوازى المدارك وتســـاوى الارادات والسلطات ، وتجانس الأعمال وتوطيد العـــلاقات التى تختلف حسب اختلاف الثقافات والمصالح الخاصة .

بهذا الشكل يصبح الميثاق اتفاقا عاما بين القوى الشعبية على مجموعة

من العقائد تنبع من طبيعتهم ، وتهدف الى تحقيق رغباتهم ومصالحهم جميعا عن طريق المساهمة الايجابية لكل فرد فى تنفيذ خطة الدولة الاشتراكية بالوسيلة الديمقراطية هذا الاتفاق القائم على الرضا والقبول عن ايمان أساسه الدراسة والاقناع .

وبذلك تتحول المساجلات التقليدية الى النقد الذاتى البناء ، الذى لا يخرج عن موضوع الخطة العامة ، ويتركز فى تصحيح الأخطاء التطبيقية، وتفاصيل التطوير واساليب العمل المحلى .

هذا الاتفاق العام ، أو الرأى العام المستنير المنتشر المستمر يقطع كل أمل للعناصر الموتورة والمأجورة والمسعورة من الرجعيين والنفعيين والاستعماريين ، أن تجد لها فى اى وقت آذانا صاغية . طالما لا تبقى فى المجتمع طبقة تجهل احكام الميثاق بل على العكس ستجد من كل مواطن ثائرا وميثاقا يدافع عن الديمقراطية السليمة ويزود عن الاشتراكية العربية ضد أعدائها بكل قواه .

الوحدة والتجانس : والميثاق من حيث كونه منهاجا للعمل الوطنى الثورى تحتم دراسة خططه حتى لا يتناقض عمل المواطن غير الملم به مع تيار النضال الشعبى ، أو تتعارض مسالكه وتنحرف غاياته عن اتجاهات المجتمع عامة .

أما من حيث هو منهاج للفكر ، فانه ليس مجرد مرشد ودليل فحسب، بل هو رابطة ايدولوجية سياسية واقتصادية علمية عملية ، تمثل معيارا معنويا عاما ، يحدد مسالك وتصرفات معتنقيه بطريقة واضحة منظمة ، تجعل مقدرات المواطنين متكافئة مع ضخامة المسئوليات التى ألقاها عليهم وجودهم التاريخى فى تلك المرحلة من عمر الجمهورية العربية المتحدة . انها امانة عالية تحتاج الى وفاء السموأل وحرص الصقور،حتى تسلم الى الأجيال القادمة من ابنائنا ناضجة نامية . ولكنها ضريبة الشرف .. شرف الحرية شرف قيادة الطليعة العربية المتحررة بعد عدة قرون من العبودية .. شرف تحرير الأرض العربية والانسان العربى بعمل ثورى متطور متجدد مستمر تتحالف له جميعا فى وعى ويقظة واستعداد دائم لسحق أى عائق يقف فى طريق زحف الشعب نحو الآمال المشتركة المنشودة .

ان التربية العقائدية تؤدى الى وحدة العمل والفكر وتجانسها بين الافراد . اما الجاهلون بالعقائد العربية والسطحيون عنها ، فلسوف تتصف أعمالهم بالهامشية ، أو التعارض والشطط عن الاطار العام ، والخروج اللاواعى عن موكب القوى الشعبية وعلى أحسن الفروض ستجد

من هؤلاء سلبية ولا مبالاة وسرعة انقياد للأفكار الهدامة ، مما يضر بالخطة العامة منهجا واسلوبا فضلا عن تبديد الوقت وتبخر الجهود .

هذا وانه لمن الظلم أن نلقى عبء التربية العقائدية ــ كله ــ على كاهل اجهزة الاعلام الحكومية . خصوصا وأن اصطباغها بالصبغة الرسمية لا يؤدى الى التاثير الأمثل المطلوب - ولذا ينبغى أن تتولاها القيادات الشعبية المحلية النابعة من صميم بيئات السكن او العمل ، لأنها بطبيعتها تتميز باحاطة اوسع بشئون البيئة ، ومعرفة تحليلية لطباع الجماعات ، واحتكاك مباشر بمشاكلهم المتنوعة وادراك تفصيلى لعاداتهم وتقاليدهم وظروفهم ومشاكلهم ، وقدرة خاصة على ايضاح ما قد يفرض على الجماهير من مفاهيم بالأسلوب الملائم واللهجة المناسبة .

ان القيادات الشعبية الممثلة فى لجان الاتحاد الاشتراكى ، بهذا الوصف وبما يربطها بجماعاتها من علاقات مباشرة . واتصال دائم ، أعمق تاثيرا واقدر على ربط مبادىء الميثاق بما يهم الجماهير فى حياتهم اليومية وحياتهم العامة ، خاصة ما يتعلق بشرح الانماط العقائدية التى يجب أن يتشكل بها العمل الوطنى ، والخير المشترك الذى يعود على الجماعة وعلى الامة وعلى البشرية عامة ، ثم يرتد الى الفرد ذاته بالرخاء والمجد والأمن نتيجة لاتباع منهج الميثاق فى نواحى نشاطه الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وتطبيق قيمه فى دائرة عمله وعلاقاته بالآخرين .

وهكذا يستطيع كل مواطن ادراك حقيقة وجوده كخلية فى البناء الاجتماعى ، بتبادل التاثير والتأثر مع بيئته والبشرية جمعاء ويتأكد لدى سائر المواطنين بوضوح أن ، مصالحهم واحدة ومشتركة - وأن عدوهم واحد وأن عملهم عائد عليهم واليهم ، وأن حماية الثورة حماية لأرواحهم واقواتهم . هذا الادراك وذاك الشعور هما الدعامتان اللتان لا تماسك او تضامن أو اتحاد أو ثورية عمل بغيرهم .

ان وسائل الاعلام الحكومية الثلاث ، التليفزيون ، والاذاعة ، والطباعة ليست فى متناول يد وعقل كل فرد ، والمحرومون منها هم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التعبير عن مشاكلهم وآرائهم فى حلها . كما أنهم اصحاب الحق الأول فى ادراك الحقائق الجديدة والنظم التى ارسيت من اجلهم ، والمكاسب التى اتيحت لهم ، انهم أحق المواطنين بالاستمتاع برؤية خيوط فجر رخائهم وعزتهم ، ولاستذكار تفاصيل حقوقهم التى منحهم اياها الميثاق حتى يتمسكوا بها . فهم القوى الحقيقية التى تفرز كالنحل شهد الدخل القومى ، وككرات الدم البيضاء فى جسم الامة تتصدى للميكروبات الضارة ومنها البيروقراطية

ـ بتحالفها المنظم ـ تكشفها بما تتزود به من وعى ، وتعزلها ثم تطردها من رحمة المجتمع .

انها لهذا احق فئات الشعب بالحصول على ادق المعلومات عن خطة الأمة . وقواعد العمل ، ومصابيح الكشف عن رواسب الماضى ،والركائز التى يعتمدون عليها فى محاربتهم لما يصادفهم من فساد ، والحصانات التى يطمئنون اليها خلال حملتهم ضد البيروقراطية مجردين من عوامل الخوف والخضوع والمجاملة ومن تأثير المثل البالى « **اليه ما تجريش فى العالى** » الذى لازال يمثل عامل كبت وتواكل وخنوع فى الأجهزة الحكومية .

معالجة اسباب الشكاوى :

ان الشكاوى فى محيط العمل تستهلك قدرا كبيرا من وقت العمل والجهد الذى لو بذل فى العمل نفسه لادى الى ابرازه فى صورة افضل والشكاوى على نوعين :

(ا) شكاو تتقدم بها الجماهير ازاء ما يصادفونه من تقصير فى أداء الخدمة العامة ، أو ما قد يلاقونه من سوء المعاملة .

(ب) شكاو يتقدم بها العاملون تظلما من اضرار تحيق بهم سواء فى ترقياتهم أو علاواتهم أو فى غير ذلك .

وقد يطول الاخذ والرد او تتدخل عوامل المجاملات فيتعطل البت فى الشكاوى بالحفظ والاهمال او الحيل القانونية وتستفحل البيروقراطية نتيجة للشعور بخيبة الامل مما فصلناه فى غير هذا المكان .

فلو انه خصص من النشرة الشهرية باب لنشر ملخص لشكاوى الأفراد والجماعات بعد فحصها ودراستها . واتيح كذلك المشكو فى حقهم أن يدلوا بوجهة نظرهم ، لأمكن القضاء على أسباب الشكاوى ، ذلك ان مثل هذه النشرة ، ستكون احدى وسائل الضبط الاجتماعى ذات الأثر البعيد فى استقامة سلوك الموظفين ودفعهم الى الاهتمام بمسئولياتهم وهذا هو نفس ما تؤديه الصحافة العامة .

على انه يجب أن يوضع فى الاعتبار كما اسلفنا ان الحل السلمى للمتناقضات هو اسلوبنا . كما أن هناك اعتبارا آخر لابد أن يوضع فى الحسبان وهو ان الشكاوى ليست كلها حقيقية فمنهاما يكون كيدياومنها ما يكون عن وهم أو جهل بالقوانين التى تحدد الحقوق والواجبات .

ولكل هذا يجب الا تصاغ الشكاوى المنشورة بالنشرة المحلية فى

صيغة هجومية ولتكن مثلا فى صورة « يدعى فلان كذا ؟؟؟ » ثم ينشر رد المشكو منه . ويترك للرأى العام المحلى الحكم وهنا يحدث احد امرين :

١ - اما أن تكون الشكوى فى غير موضعها فيتضح للشاكى تجنيه أو وهمه من ان له حقا مهضوما . وفى كلتا الحالتين سيكف عن الشكوى اما عن خجل او عن اقتناع . وتمتص النشرة بذلك مظاهر اللغط والحقد الاجتماعى وتكون من الحالات المماثلة نماذج تخفف من حدة الشكايات .

٢ - واما ان تكون الشكوى جادة حقيقية تلقى الضوء على المعوقين والمتسلطين والنفعيين فيلتزموا جانب الهمة والصواب فتنتهى أسباب المظالم ، وتصبح هذه الحالات عبرة لغيرهم وياحبذا لو قام على تحرير هذا الباب نخبة من المتخصصين فى شئون ، الموظفين والحسابات وغيرها من الفروع المختلفة ممن لهم دراية بمختلف المشاكل حتى يكونوا عنصر التوازن بين طرفى كل مشكلة .

تعميق الحوافز الدينية والخلقية :

ما من مصلح اجتماعى الا وقرر أهمية تعميق الحوافز الدينية والخلقية كقاعدة أساسية لتطهير نفوس العاملين بالاجهزة الحكومية من مفاسد البيروقراطية وأدرانها . ان الأديان جميعا تدعو الى العمل ، والى اتقانه والى عدم تأخير عمل اليوم الى الغد ، والى أن من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ، والى أن يعمل الناس فسيرى الله عملهم والذين آمنوا ، والى تحريم الرشوة والاختلاس والتبديد والاسراف ، والى التحلى بمكارم الاخلاق .

والاسلام مثلا يسوى بين المسلمين ، وينكر العصبيات أيا كانت ، ويحرم استغلال فرد أو طائفة لما يتوفر لها من مركز فى الحكومة ، ويشرح كيف أن ما يتمتع به العامل المسلم من سلطة - ولو كان واليا - ليست الا بوصفه رجلا مسلما صالحا للوظيفة ؛ لا بوصفه حاكما متسلطا ؛ وكل راع مسئول عن رعيته ، مسئول عن أموال المسلمين التى تقع فى دائرة تحصيله وصرفه ، فهى حق للمسلمين كافة ونفقة لهم وفيما يعود على الدولة بالخير والمجد والرفعة ، لا حق لأحد من ولاة الأمور فيها الا بقدر .

هذا وان الايمان العميق بمبادىء الدين والأخلاق يطهر النفس من دوافع الانحراف والانزلاق الى الفحشاء والمنكر والبغى ، مما يحصن سلوك الأفراد ، ويحفظ لهم طاقاتهم ، العملية الانتاجية وامكانياتهم المالية من الضياع ، فى بؤر الفساد وقدراتهم العقلية من الانهاك والاضمحلال بفعل المسكرات والمفترات ؛ وبهذا تصان للموظف كل مقومات السلوك الادارى السليم . ويتميز بعوامل نمو الكفاية والخبرة والاستقامة .

وتنتشر معالم القدوة الحسنة . وغنى عن البيان ما لذلك من اثر فى تطهير الاداة الحكومية من شوائب البيروقراطية .

ان التدين يخلق مفهوما خلقيا مشتركا عاما ، وينصب ميزانا دقيقا للتمييز بين السلوك الخير والشرير سواء اكان فى مجال الخدمات أم العلاقات وان النشرة المحلية تستطيع ان تعمق الحوافز الدينية والاخلاقية فى المحيط الادارى اذا قارنت المبادىء الروحية بتفاصيل الاجراءات ، وصورت كيف ان الدين يقدس العمل فى خدمة الشعب ويعتبر الأجهزة الادارية امانة فى عنق أولياء أمورها والعاملين بها كل بما علق فى عنقه .

ان التدين مثلا يدعو الى الزهد والتقشف وتجنب مظاهر التباهى بالكماليات التى تجر الموظف الى العيش فى مستوى لا يدانيه دخله ، مما يوقعه اخيرا فى شرك الانحراف الى الرشوة أو الاختلاس .

والتدين بعد كل هذا يدعو الى المساواة والعدالة ، وانعدام الطبقية والاستغلال وهذه هى الاشتراكية فى ابسط معانيها .

تنمية المواهب الادارية والفنية (التدريب) :

ومن المهم ان يخصص فى النشرة باب القصد منه مساعدة الموظفين ، على استمرار التقدم بعملهم فى تطور نحو مستوى أعلى من الكفاءة والقدرة والاعتماد على النفس . وان لكل المهن مجلاتها ونشراتها العالمية والمحلية الخاصة التى تنقل الى أصحاب المهنة الواحدة آخر ما توصل اليه الباحثون والدارسون فى حقائق مهنية فى عالم الحرفة . اما المهن الادارية والكتابية فانها تفتقر على مثل هذه النشرات والمجلات رغم ضخامة عدد هذه الطائفة واهمية عملها بوصفه القاعدة والأساس فى كل الاعمال .

ان مجلة ديوان الموظفين الدورية لا تكفى ولا تسد النقص الفظيع السائد فى اجهزة الحكومة لانها تعالج موضوعات عامة على الاغلب ، ولانها لا يمكن ان تغطى هذا العدد الهائل من الموظفين لأسباب كثيرة فنية ومالية وادارية واجتماعية .

كذلك فان معهد الادارة لا يمكن ان يستوعب كل الموظفين ولا ان يقوم بتدريبهم واعدادهم لتحمل اعباء الوظيفة . يضاف الى ذلك ان الدراسات الجامعية خالية من — المناهج التى تكون الموظف الكفء .

واننا نفتقر الى دراسات تكميلية ادارية للراغبين فى دخول مسابقات التوظف والى مناهج الدراسات الخاصة للتعيين والترقية .

ولهذا فان الخبير السويدى « تاراس سالفورز » الذى أوفدته هيئة الأمم المتحدة الى مصر عام ١٩٥٤ قد أوصى فى تقريره بانشاء معهد الادارة العامة ليتولى التدريب العملى الادارى بتيسير الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشكلات الادارية — وتقديمها الى المسئولين، ولمتابعة التطورات الادارية الحديثة فى الخارج وتطعيم أساليب الادارة المحلية بما يناسبنا منها وتم ذلك بالفعل عام ١٩٥٥ غير أن المعهد وحده لا يكفى كما قلنا .

يقول الدكتور « كارل دى شواينتز » : **انا لا يمكننا ان نضمن ان الموظف الجديد الذى يبدأ عملا لم يعتد عليه ، يمكنه ان يكشف بنفسه دون أن يساعده احد — احسن الوسائل للقيام بهذا العمل . أن الفرد يتعلم دائما مع الوقت . ولكن ما يكتشفه بنفسه قد يكون خاطئا فى بعض الاحيان ، ولذلك فان سياسة مرسومة لتدريب هذا الموظف ، هي الوسيلة التى يمكن أن نضمن بها ما يتعلمه الموظف ، سيؤدى الى زيادة كفاءته وقيامه بعمله على أكمل وجه . » (١)**

وعلى هذا فان تدريب الموظف لا يقتصر على اعداده للقيام بعمله الجديد وتعريفه به وبطرق التصرف ازاء مايواجهه من مسئوليات ، وانما التدريب يشمل أيضا متابعة تنمية قدرات الموظف وتمكينه من استغلال مواهبه وقدراته على أحسن وجه ، بتزويده بالارشادات والبيانات الحديثة عن مهنته الادارية ، فيستطيع توجيه نشاطه وجهة صحيحة تنتج عملا سليما باقل جهد وأقصر وقت .

وللتدريب وسائل عدة منها المؤتمرات الفردية او الجماعية واجتماعات الموظفين عموما او فئة معينة منهم والافلام وحلقات البحث المهنية ، ثم المطبوعات ، لكن المطبوعات حينما تكون نشرة تكون أجدى — حيث انها أوسع مجالا لتبادل الآراء واسهل منالا خاصة وأن الموظفين يحجمون عن حضور الندوات والمحاضرات لأسباب اجتماعية واقتصادية وأخرى — تتعلق بالوقت .

ولعملية التدريب خصائص يجب أن يراعيها القائمون على نشر الحقائق الادارية بالنشرة المقترحة ومن خصائص التدريب أن يكون مستمرا متطورا فان التقدم العلمى والعملى القفاز يستلزم من العمل أن يكون على مستوى الاحداث المحيطة به . والتدريب كأى شئ آخر يجب أن يخضع لمبدأ التطبيق العلمى ، والا كان فوضى وارتجالا ، والتدريب كذلك نوعى بمعنى أنه متعدد الأنواع حسب تعدد الاعمال ، وان كان من

---

(١) حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٢ .

مزايا النشرة أن اطلاع الموظف على مختلف المقالات النوعية ، ينمى ادراكه ويوسع افقه ، ويجعله على دراية بعلاقة عمله بالأعمال الاخرى .

وعلى العموم فان مثل هذا النشر سوف يكون له اكبر الاثر فى رفع الكفاية الانتاجية للموظفين ، وزيادة الدخل القومى ، والقضاء على اسباب شكاوى الجماهير من تأخر او ضعف الخدمات .

بقى الحديث عن الدراسات والبحوث الادارية المتعلقة بتنظيم اللوائح وهز الجهاز الحكومى وسياتى الكلام عنها فى الفصل القادم باعتبارها احد عناصر المبدا الثالث من المبادىء التى تخضع لها الأجهزه الحكوميه . وهى مرونة النظم واستجابتها للتطور .

مرونة النظم واستجابتها للتطور

عناصر الادارة :

من المعروف ان الادارة تتالف من عناصر اربعة هى :

١ ــ احكام قانونية توجيهية تتمثل فى رئيس الدولة والوزراء ومجلس الأمة .

٢ ــ اسس تنظيمية تحدد تكوين البناء الادارى ، وسلطات مختلف الوظائف على درجاته واختصاصات ومسئوليات كل منها ، وعلاقة كل وظيفة بالاخرى . كل ذلك فى وضوح ودون ازدواج .

٣ ــ قوة بشرية من الموظفين والعمال يقوم اختيارهم على اساس الكفاءة والخبرة ، ويأمن كل منهم على اجر يومه ومعاش غده ، كذا علاواته وترقياته ، ويحظى من حسن المعاملة ما يحفظ له كرامته ومن الرعاية الصحية والاجتماعية ما يحفظ للعمل طاقاته البدنية والعقلية والنفسية .

٤ ــ ميزانية مالية للانفاق على التوظيف وما يقتضيه العمل من خامات وآلات وادوات ومتاع ومصروفات مختلفة واهم ما يجب اتباعه فى معالجة هذا العنصر هو تحرى الدقة فى وضع الميزانية ، والأمانة فى الصرف دون اسراف أو انحراف ولا تلاعب بالبنود .

ونحن اذا تأملنا العناصر الاربعة بنظرة علاقية ، لوجدنا أن حراك اى عنصر من هذه العناصر يستتبع حراك العناصر الباقية على الأرجح . وللعنصر الاول التأثير المضاعف بينها جميعا سواء كان حراكه هذا تغييرا او تطويرا . ذلك انه يمثل السلطة السياسية والقيادة التوجيهية لكل الشئون الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة .

أن تغير الوزارات فى الماضى كان يستتبعه تغيير اللوائح والوظائف وتغيير الموظفين وتغيير الميزانية او تعديلها كما كانت الأزمة المالية مدعاة لاسقاط وزارة واقامة غيرها . وهكذا . . .

وليس هذا بيت القصيد . لكن ما اريد ايضاحه هو أن الأحكام القانونية . والأسس التنظيمية ـ لابد وأن تتغير وتتطور تبعا لتغير وتطور المبادىء السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الدولة . فالادارة المركزية مثلا تتناسب مع سياسة الاستعمار ـ والراسمالية والاقطاع والرجعية ، تتلاءم مع دكتاتورية الطبقات ، بينما تميل الاشتراكية والديمقراطية الى الأخذ بمركزية التخطيط فقط ولا مركزية الادارة . وفى مجال تقييم ـ الوظائف ، نجد أن المجتمعات الاشتراكية تعطى العمل اكبر عناية فتاخذ بالطريقة الموضوعية The position concept التى تقوم على دراسة اهمية الوظيفة واختصاصاتها ومسئولياتها وعلاقتها بغيرها ، وتحدد على هذه الأسس الدرجة والأجر المناسبين بينما تهتم المجتمعات الاقطاعية بالرتبة والمؤهل العلمى خاصة اذا كان التعليم قاصرا على ابناء الأثرياء فتأخذ بالطريقة الشخصية فى تقييم الوظائف The personal Rank concept وتاخذ هذه الطريقة فى الاعتبار ايضا الأقدمية دون اعتبار لظروف العمل كما نلاحظ ان المجتمعات الراسمالية ـ حيث تنتشر المؤسسات الاقتصادية فتمتص اكبر قدر من الكفاءات يتاثر التقييم بالمراكز المالية .

الخلاصة هى ان القاعدة تقضى بتطور عناصر الادارة الحكومية الثلاثة الاخيرة ـ مسايرة لتغير العنصر الأول وتطوره ـ والا كانت الخطة العامة للدولة فى واد وما ينفذ منها فى واد آخر . وللسلطة العامة حق تعديل وابدال النظم حسبما يقتضيه تنفيذ أهداف الدولة دون تقيد بحقوق الأفراد الا ما يتعلق منها بالمزايا المادية والأدبية المكتسبة للموظفين .

ما الادارة الا انعكاس صادق لنظام الحكم القائم فى دولة ما من ناحيتيه السياسية والاقتصادية ، وتعبير واضح عن مدى نشاط هذا الحكم ثقافيا وعلميا وفنيا واقتصاديا واجتماعيا . وترجمان ناطق بحقائق اهتمام الحكومة بمختلف الشئون الدينية والعسكرية وغيرها حتى أن النظر الى ميزانية احدى أجهزتها يعطينا فكرة صحيحة عن الروح السائدة فى هذا المرفق سواء كانت اعتدالا او اسرافا ، اجحافا لفئة او انصافا لأخرى ، تقتيرا فى ناحية وتبذيرا فى اخرى . . . وهكذا .

ومشكلتنا التى نطرحها للبحث ، هى جمود النظم المعمول بها فى الأجهزة الحكومية وعجزها عن الاستجابة للتطور مع مقتضيات التغيير الثورى الذى أرسى مبادىء الديمقراطية والاشتراكية .

الديمقراطية ضد التعسف والتسلط والاستبداد ، وهذه لها جذور عميقة فى النظم القائمة التى وضعها الفرنسيون والانجليز والرجعيــــون وتجار السياسة وعبيد المال .

والاشـــتراكية تعنى اضـــطلاع الحكومة بادارة كل مصادر الانتاج والتنمية عـلاوة على اعمال الامن والدفاع والتعليم والقضـاء والصحة وغيرها من الخدمات . وحتى الخدمات الاجتماعية والصحية التقليدية قد التزمت الحكومة باتجاهها النهج الاشتراكى ـ بان تتوسع فيها حتى تصل منافعها الى كل فرد .

وهذا التوسع يستلزم جيشا جرارا من موظفين اكفاء على مستوى رفيع من الخبرة والخلق ، وتنظيما اداريا على قدر كبير من الدقـــة والاحكام ، ولوائح تنظيمية سهلة واضحة تضمن سلامة الاداء وسرعته بالدرجة التى ترضى المواطنين وتحفظ ثقتهم .

تغيير اللوائح الحكومية

جاء بالميثاق اكثر من نص يدعو الى تغيير القوانين واللوائح الادارية حتى تسـاير اخلاق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى الجـــديد ، وحتى تستطيع القيام بمشروعات الدولة الانشائية المتزايدة ، وتمكن الأجهـزة الحكومية من توصيل الخـدمات الى الشـعب كما يجب وبلا موانع او تعقيدات وفى ذلك نص الميثاق **«ان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية من جديد »** ونص آخر يقول **« ان العـمل لابد ان يصل الى كل فرد حر ، ولابد ان يصل اليــــه من غير موانع مادية ، أو تعقيدات ادارية .... كذلك فان اللوائح الحكومية يجب ان تتغير جذريا من الأعماق »** .

وفى رأيى ان القاعدة الشعبية للجهاز الادارى هى الأعماق القادرة على بدء عملية التغيير المطلوبة ، باعتبارها اكثر درجات السلم الادارى احتكاكا بواقع العمل التنفيذى وبالمنتفعين به من الجمهور ، واكثر دراية بتفاصيل اللوائح ودقائق عيوبها كل فيما يخصه ويمارسه ، هذه الدراية الميكروسكوبية لا تتوفر لمن عداها فى المستويات الادارية العليا .

ان الموظفين المنفذين اكثر انغماسا فى مشاكل العمل واكثـر تأثرا بعيوب اللوائح التى وضعت كلها فى ظل الاستعمار وحكم الطبقة الواحدة.

ان الاصلاح الادارى الفعال يكمن فى تنظيم وتنقيح مجمـــوعات الآمال والآراء بل فى ازالة اسـباب النكسات الساخرة والتهكمات المرة التى يتبادلها صغار الموظفين ويتطارحونها منذ عشرات السنين .

ان بعض صور جمود اللوائح قــد تبلورت فى امثلة عاميــة شائعة يرددونها مثل : ((**موت ياحمار على مايجيلك العليق**)) كنــاية عن بطء الاداء ، ومثل : ((**ودنك منين يا جحا ؟**)) كناية عن اللف والدوران وتطويل الاجراءات تماما كما يقال فى المحسوبية : ((**يابخت من آان النقيب خاله**)) وفى التحيز والمحاباة ((**اللى له ظهر ما ينضربش على بطنه**)) .

ان لدى صغار الموظفين ورؤساء الاقسام والاقلام من اقتــراحات الاصلاح الادارى ما يمكن ان يكون اساسا طيبا للوائح ادارية سليمة . هذه الاقتراحات فى حاجة الى توعية ادارية علمية وافية تسبق جمعهـا وفرزها وتصنيفها وصياغة الصالح منها على هيئة قوانين عامة .

• ان الخبير ، سنكر قد أوصى فى تقريره عام ١٩٥١ بالاخــذ برأى الموظفين المنفذين ورؤسائهم ، فقال : ((**التنظيم الجيد يجب أن يعتمد على جهود الأشخاص المسئولين عن تنفيذ الأعمال اليومية وخاصةرؤساء الأقسام والادارات**)) ولقد ايد ذلك الرأى الأستاذ ابراهيم المطــريفى حينما تحدث عن التكوين الادارى للمصالح وادارات العمل فى حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية عام ١٩٥٤ فقال ((**قد يكــون من السمات البارزة لاداء العمل ضرورة قيامها على مبدا المشــــاورة بين أصحاب الأعمال والعمال**)) .

فاننا لو تتبعنا حركة الاجراءات تصاعديا على السلم الادارى لوجدنا ان الورقة او الملف يبدا بطيئا متثاقلا متثائبا على المكتب الصغير ولا يلبث ان تزداد سرعته تدريجيا كلما انتقل الى مكتب أكبر فاكبر . الى ان يصل الى رقم قياسى فى السرعة بين مكاتب القمة الادارية والسبب فى ذلك ــ فيما عدا الظروف الصحية والنفسية والاقتصادية السيئة للموظف الصغير ــ أن هذا الموظف مقيد بمجموعة من القوانين واللوائح واساليب العمل لا يستطيع التحرر منها دون أن يتعرض لبطش المسئولية .

ومن هذه القوانين ما يكون متضاربا يناقض بعضه الآخر وهنا يجد فرصته للتيســير والتعجيل بالاجراءات متى أراد وتحمل المسئولية عن طيب خاطر أمام رؤسائه .

واذا أضيف الى ذلك ما اشتهر به المــوظف المصرى من ذكاء نادر ، وما قاله الســيد/كمال رفعت فى احــد احاديثه الصحفية : ((**ليس شرطا أن يصدر الرأى عن القيادة أو عن القاعدة : ليؤخذ به ، والشرط الوحيد هو نضوج الراى ووعيه وعلميته**)) (١) لأدركنـا وجوب اشراك

---

(١) حديث صحفى لمجلة روز اليوسف ــ العدد ١٨٥٢ .

القاعدة الهرمية للجهاز الحكومى فى عملية تغيير القـــوانين واللوائح الادارية ... ومحاربة البيروقراطية بمختلف مظاهرها . وهو الأساس الذى بنى عليـه مشروع الحملة ضد البيروقراطية او « شـهر اللوائح والقوانين الادارية » .

وقبل أن نستعرض هـــذا المشروع ، أود ان أشير الى انه توجد معوقات ادارية أخرى يجب القضاء على أسبابها .. ومنها :

١ ــ تعدد اجهزة اصدار البيانات والاحصاءات والمعلومات وتضاربها.

٢ ــ تعدد أجهزة الرقابة والتوجيه والفتوى واختلاف آرائها .

٣ ــ تعدد الاجراءات وازدواجها بالنسبة للموضوع الواحد فى جهات مختلفة .

من اجل هذا وذاك اخذت الثورة الادارية ــ التى بدأها السيد زكريا محيى الدين فى ١٩٦٥/١٠/١٧ ــ على عاتقها مسئولية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، عن طريق رفع مستوى الـــكفاية الادارية وتعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية عن ايمان بأن « كل جهود تبذلهـا الادارة الحكومية لتبسـيط الاجراءات وسرعة تأدية الخدمات وكفايتها ، انما تؤثر بالتـالى على حجم الانتـاج وكفايته»(١) . فمما لاشـك فيـه ان الأجهزة الادارية تؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءة قطاع الانتاج ، فتعطله او تنميه تبعا لدرجة نشاطها او خمولها ، لانها وثيقة الصلة باحتياجاته وحركته . ولذلك فان الجهاز الحكومى والعاملين به من اهم العنـاصر الحيوية فى عمليات التنمية والتغيير الاجتماعى . والمؤسف انه بالرغم من التحسينات المتوالية لأحوال العاملين بالجهاز الحكومى منذ قامت الثورة ــ الا انهم لم يقوموا بواجبهم كاملا نحو اخوانهم المواطنين . ومن الظلم ان تختص الأفراد بهـذه المسئولية ، وانما تتركز على الناحيـة التنظيمية ، وبمعنى اصح بتحملها قيادات الجهاز الادارى (٢).

مشروع الحملة ضد بيروقراطية اللوائح
او « شهر اللوائح والقوانين »

والسـبيل الى ذلك ان نعد حملة عامة مستمرة تشترك فيها كل أجهزة الدولة ، وتخصص لها أجهزة الاعلام السمعية والبصرية قدرا مناسبا من موادها ، ويحمل الاتحاد الاشتراكى أكبر عبء فيها .

---

(١) حديث السـيد زكريا محيى الدين فى مؤتمر الادارة بمجلس الأمة .

(٢) حديث السيد زكريا محيى الدين فى مؤتمر الادارة بمجلس الأمة .

كما يتولى الجانب الادارى الفنى فى هذه الحملة ، قادة الفكر الادارى بالدولة خاصة أساتذة معهد الادارة العامة .

وتتلخص الخطة فى الخطوات الآتية :

١ ـ حملة عامة للتوعية الادارية الأخلاقية الاشتراكية .

٢ ـ تخصيص مكافاة لاحسن ثلاثة اقتراحات فى كل جهاز والاعلان عن ذلك .

٣ ـ تحديد اسبوع يسمى « اسبوع مكافحة البيروقراطية » يخصص لاستقبال الاقتراحات من مختلف الافراد فى كل الأجهزة .

٤ ـ تجميع الاقتراحات وفرزها وتصنيفها وتبويبها وتفريغها .

٥ ـ صياغة الأغلبية الناضجة منها صياغة قانونية .

***

١ ـ حملة التوعية الادارية الاشتراكية : يقول السيد / كمال رفعت : **« ان هناك عوامل يجب ان تسبق القوانين وهى المعايير والقيم الاخلاقية، والتقاليد التى تحكم السلوك الانسانى ، وهذان العاملان يمكن ان ينظما العلاقات الانسانية فى نفس فعالية القوانين وربما اكثر »** وهذا يقتضى ان تبدأ الحملة ضد البيروقراطية بأن تحشد أجهزة الاعلام كل امكانياتها . ولجان الاتحاد الاشتراكى بالمؤسسات الجماهيرية كل جهودها ـ دفعة واحدة فى وقت واحد ـ للقيام بحملة توعية قوية مستمرة واسعة النطاق تهدف الى ما يأتى :

أ ـ تعميق المبادىء الادارية التى تنسجم مع الخلق الاشتراكى فى نفوس العناصر البشرية الادارية .

ب ـ الاهتمام بابراز شخصية الفرد والهاب حوافزه المعنوية .

جـ ـ اشعاره بواجبه كصاحب راى له قيمته فى الاصلاح الادارى وبأهميته كرقيب على سلامة واستقامة سير العمل الوطنى .

ومعنى هذا ان توضح بكل السبل لكل عضو فى الاداة الحكومية انه بتدعيم النظام الادارى فى المجتمع الاشتراكى انما ينمى ارباحه ومكاسبه شخصيا . باعتبار ان الاشتراكية نظام اقتصادى يقوم على اساس استيلاء الشعب على كل الموارد الطبيعية ومصادر الانتاج فتتولاه حكومة من ابناء الشعب لا سلطان عليها من اجنبى دخيل او سياسى عميل او اقطاعى مستغل ، او راسمالى محتكر . فهى اذن حكومة من الشعب تدير الانتاج بالشعب لصالح الشعب .

وعلى هذا فزيادة الانتاج واتقانه وسرعته باقل تكاليف هو وسيلتها الضرورية لرفع مستوى الطبقة الكادحة سياسيا واجتماعيا وثقافيا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا حتى يمكن تذويب الفوارق بين الطبقات بطريقة تصاعدية عن طريق الارتفاع بالادنى الى مستوى ارفع فتتحقق الحريتان السياسية والاقتصادية وتتلاشى الفواصل المادية والطبقية والنفسية ، وتختفى الطبقات الراسية القائمة على التباين الاقتصادى او الاجتماعى او السياسى فتختفى معها معالم السيطرة والتعالى من طرف والتى يقابلها خضوع وتزلف من طرف آخر اقل مرتبة فى السلم الاجتماعى والادارى .

وتكون التوعية ناجحة بقدر ما توضح للاذهان كيف ان التطبيق الاشتراكى قد القى على كاهل الشعب عبئا ثقيلا قوامه ذلك الميراث الهائل من اجهزة الانتاج المؤممة التى امتلكها وعليه ان يثبت انه اهل لهذه الملكية ، جدير بشرف المساهمة فى ادارتها بوعى ونشاط لتتضاعف ارباحه ، وما نيل المطالب بالتمنى ولكن سعة الرزق وارتفاع المستوى المعيشى يتطلب من الفرد مضاعفة العمل والجهد واليقظة . خشية ان تطأه الطبقية الاشتراكية اذا تخاذل او تكاسل ، فالواقع ان تفاوت طاقات الافراد واقبالهم على العمل والتخصص فى فروعه المهنية والادارية والفنية ، يخلق ابعادا لطبقات افقية تقوم على تفاوت الخبرات والأعمال لا الثروات والاحساب والانساب وعلى هذا فان الجهد والاتقان والتفانى فى دراسة العمل وبحث احسن وايسر وارخص وسائل انجازه ، هى سبل الترقى المفتوحة امام كافة الأفراد بفرص متكافئة للترقى على درجات السلم الاشتراكى فالاشتراكية تقضى بأن «لكل بقدر جهده وعمله» .

وما يجب ان تنتهى اليه التوعية المنشودة هو ان يؤمن المواطن الادارى بالنقاط الآتية بوجه خاص :

(أ) ان الثورة قد ورثته عن حلف الفساد نصيبا عادلا من السيادة ومن كل موارد ومقدرات هذا البلد الأمين .

(ب) أن هذا الوضع قد حطم درجات السلم الطبقى الراسى ، وان وضعه فى المجتمع لم يعد فوق شخص واسفل آخر ، وانما هو فى صف من الدرجات الأفقية المتجاورة ، كل حسب خبرته وعلمه وعمله ، وان هذه الدرجات الأفقية وسيلة لتفاوت الرفاهية وسعة الرزق بتفاوت الاجور وليست وسيلة للتعالى والسيطرة والغرور ، وفى ميدان العمل الأجود فليتنافس المتنافسون .

(ج) أن العلاقات بين اعضاء المجتمع الادارى الجديد اشبه ماتكون بعلاقات المساهمين العاملين فى شركة ، بمعنى أن تنتفى منها علاقات

الحقد والصراع والسلبية والنفعية وما اليها من علاقات هدامة ، وتحل محلها العلاقات التقدمية الاخلاقية البناءة فى تحالف وتعاون وايجابية وغيرية وتفاهم من اجل المصلحة المشتركة التى تعود على الجميع بالخير.

(د) ان تحول المجتمع من الراسمالية الى الاشتراكية قد جعل الموظف اجيرا عند صاحب العمل الحقيقى الذى هو الشعب .

(هـ) أن ميراثنا الادارى يحتوى على رواسب ومخلفات ادارية فاسدة رزأتنا بها عهود لعينة جثمت على صدر الأمة قرابة قرنين من الزمان وواجبنا الأول هو حرث تربة الأداة الحكومية وتنقيتها من طفيليات البيروقراطية وآفاتها العميقة ، لنضمن جنى محصول أوفر من الانتاج . ولنحول بين هذا الداء الوبيل ، من أن تتفشى عدواه فى حقل المؤسسات المؤممة فيزداد خطرها وينتشر ضررها .

(و) بعد الحرث تأتى مرحلة التخطيط لكن الأمر يستلزم فى مجال الاصلاح الادارى أن نبحث العلاج ونتملك الدواء قبل استئصال الداء ، والا توقف العمل . وهذا يحتم أن يعد كل عامل وموظف نفسه بالادراك الهادىء السليم لطبيعة المشكلة الادارية التى يعيشها أو يلاحظها مما يكون لها اثر على الوقت أو الجهد أو المال المبذول فى سبيل انجازها ، ويدرس من ناحية أخرى امكانيات علاجها او استئصالها او تعديل اجراءاتها ، ثم يتقدم باقتراحه الى المختصين ممن تحددهم الهيئة العامة لمشروع «اسبوع مكافحة البيروقراطية» المقترح سواء أكانت جهة الاختصاص هى اللجنة الاشتراكية بالمؤسسة ام رئاسة القسم التابع له الموظف .

(ز) ان الموظف او العامل حينما يساهم بالرأى الحر فى طعن البيروقراطية بالنقد واقتراح العلاج وممارسة الرقابة . فانما يجب عليه أن يكون راسخ العقيدة قوى الايمان بأن هذا العمل من صميم واجبه ورسالته باعتبار كل عضو اشتراكى مكلفا بمقتضى المادة ٦ من قانون الاتحاد الاشتراكى بمحاربة بيروقراطية الاستغلال والتعقيد(١) ، وانه مطالب بالمساهمة بتغذية المستوى الاشتراكى التالى بصيغ جديدة للوائح وقوانين تتناسب مع مجتمع الكفاية والعدل وتعمل على ازالة المتناقضات الادارية وتقضى على سيطرة الروتين الحكومى الذى اصبح وسيلة لسيادة الوظائف العامة على مصالح الشعب .

(ح) على الفرد أن يبدأ بعمله وبنفسه وتخصصه اولا ، ثم بما يلم به الماما كاملا من الاعمال الأخرى ، خاصة المتداخلة مع دائرة عمله ، فهو أوفر ادراكا لتفاصيل وظروف مجاله ، واعلم من غيره بوسائل تحسينه، واقدر على معالجة أسباب الاسراف فى كل ما يتعلق بعمله مباشرة او

(١) انظر المقدمة .

بطريق غير مباشر ، وليؤمن انه موكل من الشعب فى القاء الضوء على عناصر الاسراف والاستغلال والتعويق والعمل على وقفها ، وانه مفوض من الدولة ، فى تنفيذ سياستها العامة ، وانه مكلف بتطعيم العمل الادارى بعناصر الكفاءة والاتقان والسرعة والاقتصاد فى النفقة باكبر قدر ممكن .

ويتبع هذا الاعداد اغراق الرأى العام الادارى فى بحر من الدراسات والبحوث والمساجلات والمناظرات والندوات الادارية تتخللها برامج التربية العقائدية وتعميق الحوافز الاخلاقية والدينية ولابد فى هذا السبيل من ان تزود لجان الاتحاد الاشتراكى بكل الامكانيات المادية والأدبية اللازمة لهذه الحملة .

٢ ـ **الاعلان عن مكافآت لافضل اقتراحات عملية** : فى خلال هذه الحملة يتم الاعلان عن عدة مكافآت لافضل وانضج الاقتراحات فى كل جهاز أو عن كل تخصص ، على ان يحاط منح المكافآت بضمانات تطمئن الافراد الى نزاهة التحكيم ، ولن يقتضى اقرار مبدأ المكافأة اى اعتمادات مالية ، ذلك لأن اعتمادات المكافآت التشجيعية موجودة فى كل مكان واغلبها يصرف فى غير موضعه ، ولسوف يشجع التلويح بالمكافآت الكثيرين على الدراسة والبحث وتسجيل ملاحظاتهم وآرائهم والاجتهاد فى النبش عن خفايا اللوائح وخبايا مساوئها ، ومقابلتها بالعلاج .

٣ ـ اسبوع مكافحة البيروقراطية :

لا يبدأ هذا الأسبوع الا بعد ان تكون قد استنفدنا كل ما فى الجعبة من توعية ادارية وعقائدية واخلاقية ودينية وقومية مترابطة ثم يتبع الآتى فى هذا الأسبوع :

(أ) يتم اختيار عدة اجهزة أو وزارات تعتبر عينات لمختلف انواع العمل الحكومى .

(ب) يقوم خبراء الادارة باعداد استمارات استفتاء وجمع بيانات ادارية سهلة الاجابة متنوعة الموضوعات حسب تنوع الاختصاصات بين أعمال المخازن والحسابات والمستخدمين والمحفوظات .. الخ . وبحيث يكون فيها فراغ كبير للاقتراحات التفصيلية .

ويتولى موظفو معهد الادارة العامة توزيعها على الاجهزة المختارة وجمعها بالتعاون مع لجنة من رئاسة الجمهورية أو المجلس التنفيذى ولن يستغرق ذلك اكثر من ساعتين فى كل يوم فى جهاز أو وزارة .

(جـ) ـ يتم فرز هذه البيانات وتفحص الاقتراحات،وتصنف وتبوب وتفرغ بطريقة احصائية وتعالج بعناية واهتمام كل ما قد تحتـــويه من بلاغات عن مخالفات ، وفى هذا الشأن يمكن القول بانه كلما ازداد ايمان الأفراد بسرية البيانات تماما ، كلما حصلنا على معلومات عن تصرفات يندى لها الجبين ، وكلما توصلنا عن طريقها الى اللوائح المهلهـــلة التى يستغلها المتلاعبون فى الحصول على منافعهم الذاتية وحينئذ يمكننـــا الغاءها وتغييرها .

هذا ويمكن ان تقوم بهذه العملية لجان الاتحاد الاشتراكى بمعـــاونة رجال معهد الادارة العامة على أن ترفع توصياتها الى المستويات العليـــا للاتحاد الاشتراكى العربى التى يستطيع ان يصيغ اللوائح والقـــوانين الجديدة فى صيغتها المناسبة ، ثم يغذى بها مجلس الأمة ليســـتصدر بها التشريعات اللازمة .

على ان هناك موضوعات أساسية ينبغى دراستها خارج نطاق هذا الاستفتاء باعتبارها بحوثا ادارية تستوجب المناقشة:

بين المركزية واللامركزية

المركزية والدكتاتورية

ان نظامنا الرشيد يتضمن توزيعا اقتصاديا عادلا اغدقتـــه قوانين الاصلاح الزراعى على الفلاحين ثم قوانين يولية ١٩٦١ الاشتراكية على العمال ، ويتضمن توزيعا اجتماعيا عادلا للفرص المتكافئة فى الخدمات العامة والحقوق الطبيعية وتذويب الفوارق بين الطبقات ويتضمن توزيعا سياسيا عادلا للسيادات تنطوى عليه الديمقراطية بما فيها من حرية الراى والكلمة المقروءة والمسموعة ، وحق النقد والرقابة الشـعبية على الأجهزة التنفيذية .

فمن الخروج على القاعدة أن يتعطل التوزيع الادارى العادل للسلطات الادارية فى مختلف المستويات . ان ارساء الادارة اللامركزية فى مختلف مستويات الأجهزة امر انسب الى الحكم الديمقراطى الاشتراكى وأدعى الى سرعة الاداء وتحديد المسئولية . ان القضـــاء على مركزية الادارة وتطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ « ســــــوف ييسر انسياب وتدفق العمل الثورى كل باقصى طاقته فى حدود تخصصه » .

ولو أمكن أن تتوازى السلطات اللامركزية مع لامركزية مســتويات الاتحاد الاشتراكى وتدرجه ـ لأدى النقد الذاتى الى تخفيف حدة الأخطاء

وآثارها الضارة ، ولكانت لجان الاتحاد الاشـــتراكي ســـياجا يحمي الشخصية اللامركزية ، ونظام الحكم المحلي من الاتجاه الى الانفرادية ، وهذه النقطة تبرز أهمية التنظيم الشعبي في حماية الاداة الحكومية من عناصر البيروقراطية في كل المستويات وحراستها بجيش جرار من المراقبين في كل مهنة ، فضلا عن انه نموذج رائع لنظام تعدد وتسلسل السلطات يتميز عن الحكم المركزي بأن الأول يرتبط ارتباطا وثيقـــا برعاية مصالح الشعب الأساسية التفصيلية واشباع حاجاتهم الحقيقية المختلفة المتنوعة، وتحقيق رغباتهم المتمايزة تبعا لتمايز ظروف البيئة والعمل بطريقة ذاتية .

ولقد آمنت حكومة الثورة بهذا المبدأ فعملت على تعميم وتدعيم نظام الحكم المحلي ولكن تطبيق اللامركزية بين ادارات وافراد الجهـــاز الحكومي الواحد لم يأخذ طريقه الى النور بعد ، رغم التوجيهات المتتالية التي كررها الرئيس عبد الناصر في خطبه فقد قال :

« ومن العيوب ان لكل واحد شلة ، فاذا جاء بشلته ـ وصحب معه ذيلا طويلا من اشياعه ، ان كل هذا يجب ان نقاومه ونحاربه .. هنـاك تضارب في الاختصاصات ، وهناك حرب التشنيع والتشهير ، وكل ذلك نتيجة الانفرادية والانتهازية ، وحب التكويش على السلطة .. وهنـاك من يريد أن تزداد اختصاصاته لتزداد سلطاته ويستأثر بها دون غيره ، ان أمامنا أيضا ان نقوم المنحرفين ونمنع الانحراف » (١)

أن اللامركزية تتناسب مع طبيعة الشعب العربي الذي جعله الرئيس جمال رقيبا على أجهزة الانتاج. وان الاخذ بالمركزية يعتبر تأييدا لافتراض « هوبز » ان الشر متكمن في نفوس الناس جميعا مما يحتم جمع السلطة في يد حكم مطلق قوي يحمي نفسه من الطبيعـــة الشريرة الكامنة في الشعب ، خشية أن تتألب ضده وتقضي عليه ، وهـكذا ترى الناس أن النظام الاداري المركزي ينسجم مع الحكم المطلق الذي انحدر الينـــا من حكم المفتشين الانجليز الذين سيطروا ابان الاحتلال على الأجهزة الحكومية وعاثوا فيهـــا فســادا .

ان الطبيعة الانسانية ـ كما رآها عبد الناصر ـ أرفع من ان توصف بالشر المجرد الذي اطلقه « هوبز » على قومه ، وقد يكون محقا بالنسبة لهم ولتاريخ البيئة الانجليزية . اما الأمة العربية التي تعيش على أرض الحضارات القديمة قدم الأزل أرض الديانات السماوية والقيم الروحية والمبـــادىء الخلقية ـ فمن الطبيعي الا تتناسب معه أســاليب مجتمع

---

(١) خطاب الرئيس في المؤتمر التعاوني عام ١٩٥٨ .

عاش ولا يزال على القرصنة وامتصاص دم الشعوب المسالمة ، وتوسل الى الرغد على حساب آلام وتخلف وسخرة الآخرين .

ان جمال عبد الناصر يؤمن بأن الانسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وان حرية الانسان الفرد هي اكبر حوافزه على النضال ، وأن شعبنا شعب عظيم معلم يؤمن بالسلام وبرسالة الاديان .

ان الفرق بين حوافز الفرد الغربي ، وحوافز الانسان العربي ، هو الفرق بين المادة نفسها وبين قيمتها ، الفرق بين الجسد بقامته ورجسه وبين الروح بطهرها وشفافيتها . فنحن قوم تتحكم فينا الدوافع الأدبية والمعنوية ، الروحية والخلقية ، اكثر مما تتحكم فينا دوافع الاشباع الغرائزي البيولوجي .

ان ضحايا الحرية والكرامة والشرف في مجتمعنا اكثر منهم في اى مجتمع آخر . وهذه الحوافز تمتد الى مجال السياسة والادارة وكل مظاهر حياتنا ، وكم من مصلح جريء اتهم بالشغب وحورب في رزقه ، وتكاثرت عليه قوى الشر والانحراف ، فشردته والحقت به الاضرار المادية والأدبية ، دفاعا عن حريتها في السلب والاستغلال المتاحة لها بحكم مراكزها .

وعبد الناصر — بوصفه قبسا من روح هذا الشعب — قد ادرك هذه الدوافع ادراك الشعور الذاتي ، فكان هذا اهم عناصر توفيقه في قيادة هذه الأمة الى هذا المجد السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وبالرغم من أن قيام الثورة الشعبية ذاتها يعتبر اشباعا لدوافع الحرية والعزة والكرامة — الا ان القائد قد ادرك ان في مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ — تنمية للخلق والابداع ، وتدريبا على تحمل المسئولية ، واثارة لطاقات اقرار الذات ، التي نشطت فانجزت في فترة وجيزة من عمر الأمة ، ما يعتبر معجزة القرن العشرين .

وأسلوب اللامركزية الادارية — اذا اتبع تنازليا الى ادنى درجات السلم الادارية سوف يؤدي الى تضاعف المكاسب ، ودفع الزحف الثوري الى آفاق ابعد مما يتصوره عقل .

يكفي لهدم المركزية ماقاله فيها الميثاق : « **تكديس سلطات كبيرة في ايد قليلة، تؤدي دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولية عنها بالفعل امام الشعب** » . وانها قد اضافت : « **أعباء جديدة على العمل الوطني دون ان تساعده** » .

وليس المقصود باللامركزية هنا معناها العام الشائع على مستوى السلطة التنفيذية العليا في الدولة ، أي الحكم الذاتي والادارة المحلية الاقليمية Self Government وانما المقصود بها توزيع السلطات والمسئوليات الادارية على كل ادارات واقسام وافراد الجهاز الادارى الواحد ، كل حسب تخصصه .

والواقع ان النظام اللامركزى في ادارة الاعمال اليومية للدولة هو انسب النظم لطبيعة المصريين الذين يقومون بالأعمال التفصيلية ، وكما شرحنا فانه اوفق النظم تمشيا مع الديمقراطية . وفي ذلك قال هنرى شاردون (١) : « **لقد اعتقدنا أننا عملنا كل شيء لأننا انشأنا بالانتخاب سلطة سياسية تحكم مصائر الأمة ، ولكن السلطة السياسية ليست الا نصف حياة الديمقراطية** » .

قال ذلك تاكيدا لضرورة اخذ كل دولة بالنظام الادارى الذى يتناسب مع نظامها ومع ظروفها وطباع مواطنيها .

واللامركزية من الوجهة السياسية هي النظام الذى يحقق الحكم الديمقراطى ويدعمه ، ويدرب العناصر اللازمة لنجاحه ويعدها ادبيا ونفسيا ذلك أن اللامركزية اكثر اشباعا للشعور الحر ، واكثر اتفاقا مع الميول العربية .

اما من الناحية الادارية فهى أجرا على التصدى للاصلاح الادارى واجدى في العمل على اجادة وتحسين الاداء الوظيفي ، ذلك أن الموظف في ظل المركزية يتردد ويحجم عن التجديد والابداع خوفا من المسئولية او الاتهام بالخروج عن المالوف علاوة على أن اللامركزية تؤدى الى سرعة الانجاز ، وتقضى على تعطل الاعمال وتراكمها الذى يحدث نتيجة لقيام المركزية على تكديس الاعباء على عاتق قلة ممن تتركز في ايديهم السلطة .

واللامركزية ايضا حقل تجارب للأساليب الادارية الجديدة ، ومجال لاكتشاف القدرات الادارية المبدعة . وميدان للتنافس ، وضمان لاستمرار العمل مهما غاب الرؤساء والمديرون او في فترات تغييرهم .

غير انه لابد للتوسع في اللامركزية ان تتوسع بقدر مساو في التوعية والتدريب تجنبا لايجاد فراغ او شلل ادارى .

---

(١) الدكتور الجمال ـ الادارة العامة .

ان مركزية الادارة فى جهاز ما ، تعنى أن سلطة البت فى مختلف الأمور تتركز فى يد رؤساء العمل ومديريه ، ويكون لهؤلاء وحدهم حق الفصل فى كل الأمور ، وهذا يؤدى الى التعويق والتأخير ، نظرا لما يتبع فى ذلك من ترقب الوقت المناسب للعرض والشرح والنقاش ، كما أن زحمة العمل الذى يعيش فيها الرئيس المركزى ، وكثرة ـ الموضوعات المتنوعة التى تعرض عليه ـ تجعل من المستحيل ان يتعمق فى دراسة كل مشكلة دراسة كاملة ـ لأن للطاقة البشرية حدا يستحيل تجاوزها مهما عظمت . ومن الطبيعى والحالة هكذا ان يكون حكم الرئيس سطحيا منحلا ، يفتقر الى الكثير من عناصر الصواب فى أغلب الاحيان متى تراكمت عليه الأعمال وتكدست الملفات ، ولا لوم عليه ان كان دوره فى معظم الحالات مجرد اضافة توقيع آخر الى جملة التوقيعات المتتالية على الورقة فقد صعدت اليه من اسفل السلم الادارى ، ولا جناح عليه ان اشر تأشيرات مائعة « **لا تحلل ولا تحرم** » اللوم كله على النظام المركزى الذى لا يدع للرئيس وقتا للدراسة ، ولا يتيح له فسحة للاشراف والتوجيه حتى اقتصرت مهمته على استعراض ملخصات موجزة ناقصة للموضوعات التى يمهرها بتوقيعه عن ثقة فى دقة عارضها . ومن اطمئنان بأن اى مسئولية مهما كان خطرها لن تحيق الا بمن هم دونه فى الهرم الادارى ، وانها على وجه التحديد ستصيب ذلك المخلوق التعس المكوم فى القاعدة . وهكذا تتسبب المركزية فى اضطراب العمل ، وتخبط المسئولية وتسكع الانتاج . ان المركزية مخدر بيروقراطى بما يشيعه بسلطانها المركز ـ من خمول وخمود يصيب عصب الادارة ، والمعروف ان بطء الاجراءات يفقد العمل قيمته ويؤدى غالبا الى خسائر مستعصية العلاج .

والمركزية اسوأ ما تكون حيث يكون عدد الموظفين كبيرا ، وافضل ما تكون فى الأقسام الفرعية للادارة ، أو فى مراقبات الجهاز الواحد على اقصى تقدير حيث يكون عدد الموظفين محدودا ، فالمراقب أو رئيس القسم يعرف تماما تفاصيل الاعمال الجزئية او اغلبها فى ادارته ، فضلا عن أنه ليس من العدل أن يتحمل غيره ممن يرأسونه مسئولية اخطاء قسمه أو مراقبته ، واخيرا فهو اقدر من غيره على تحديد مسئولية كل موظف معه .

واللامركزية تطبيقا ـ تعنى تفرغ المدير العام لرسم السياسة التخطيطية المحلية ومواءمتها مع الخطة العامة للمستوى الاعلى ، وتعنى ايضا ان يتابع الاشراف على تنفيذ الخطة ، وأن يربط اعمال المراقبات بعضها ببعض دون أن ينقص من سلطة رئيس الفرع او المراقبة او القسم ، أو يتدخل فى اسلوب قيادته لمجموعة العاملين معه ، طالما ان الاسلوب

الذى يتبعه كل منهم يثمر الثمرة المرجوة على وجـــه أكمل من الجودة والسرعة والاستقرار باعتبار ان الادارة فن ـ وأن فن معاملة المرءوسين وتوجيههم وتحبيب العمـل اليهم ـ من أهم عناصر الفن ، وعلى ذلك فالرئيس المباشر أدق الرؤساء تحليلا لنفسيات موظفيـه ومقـومات شخصـياتهم مما يجعله ـ بالـكياسة والحذق ـ اقدر من يسـتطيع توجيههم . وفيما عدا ذلك ، فمن واجب المدير اللامركزى أن يسيطر على النظـام فى الفرع او القسم المتخلف او المضـطرب حتى تتحـدد الاجراءات والسلطات والمسئوليات فتعود مياه اللامركزية الى مجاريها .

واللامركزية والكفاءة صنوان ، كل منهما تعزز الأخرى وتستدعى وجودها . وهى ايضا قوة تدفع الموظف نحو الاعتماد على النفس اقرارا لذاته ، واثباتا لوجوده وشعورا بالمسئولية . فمنح الموظف ـ مهما كان صـغيرا ـ حرية التصرف فى حدود الاطـار العـام دون الرجوع الى رؤسائه ، يؤدى به الى توخى الاجادة والسرعة وتسهيل الخدمات . ومن ناحيـة اخـرى فان هذا التحسـين فى الاداء يزيد ثقة المسئولين فى اللامركزية وتوسعهم فى نشرها .

وشخصية الرئيس عامل هـام فى تدعيم اللامركزية او تعطيلها ، فالرئيس الذى تنعدم ثقته فى نفسـه ـ نتيجة لمركبات النقص ـ يلجأ الى التهام سلطات غيره اظهارا لسطوته او تغطية لجهله . اما اذا كان متزن الشخصية ، مطمئنا الى تكامل تكوينه بالخبرة العملية والكفاءة العلمية والتجارب الادارية ، والمزايا الخلقية فانه لا يلجأ الى تعزيز مركزه بهالة المركزية وصولجانها . مثل هذه الشخصية المتكاملة ، نجد صاحبها يميل الى تفتيت السلطات وتوزيع المسئوليات على أفراد ادارته جميعا ، حتى يصبح لديه من الوقت ما يكفى للدراسات التحليلية ومطابقة الخطة العامة مع انتاج ادارته ، وممارسة التوجيه على ضوء ما يتوفر له من نتائج وملاحظات ، سواء كان أسلوبه فى ذلك عقد الاجتماعات او الندوات او بالمذكرات . ولهذا فان الأمل فى القضاء على بيروقراطية المركزية ضعيف ، ما لم يكبح بعض المديرين تلك الرغبة الجامحة فى نفوسهم الى السيطرة وبسط النفوذ . تلك النزعة التى تضـعف شخصية المرءوسين وتسىء الى العمل . وذلك على نقيض ما تفعله اللامركزية تماما فهى كما قال ميشـيل دوبريه فى تعليل ضـعف الحكومات الفرنسية المتعـاقبة : **« اللامركزية الادارية تنمى فى الموظف الشعور بالكرامة ، الناتج عن تذوق لذة الحرية وهذا من شانه ان يعطى للعمل الادارى حيوية ونشاطا وقوة ، فان الضعف فى القمة يرجع الى الضعف فى الاساس »** وبصـفة عامة تعتبر اللامركزية ضرورية كلما كانت أعمال الادارة او القسم او الجهاز

الحكومى – عموما – أكثر احتكاكا بالجمهور ؛ أو بشئون العاملين ، ولو كان هذا الجهاز أو القسم جزءا من جهاز كبير قائم فيه ، والقصد من ذلك هو تبسيط الاجراءات وسرعة الانجاز .

طرق العلاج

مما سبق يمكن أن نستخلص طرق العلاج التالية :

اولا – ما يتعلق بالتخطيط :

١ – أن يقوم التخطيط فى مختلف مستوياته على أهداف واقعية ، ودقة رقمية ، مستقاة من دراسات عميقة وبحوث تطبيقية على مناهج علمية .

٢ – بناء مراحل العمل التالية على أساس تقييم مراحل العمل السابقة للاستفادة من نواحى نجاحها وتلافى أسباب قصورها . والعناية بمرونة الخطة واستجابتها للتغيير .

٣ – توضيح الرؤيا رقميا ونوعيا بدقة أمام مستويات العاملين وكافتهم عن طريق مناقشة الخطة معهم مناقشة حقيقية .

٤ – اتباع مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ لتوفير المرونة والسرعة وحرية العمل .

٥ – ربط المسئولية بالاختصاص الواضح المحدد ومدى ما يتوفر للوظيفة من سلطات .

ثانيا – التنظيم الادارى :

١ – اعادة تنظيم الأجهزة والتنسيق بينها ؛ بما يكفل عدم تعارض الاختصاصات وازدواج الخدمات .

٢ – العمل على وجود وحدة تدريب فى كل وحدة انتاج أو وحدة خدمات .

٣ – إيجاد التوازن الكامل بين المنظمات التعليمية والتدريبية وبين وحدات الانتاج والخدمات ؛ وفتح أبواب الثانية للتدريب العملى التطبيقى للدارسين بالجامعات والمعاهد العملية والنظرية .

٤ – العمل على تزويد العاملين بكل جهاز – بدليل يوضح لهم وللجمهور المتعاملين مع الجهاز – أهدافه، واختصاصاته ، ومسئولياته ، وأساليب

العمل به ، وسير الاجراءات ، ونظمه الادارية .. الخ .. مما يوضح للعاملين والجمهور حقوقهم وواجباتهم .

٥ ــ دراسة اساليب العمل ، ووضع نماذج ثابتة للأعمال المماثلة ، واقرار معدلات ادائها نوعا وكما ، وتحديد الزمن اللازم للأداء .

٦ ــ تبسيط الاجراءات ، واختصار حركة سيرها ، سواء عن طريق تحليل العمل واستبعاد الحركات الزائدة ، أو بتعديل اماكن العمل بما يكفل تركيز العمليات المتكاملة فى منطقة واحدة ، وبما يضمن انسياب الاجراءات فى اقصر طريق .

٧ ــ تطوير اللوائح والقوانين بحيث تنبثق اصلا من آراء وخبرات العاملين على درجات السلم الادارى ، كما اسلفنا ، وحتى يمكن ان يتحملوا مسئولية تطبيقها بكفاية انتاجية عالية تتوفر فيها عناصر السرعة والاقتصاد والاتقان وحسن المعاملة للجمهور .

٨ ــ ادخال الطرق الادارية والمحاسبة الآلية وغير الآلية الحديثة والتوسع فى التأثيث الحديث .

ثالثا ــ التعيين والتدريب ومعاملة القوى البشرية :

١ ــ وقف المستويات القيادية العليا على العناصر الثورية الديمقراطية الواعية بالأبعاد القومية والانسانية للعمل الوطنى ، وتوخى الدقة فى اختيارهم ، ثم استكمال تدريبهم وتأهيلهم لتنمية مهاراتهم القيادية والتنظيمية والتخصصية الفنية ، قبل الممارسة الفعلية ، على أن تتضمن موضوعات التدريب ترسيخا عميقا للمبادىء والمثل والأهداف الاشتراكية .

٢ ــ تدريب مختلف فئات ومستويات العاملين بنفس الأسلوب ، وبما يتوازى مع مراحل خطة التنمية الاقتصادية ، سواء قبل التحاقهم بالعمل أو خلاله ، مع التوسع فى التدريب المتخصص داخل قطاعات العمل . وهذا يقتضى التوسع فى تدبير الامكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك .

٣ ــ وضع الرجل المناسب فى العمل المناسب ، والاستفادة المثلى من الطاقات البشرية المعطلة ، وصيانتها من الاستغلال الشخصى لنفوذ الوظيفة ، والاقتصاد الى الحد الأمثل فى استخدامها ، وتحويل الزائد منها الى مجالات العمل الأخرى التى تعانى نقصا بشريا ، بعد تأهيلها للعمل الجديد .

٤ ـ ربط سياسة العلم بسياسة التعيين فى الوظائف بما يتوازن مع احتياجات خطة التنمية الاقتصادية .

٥ ـ اتاحة أوسع الفرص الممارسة الديمقراطية كوسيلة لتخفيف حدة الأخطاء ، وكشف الانحرافات ، وتنمية الملكات ، واطلاق المواهب .

٦ ـ وضع أسس دقيقة للنقل والفصل والجزاء والانتداب ، تقضى على مظاهر التخلخل الادارى والحقد الوظيفى ، بحيث لا تصبح هذه الادوات نقمة على دعاة الاصلاح .

٧ ـ عقد لقاءات دورية بين الرؤساء والمرءوسين فى ندوات ومؤتمرات ومعسكرات ورحلات ، حتى تسود المجتمع الادارى علاقات أسرية انسانية .

٨ ـ الاهتمام بالانعاش الاقتصادى للعاملين ـ خاصة فى حالات الكوارث ـ كعامل وقائى ضد الانحرافات الادارية وضد السلبية .

٩ ـ العمل على اطراد ارتفاع المستوى الصحى ، وتغطية القطاعات المحرومة من مشروعات الرعاية الصحية الخاصة بالخدمات الطبية اللازمة .

١٠ ـ الاهتمام بمعالجة أسباب الشكاوى بصفة عامة .

١١ ـ تعميق الحوافز الدينية والخلقية والتربية العقائدية ، وخلق الوعى الثورى بين العاملين ، ونشر المفهوم الادارى الاشتراكى ، وتنمية حماسهم القومى نحو العمل .

١٢ ـ تشجيع الكفايات العلمية بالمكافآت والعلاوات والتقديرات الادبية والترقية الاستثنائية طبقا لتقنين دقيق .

١٣ ـ الاهتمام بتنظيم شغل أوقات فراغهم بطرق بناءة للمحافظة على القيمة البشرية والقوى الانسانية اللازمة لنمو الانتاج .

١٤ ـ دراسة خطة بعيدة المدى لجعل الاسكان بصفة عامة حول موقع العمل او فى أقرب الاماكن له ، توفيرا للوقت والجهد والمواصلات . والعمل على تعميم المواصلات الخاصة بكل قطاع فى حالة استحالة الجمع بين السكن والعمل فى مكان واحد . على أن تجرى المحاولات المتتالية من الآن لجمع عمال القطاع الواحد فى مدينة سكنية واحدة تيسيرا لخدمتهم اجتماعيا وتنظيم تنقلاتهم وشغل أوقات فراغهم .

رابعا ـ الرقابة :

١ ـ اعادة النظر فى مفهوم الرقابة بحيث يتمشى مع نظام التخطيط ، بمعنى ان تتجه الى لامركزية الرقابة تبعا للامركزية التنفيذ ، وأن تتركز الرقابة على الاداء ونتائج التنفيذ المرحلى للخطة اكثر منها على تنفيذ اللوائح والقوانين .

٢ ـ دمج اجهزة الرقابة المتشابهة واعادة تصميمها وتوزيع اختصاصاتها . فمن المعروف ان لدينا ١٨ جهازا للرقابة .

٣ ـ الاتجاه الى تدعيم الرقابة الشعبية ، واقرار مبدأ الوصاية الادارية للجان السياسية على ما يقابلها من سلطات ادارية .

٤ ـ احكام الرقابة الادارية ، وضرورة اهتمامها بالجرائم الادارية الصغيرة بنفس الدرجة التى تهتم بالجرائم الكبيرة ، ذلك أن حصيلة الانحرافات الصغيرة تفوق ـ لكثرتها ـ حصيلة الجرائم الكبيرة ، فضلا عن ان تفشيها اسفل السلم الادارى ، وفى المستويات المتوسطة . مما يسيء الى السمعة الادارية .

٥ ـ العمل على ان تمتد الرقابة أيضا الى مجال ارساء قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين العاملين ، ودفع الظلم والغبن عنهم ، وتنفيذ الاحكام الصادرة لمصلحتهم .

٦ ـ تقنين احتياجات الاجهزة الحكومية من الادوات والمهمات والآلات حسب احتياجاتها الفعلية ، بما يمنع الاسراف الحكومى وتضخم الانفاق ، وسوء الاستخدام .

٧ ـ مضاعفة الاهتمام بمراقبة العمليات المخزنية سواء منها اعمال المشتريات والفحص والاستلام وتحرير مستندات صرف الاستحقاقات للتجار ، أو اعمال التخزين والصرف والنقل والاستهلاك والعهد . فمن هذا الطريق تتسرب ارقام خيالية من مال الدولة .

خامسا ـ النواحى السياسية :

١ ـ عناية المخططين السياسيين ، وحرصهم من نمو الخطر البرجوازى المتمثل فى الفئات التكنوقراطية .

٢ ـ القضاء على الانفصال التقليدى القائم بين الاجهزة السياسية والاجهزة التنفيذية .

٣ ـ نشر الوعى بابعاد العمل الوطنى وآثاره القريبة والبعيدة .

٤ ـ توضيح المفهوم النقابى فى المجتمع الاشتراكى ، بحيث تصير اولوية الولاء للشعب ومصالحه ، وتخف حدة التعصب النقابى المهنى ، الذى يسبب تناقضات التمايز والتفاضل والتعارض مع الأهداف العامة .

٥ ـ رفع مستوى القيادة الادارية الى مستوى القيادة السياسية . سواء بالتوعية أم بتعليمات صريحة تنظم مظاهر الالتحام بجماهير العاملين والمجموعات القيادية السياسية والنقابية ، فى ندوات ومؤتمرات واجتماعات دورية ، تدرس فيها المشكلات ، وتناقش خطط العمل واساليبه ، ويستخدم فيها النقد البناء الشجاع كوسيلة لتلافى الاخطاء والانحرافات .

٦ ـ تعميم النشرة الادارية المحلية السابق الحديث عنها .

٧ ـ تجربة مشروع « شهر القضاء على البيروقراطية » .

***

وبعد فان اربعة اعمدة لابد منها لنجاح الحملة ضد البيروقراطية وهى :

- التمسك بالقيم الخلقية والروحية .
- اتباع الأسلوب العلمى .
- سيادة الروح الديمقراطية .
- التحلى بالصفات الثورية واهمها : الايمان الايجابى ، والوعى ، والصلابة والتضحية .

فاذا امكن اقامتها وتدعيمها ، واتباعها ، سقطت البيروقراطية .

الفهـرس


الدار القومية للطباعة والنشر

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة



العدد ٣٥٢
الثمن ٢٢ ص
١٩٦٧/١/٦